الإثنين 6 أيار 2019
العدد 3750 السنة الثالثة عشرة
Lundi 6 Mai 2019 no 3750 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
كم ستدفَع ضريبة إذا كسبتَ مليون دولار؟

● **فيفيان عقيقي**
كيف يمكن التصدّي لأزمة ميزان المدفوعات؟

● **غسان ديبة**
معركة العمال ضد سياسة الانكماش

انتفاضة الموظّفين في وجه السلطة: لا للمسّ بالحقوق المكتسَبة

سلامة يقود إضراب مصرف لبنان! [2]

غزة تكسر العدوّ مجدّداً
[14 ـ 15]

بجانب الأضرار البشرية والمادية التي أحدثتها المقاومة الفلسطينية، لم تستطع إسرائيل التحكّم حتى بمسار المعركة مع غزة (أ ف ب)

الكرة اللبنانية

«انتفاضة» إدارية في النجمة: محاولة أخيرة للإنقاذ؟

8

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة عيد الشهداء

كتاب

صباح فخري... زرياب حلب وحنجرتها الذهبيّة

22

قضية اليوم

للإصلاح... لا للاقتطاع من رواتب الموظفين!

تماماً، كما أساءت الطبقة السياسية الحاكمة، منذ اتفاق الطائف حتى اليوم، إدارة الملفات الاقتصادية والمالية والنقدية، وراكمت الدين العام وخلّفت نظاماً اقتصادياً غير منتج، ومهدّداً بالأزمات الدائمة، تدير الطبقة السياسية اليوم ملفّ الموازنة للعام الجاري 2019.

وهذه الفوضى في خطّة التقشّف لا تقف عند حدود تظهيرها والإعلان عنها وتقديمها للرأي العام، بل إنها تعاني مشاكل عضوية في المضمون والإجراءات. ونتيجة سوء الإدارة هذا، وإصرار الطبقة الحاكمة على تحميل الفئات الأضعف والأقل استفادة من القطاع العام مسؤولية الأزمات المتراكمة في ما تدّعيه السلطة إصلاحاً أو إجراءات تقشفيّة لإنقاذ البلاد، انفجرت بوجهها أزمات جديدة بالجملة على شكل اعتراضات وإضرابات واعتكاف عن العمل في أكثر من قطاع حيوي في البلاد. هكذا، بعدما أفسدت الطبقة الحاكمة وعبر نظام المحاصصة وتقاسم الفساد، القطاع العام وضربت الهيئات الرقابية والقضاء ومجلس الخدمة المدنية وسمحت بنشوء إدارات متفلتة على شكل إقطاعيات في مصرف لبنان والضمان الاجتماعي والمرفأ وفي كل إدارة عامة تقريباً، تأتي السلطة اليوم، تحت عنوان التقشّف وخفض النفقات، لتقرّر استهداف الموظّفين والمتقاعدين، مدنيين وعسكريين.

وبمعزل عمّن حرّك بعض الاعتراضات والإضرابات، ولا سيّما إضراب موظّفي المصرف المركزي، إلّا أن مطالب هؤلاء الموظّفين محقّة، إذ لا تستطيع الطبقة الحاكمة بعد عشرات السنين من آليات التوظيف المعتمدة والاتفاقات والوعود والحقوق التي توظّف الموظفون على أساسها في القطاع العام، أن تحمل راية خفض الرواتب تحت عنوان إصلاح أخطائها. وبدل أن تشرع الدولة في عمليّة إصلاح حقيقية في آليات التوظيف وكيفية إدارة القطاع العام وتمنع التدخلات والتوظيف العشوائي ووقف منظومة 6 و6 مكرّر، وبدل أن تبدأ بمحاسبة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ونقض السياسات النقدية والمالية والاقتصادية التي أوصلت البلاد إلى أزمتها الحالية، وبدل تعيين إدارة جدية للمرفأ، وبدل تطوير الضمان وخدماته، وبدل إنصاف العسكريين عبر ضم الملحقات إلى أساس رواتبهم، تذهب السلطة إلى الحل الأسهل بالنسبة إليها، والأصعب على الحلقة الأضعف، بمحاولة المس برواتب الموظّفين.

وفوق هذا وكلّه، ومع كل التوتر القائم في البلد على خلفيّة خطّة التقشّف، ارتأت الحكومة في عطلة نهاية الأسبوع عدم استكمال اجتماعات مناقشة الموازنة، بذريعة حاجة الوزراء إلى زيارة مناطقهم ومتابعة شؤونها، لتترك الساحة لتحالف المصارف يبدّ أجواءً من التخويف والتهويل على المواطنين باحتمال انهيار اقتصادي كبير في حال الضغط عليها. مرة جديدة، البلاد تحتاج إلى واضعي سياسات، لا إلى محاسبين يقتطعون مالاً من هنا أو من هناك!

(الأخبار)

سلامة يقود إضراب موظفي مصرف لبنان:

أبعد من الحقوق المكتسبة

محمد وهبة

اعلنت نقابة موظفي مصرف لبنان إضراباً مفتوحاً، اعتباراً من يوم السبت الماضي. حدّدت النقابة عنوانين لهذا التصعيد «الخطير»: حقوق الموظفين، ووضع اليد على مصرف لبنان. العنوان الأول واضح بعدما جرى تضمين الموازنة المادة 61 التي ستلغي كل الأشهر الإضافية للموظفين، أي ربع رواتبهم. لكن قصّة وضع اليد على مصرف لبنان تأتي بخلفية أخرى، إذ يتقاطع العنوان الثاني مع معطيات كثيرة عن أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة هو الذي يقود اضراب الموظفين فعلياً! فما الذي يريد سلامة تحقيقه من هذا الاضراب؟

يجب التمعّن بإضراب موظفي «المركزي». أعلنوه إضراباً مفتوحاً بعد إضراب تحذيري يومي الجمعة والسبت الماضيين، أي بتأخير يوم واحد عن إضراب اتحاد المصالح المستقلة الذي بدأ الخميس. يرتبط توقيت إعلان الإضراب بإشارة جاءت من سلامة فور عودته من زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون. يومها أبلغ الحاكم نقابة الموظفي بأنه ليس قادراً على «ضمان عدم المس بالرواتب، خصوصاً ما تقترحه المادة 61 من مشروع قانون موازنة 2019 لجهة إلغاء الرواتب الإضافية».

لعلّه أول إضراب مفتوح تنفذه نقابة موظفي مصرف لبنان منذ إنشائها. هو إضراب ضد المس بالمكتسبات والحقوق، ويشكّل الاداة النقابية الاهم والامضى. الا انه في الوقت نفسه يحمل خلفيات وتبعات تتجاوز حقوق الموظفين المكتسبة. ففي يومي الإضراب التحذيري، أي الجمعة والسبت، شهدت كونتوارات المصارف قصوراً في تلبية طلبات الزبائن، خصوصاً العمليات النقدية بالدولار. كذلك، ظهرت ملامح أزمة في مقاصة الشيكات، ستتفاقم في حال الالتزام بالإضراب المفتوح اعتباراً من اليوم. فالاضراب في مصرف لبنان يكاد يشلّ عمليات المصارف ويعرقل تعاملات زبائنها، كونه يدير نظام المدفوعات ويمدّ السوق بالسيولة النقدية ويجري المقاصة بين شيكات التجار.

سلامة أبلغ نقابة الموظفين انه ليس قادراً على ضمان عدم المس برواتبهم (هيثم الموسوي)

يأتي الاضراب في مصرف لبنان في لحظة حساسة. فالطلب على الدولار يرتفع باطراد، ولم يعد البنك المركزي يلبي كل الطلب في السوق، ما أدّى الى ظهور ملامح لسوق موازية (السوق السوداء) لتداول الدولار بسعر بلغ 1550 ليرة نهاية الاسبوع الماضي. ويتوقع مصرفيون ان يرتفع السعر اكثر في حال استمرار الاضراب، اذ سيتوقّف البنك المركزي عن تلبية الطلب وعن تسعير الدولار ايضا.

لا شك في أن سلامة يعلم تماماً النتائج المترتبة على إضراب مفتوح لموظفي مصرف لبنان. فهل قصد من تشجيعه هذا الاضراب تحقيق اهداف غير حماية حقوق الموظفين؟ أليس سلامة من أبرز الداعين الى التقشّف وتقليص حجم القطاع العام؟ ام انه يتوقع حدثاً جللا ويريد رمي مسؤولية حدوثه على سوء الادارة السياسية؟

مهما كانت الأهداف التي يسعى سلامة إلى تنفيذها عبر اضراب الموظفين، فهي تتصل بمشروع موازنة 2019، اذ استبق مناقشتها في مجلس الوزراء، بتصريحه الشهير عن أن «القطاع العام بات يستأثر بـ35% من الناتج المحلي... وسوء الإدارة هو الذي يسهم في عجز الموازنة والتضخم ويهدّد استقرار البلد والقدرة الشرائية للمواطن... في حين ان البنك المركزي يقوم بكل واجباته للحفاظ على الاستقرار».

يومها، رسم تصريح سلامة حدود النزاع، فالقوى السياسية هي المسؤولة عن تنامي الإنفاق وتضخّم القطاع العام، فيما مصرف لبنان حافظ على سعر صرف الليرة الثابت وتولّت المصارف تمويل الانفاق العام. وبالتالي، اذا ارادت هذه القوى ان يبقى سعر الصرف ثابتا، فعليها ان تقبل التضحية بمصالح جماهيرها عبر تقليص القدرة الشرائية لأكثر من 300 الف اسرة تعتاش من الاجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام.

وجدت هذه المعادلة صداها في الاجتماع الذي عقد في بيت رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، بحضور كل القوى السياسية المشاركة في الحكومة. يومها عرض وزير المال علي حسن خليل ورقة أعدت بالتنسيق مع رئيس الحكومة سعد الحريري، تتضمن اقتراحات بحسم 15% من الرواتب ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة ثلاث سنوات. شكّل هذا الإجراء البند الاساسي في خفض العجز لأنه يؤمن وفراً بقيمة مليار دولار، وفي مقابله ستوافق القوى المالية (مصرف لبنان والمصارف) على زيادة الضريبة على ربح الفوائد من 7% إلى 10% ما يؤمن للخزينة نحو 500 مليون دولار.

الكشف عن هذه الاقتراحات أربك القوى السياسية. فعمد كل طرف إلى تحريك "جماعته" في مواجهة هذه المقايضة. الاكثر حرجاً كان رئيس مجلس النواب نبيه بري، لان وزير المال هو الذي تلا هذه الاقتراحات، فاوعز اليه بعدم تضمين مشروع الموازنة خفض الأجور، ما أبقى على الإجراء المتعلق برفع ضريبة الفوائد. لكن وزير المال شنّ هجوماً في مقابلته التلفزيونية الأخيرة (على قناة MTV) على من أفشل المقايضة، وركّز جلّ حديثه على التحريض على القطاع العام والعاملين فيه.

تحت الضغط، أحيل مشروع موازنة 2019 على مجلس الوزراء، رغم أن الصيغة التي كانت متداولة حينذاك كانت تقضي بأن يحال بعد التوافق عليه. يومها، أعاد سلامة التذكير بحدود النزاع من خلال استنفاز المصارف في اللقاء الشهري بين جمعية المصارف وحاكمية مصرف لبنان. وقال لمجلس إدارة الجمعية إن الحريري أبلغه بأن لا زيادات ضريبية على المصارف في موازنة 2019، وأنها لن تكون مجبرة على المشاركة في سندات بفائدة منخفضة، بل ستكون مشاركتها طوعية. ولكن النقاشات في مجلس الوزراء بينت وجود ميل الى رفع الضريبة على ربح الفوائد بمعزل عن خفض الاجور والرواتب ومعاشات التقاعد. في مواجهة ذلك، تحرّك سلامة مجدداً، وحمل رؤيته وشروحاته لرئيس الجمهورية ميشال عون، إلا أنه بحسب مصادر مطلعة، لم يكن هناك تجاوب من الرئيس معه.

في هذه اللحظة تحديداً، التقى سلامة نقابة موظفي مصرف لبنان وابلغها بأنه لا يستطيع ضمان عدم المس برواتبهم... وفوراً، اعلنت النقابة الإضراب التحذيري ليومين، وفجأة حولته الى اضراب مفتوح.

للبيع

سنتر في موقع فريد كورنيش المزرعة تجاه ثكنة الحلو (بالمزاد العلني)

بلوك أ
(اقساماً مفرزة) - مستودع مستعمل
كموقف سيارات - مستودع مستعمل كناد رياضي - خمسة مخازن
لمزيد من التفاصيل: ٠١/٣٥٠٣٠٠
٠١/٣٤١٠٦٠
ايميل: a.boukhdoud@hotmail.com

بلوك ب
(قسم واحد) - برج مكاتب من ١٠ طوابق
مساحة كل طابق ٤٠٤ م٢ ومعه ٢٣ محل تجاري ومستودع

قلق الموظفين: المادة 61

لا شكّ في أن موظفي مصرف لبنان خائفون وقلقون من أن تطالهم المادة 61 من مشروع موازنة 2019، التي تنصّ على إلغاء الرواتب الإضافية (أربعة أشهر إضافية). وخصوصاً أولئك الذين لم يصلوا إلى رتبة مدير بعد. فهؤلاء لديهم رواتب تعدّ عادية قياساً بخبراتهم والمسؤوليات المترتبة عليهم، كما أن عليهم التزامات مالية حدّدوها على أساس الانسجام مع مداخيلهم. فأيُّ اقتطاع من رواتب هؤلاء سيؤدي إلى إضعاف قدرتهم الشرائية بنسبة كبيرة.

إغلاق المصارف

طالب عضو مجلس إدارة جمعية المصارف نمال الصباح بأن تغلق المصارف أبوابها «لأن كل عملياتنا مرتبطة بمصرف لبنان. كل الطلب العادي على الدولار والليرة يفوق المخزون اليومي للفروع المصرفية، وإذا لم يمدنا مصرف لبنان بالسيولة، فسيظهر لدينا تقصير في تلبية طلبات الزبائن. الحل الأفضل، أنه في حال استمرار إغلاق مصرف لبنان، أن تغلق المصارف أيضاً». من جهته، صرح رئيس اتحاد نقابات موظفي المصارف جورج الحاج بأن المجلس التنفيذي للاتحاد سينعقد يوم الاربعاء المقبل، وقد يعلن الاضراب تضامنا مع موظفي مصرف لبنان، في حال عدم الاستجابة لمطالبهم.

ابراهيم الأمين

مرة جديدة... استعدّوا للعنف وفوضاه

تغيير السياسات النقدية يتطلب تغييراً جذرياً في كل آليات العمل وفي الأشخاص القائمين على الأمر. لن تستقيم سياسة نقدية سليمة تقلص خسائر الناس والدولة وتقنّن أرباح المضاربين الماليين، سوى باستقالة رياض سلامة ومحاسبته على كل الأخطاء التي ارتكبها وإلغاء كل القوانين والتعاميم والقرارات التي اتخذها وأدت الى الأزمة القائمة.

تغيير السياسات المالية يتطلب إبعاد كل الفريق (المتنوع طائفياً ومذهبياً) الذي حملته الحريرية الى الحكم منذ ربع قرن الى الآن، ومحاسبته، وإدخال تعديلات جوهرية على الوجهة وآلية إنتاج سياسات مالية ترتبط ببناء اقتصاد ينمو بطريقة طبيعية، ويكون الاستثمار فيه حقيقياً وفائدته عامة.

تغيير السياسات الاقتصادية يتطلب إبعاد كل الوحوش المسيطرة على المؤسسات الكبيرة والقائمة على شراكات مشبوهة داخل الدولة وخارجها ومع المؤسسات العالمية والإقليمية، كما يتطلب إبعاد القطاع الخاص (بقيادته الراهنة) عن طاولة البحث عن تصور للاقتصاد الأنسب لحال البلد وإمكاناته وواقعه الإقليمي.

> **من لا يجد نفسه قادراً على تحمّل تعسف النظام، ليس أمامه سوف التفكير بنوع العنف الذي سيلجأ إليه**

تغيير العقلية في إدارة القطاع العام، يتطلب إبعاد كل القوى السياسية التي تمسك الآن بمفاصل القرار في الدولة، سواء تلك التي ظلت موجودة من خمسين سنة الى الآن، أو تلك التي دخلت بقوة بعد توقف الحرب الأهلية، وهذا يشمل كل القوى السياسية من دون استثناء. وما يمكن أن يكون قاسياً، أن العلاج هذا قد يستثني حزب الله والقوات اللبنانية (الى حدود معينة)، لكنه لم يعد يستثني التيار الوطني الحر. وببساطة شديدة، يجب إبعاد كل رجالات هذه القوى المزروعين في كل مفاصل الدولة المدنية والعسكرية والرقابية والقضائية ومحاسبتهم على أفعالهم حتى يستقيم الأمر.

ولأن هذا التغيير لن يحصل، ولأن الناس لا يزالون يفوّضون معظم هذه القوى والشخصيات إدارة مصيرهم، فهذا يعني أن من يتوقع تغييرات كبيرة هو واهم أو مخبول، أو مصاب بعوارض السكرة. وعليه، فإن النقاش النقدي مع الحكام، اليوم، لا يمكن أن يتجاوز، من ضمن قواعد اللعبة المعمول بها، سوى رفع الصوت للقول بأن ما تقومون به ليس سوى أقل من الواجب، وأنه مهما فعلتم، فأنتم لا تستحقون الشكر، بل يجب أن تبقى الشكوك محيطة بكل ما تقومون به.

أما الذين يتعبون من الصراخ والأنين، فليس بإمكانهم القول بأن هناك من يمنع التغيير. ليس في تجارب شعوب العالم من يقدر على القول بأن هناك متن يمنع التغيير. السلطات كافة، وبطبيعتها ترفض التغيير وتقاومه وتعمل على منع حصوله، لكنها تجبر على الأخذ به متى ارتفع مستوى الضغط من الشارع الى حدود التهديد بهدم المنزل فوق رؤوس الجميع. وهذا ما هو غير متوافر في لبنان. هذا البلد العجيب، الذي لا يريد أهله تغيير سلوك حياتهم وأن يخففوا الإنفاق لأن عائداتهم صارت أقل، ولا يريد رجال أعمالهم تقليص نسب الأرباح حتى يظل هناك من يبيع ومن يشتري، ولا يريدون الذهاب الى العمل مثل بقية الخلق، ويتذمرون من كل شيء حولهم. ولا يتوقفون عن نبش وتعزيز العصبيات الطائفية والمذهبية وهم يعتقدون بأنها تقيهم شر الانهيار الكبير.

المؤسف أنه لا وجود لأي مؤشر، علمي أو غير علمي، يقول بأن لبنان مقبل على تغيير جوهري يعيد فتح الباب أمام تحوله الى بلد طبيعي. وأن الضغوط الخارجية التي يمارسها الغرب وعملاؤه من العرب واللبنانيين، لا توحي بأن لبنان متروك ليدير أموره بنفسه. كما أن الاعتراضات القائمة لا تزال في إطار خجول جداً. وخجول أكثر مما هي حال التعب. وبالتالي، فإن السلطات لا تخشى هذا النوع من الاعتراضات. ولا تسعى الى تغيير في سياساتها.

وهذا كله يؤدي الى خلاصة قاسية، وهي خلاصة يرفض الناس الإقرار بها، كما يرفض أهل الربط والعقد في الأحزاب وفي السلطة التعامل معها على أنها احتمال قوي. وهي خلاصة تقول بأنه عندما تتعذر آليات التغيير الطبيعية، فالجميع يلجأ الى ما يوصف اليوم بالأعمال المارقة، أي العنف المتفلت من أي قواعد وأي رقابة وأي محاسبة. وهو عنف لم تظهر ملامحه في لبنان بعد. بل يقتصر الأمر، على مجرد احتجاجات يقوم بها أفراد لا تنتهي الى نتيجة عامة. بينما العنف الآتي، هو العنف الذي يكسر حلقة الأمان وحلقة الاستقرار، ومعه لا يبقى معنى لأي ربح أو فائض أو تقشف. ومع تطوره، لا يبقى من الدولة سوى هيكل مترهل لزوم ما لا يلزم. وهو عنف حاصل من حولنا في الكثير من دول العالم. وكلما تعاظم جبروت الرجل الأبيض الذي يمثله دونالد ترامب اليوم، سوف يتعاظم اعتلال النفوس قبل الانفجار الكبير.

في لبنان اليوم، حكومةٌ وشعباً ومؤسسات، ليس ثمة من يراهن على أنه سيقود معركة التغيير الحقيقية. وبالتالي، فإن من لا يجد نفسه قادراً على تحمل تعسف هذا النظام، فليس أمامه سوف التفكير بنوع العنف الذي سيلجأ إليه لتحصيل بعض حقوقه. العنف، صار طريقاً إلزامياً للتغيير!

تقرير

مشروع الموازنة
حسم 60% من رواتب موظفي أوجيرو!

موظفو «أوجيرو»، كغيرهم من موظفي المؤسسات العامة، مستمرون بالإضراب المفتوح إلى حين إلغاء الحكومة المواد التي تمسّ بحقوقهم. بحسب دراسة أعدّوها، فإن إقرار هذه المواد سيعني خفض المدخول الشهري للموظفين ما بين 25 و60 في المئة!

إيلي الفرزلي

بحسب المادتين 54 و61 من مشروع قانون الموازنة، فإن العاملين في المؤسسات العامة والمصالح المستقلة، سيخسرون كل التعويضات التي تتعلق بالساعات الإضافية وبدل الاختصاص ومنح الإنتاج (Bonus)، إضافة إلى الشهر 14 وما فوق.

وبحسب بيان اتحاد النقابات العمالية للمؤسسات العامة والمصالح المستقلة، الصادر بعد اجتماع الاتحاد السبت، فإنه «نظراً إلى عدم عودة الحكومة عن الإجراءات التي تمس بلقمة عيش العمال وحقوقهم ومكتسباتهم وتعويضاتهم»، فقد تقرر «استمرار الإضراب والإقفال التام إلى حين إلغاء المادتين المذكورتين وكل ما يشكل خطراً على حقوق ومكتسبات العمال».

هيئة أوجيرو واحدة من هذه الهيئات التي بدأت الإضراب منذ الخميس الماضي، فتوقفت الأعمال في كل الأقسام الإدارية والتنفيذية، إضافة إلى أعمال الصيانة والـ Call Center، في محاولة تؤكد مصادر النقابة أنها تهدف إلى منع المس بالحقوق التي اكتسبها العمال منذ عشرات السنين.

عندما أراد وزير الاتصالات محمد شقير، في لقائه مع موظفي أوجيرو يوم الثلاثاء الماضي، تثبيتهم عن إضرابهم، ووجه بإصرار منهم على السير قدماً بالإضراب لأنه الأداة الوحيدة التي يملكونها لمواجهة عملية قضم رواتبهم. وعبثاً حاول القول إن كل هذه الإجراءات لم تُبتّ بعد، داعياً إلى انتظار ما ستؤول إليه المناقشات أولاً، إلا أن الرفض كان سيد الموقف، انطلاقاً من أن التراخي في المطالبة بالحقوق لن يؤدي إلا إلى خسارتها. وإذ أعلن شقير أنه يؤيد مطالب العمّال، إلا أنه كان صريحاً بقوله إنه لن يستطيع أن يضمن عدم إصرار التعديلات المقترحة إذا كانت الأغلبية معها.

عندما يتحدث موظفو أوجيرو عن الحقوق التي اكتسبوها، فهم يتحدثون عن مكتسبات حصلوا عليها منذ إنشاء شركة راديو أوريان من قبل الفرنسيين، واستمروا بالحصول عليها، التزاماً بقانون العمل اللبناني، مع انتقال الشركة إلى الدولة في عام 1972.

بعد 45 عاماً، تأتي «حكومة إلى العمل» بموازنة تريد منها أن تلغي حقوق الموظفين. وهم إذ يحصلون على دعم مجلس إدارة الهيئة، الذي أعلن رئيسه عماد كريدية أنه لا يمكن إلا أن يكون إلى جانب الموظفين المقهورين الذين يدافعون عن حقهم، فإن اجتماعاً يعقد اليوم بينه وبين نقابة الموظفين لبحث كيفية التوفيق بين الحفاظ على حق العمال بالإضراب، وعدم الإضرار بمصالح الناس.

صحيح أن الإجراءات الحكومية تشمل كل المؤسسات العامة، إلا أن أوجيرو تواجه ضرراً إضافياً يتعلق بعدم دمج بدل الاختصاص (بين 5 و50 في المئة من الراتب) في أساس الراتب كما حصل مع المؤسسات الأخرى (باستثناء هيئة إدارة المرفأ). وهذا يعني أن إلغاء هذا البدل سيصيب أوجيرو وإدارة المرفأ تحديداً، فيما لن يكون بالإمكان إلغاؤه بالنسبة إلى المؤسسات الأخرى، لكونه جزءاً من الراتب.

كذلك، توضح مصادر النقابة أن أوجيرو لم تحصل عملياً على سلسلة الرتب والرواتب، بل ما حصل أن مجلس الإدارة قرر زيادة أربع درجات لكل العاملين، كبديل من الساعات الإضافية التي حسمت منهم (تم تخفيض الحد الأعلى للساعات الإضافية من 75 إلى 35 ساعة)، علماً بأن هذا الخفض لم يشمل المديرين وأصحاب الدرجات العليا (من الدرجة الثامنة)، إذ حافظ هؤلاء على ساعاتهم الإضافية بقرار من مجلس الإدارة، الذي يسمح له نظام الهيئة بإعطائهم بدل أتعاب إضافية. وبالرغم من ذلك، فإن المدخول الشهري لم يرتفع بعد سلسلة الرتب والرواتب بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الموظفين (استبدلت الساعات الإضافية بالدرجات الأربع).

وإذا كانت منحة الإنتاج (Bonus) قد حددت، بحسب نظام أوجيرو، بـ 15 في المئة للموظفين و33 في المئة للمهندسين، فإن إلغاءها سيعني إلغاء ما يزيد على راتب شهر سنوياً، وهو حسم سيضاف إلى إلغاء بدل الاختصاص والشهر الـ 14 والساعات الإضافية (يتضمن مشروع الموازنة اقتراحاً بأن لا يتخطى مجموع المقبوضات الشهرية ضعف الراتب الأساسي، ما يعني إمكانية عدم قبض الساعات الإضافية).

وبحسب دراسة أعدتها نقابة عمال أوجيرو، يتبين أن الإجراءات المقترحة في الموازنة، ستؤدي في حال إقرارها، إلى انخفاض المدخول الشهري للمهندسين بنسب تصل إلى 62 في المئة. أما حملة الماجستير فسينخفض مدخولهم الشهري 58 في المئة، فيما سينخفض مدخول حملة الليسانس 53 في المئة. أما بالنسبة إلى من لا يقبضون بدل اختصاص، فإن الانخفاض سيكون معدله 36 في المئة.

في المقابل، فإن أكثر السيناريوات تفاؤلاً، والذي يفترض عدم المس ببدل الاختصاص، أو إدخاله في أساس الراتب أسوة بالمؤسسات الأخرى، سيعني إلغاء الشهر الـ 14 ومنحة الإنتاج والساعات الإضافية، فتصل الخسارة عندها إلى 25 في المئة من المدخول.

تؤكد مصادر نقابة أوجيرو أنه حتى مع هذا السيناريو، فإن نسبة انخفاض المدخول بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الموظفين (باستثناء المناصب العليا التي تتقاضى بدلات شهرية مرتفعة) ستكون كفيلة بتهديد قدرة الموظفين على تسديد التزاماتهم المالية. وبالرغم من أن لا إحصاء لعدد الحاصلين على قروض مختلفة من البنوك، إلا أن الترجيحات تشير إلى أن معظم العاملين ملتزمون بدفعات شهرية ثابتة، سبق أن حددت على أساس المدخول الشهري الإجمالي، ومنها قروض الإسكان (يفترض أن تزيد الدفعات الشهرية على ثلث الراتب). وبالتالي فإن خفض الرواتب سيساهم في زيادة أعداد المتخلفين عن الدفع. فهل تتحمل الحكومة هذه الخضّة؟

«العالية» تقترح إلغاء الشهر الـ 14 ومنح الإنتاج وبدل الاختصاص (هروان بو حيدر)

موظفو أوجيرو مستمرون بالإضراب حتى تراجع الحكومة عن المسّ برواتبهم

بيان صحافي

يعلن بنك عوده ش م م (مصر)

نجاح مفاوضات الاستحواذ على فرع البنك الأهلي اليوناني في مصر شريطة الحصول على الموافقة النهائيّة من البنك المركزي المصري

بيروت والقاهرة، في ٥ أيّار/مايو ٢٠١٩

يعلن بنك عوده ش م م (مصر)، وهو شركة مملوكة بالكامل من بنك عوده ش م ل (Ticker: Audi.BY)، أنّه بتاريخ ٢ أيّار/مايو ٢٠١٩، أبرم اتّفاقيّة مع البنك الأهلي اليوناني للاستحواذ على محفظة العمليّات المصرفيّة الخاصّة بفرع البنك الأهلي اليوناني في مصر. تمّ إتمام الصفقة باعتبارها عمليّة بيع وحوالة لأصول والتزامات محدّدة لعملاء الشركات والتجزئة المصرفيّة لفرع البنك الأهلي اليوناني في مصر، بما في ذلك، شبكة من ١٧ فرعاً.

وإتمام الصفقة مشروط بالحصول على الموافقات الرقابيّة، والتي تتضمّن الموافقة النهائيّة من البنك المركزي المصري ومصرف لبنان.

وقال محمّد بدير، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك عوده ش م م (مصر): «نحن سعداء بهذه الصفقة التي تتلاءم مع خطّة نمو بنك عوده مصر التي تهدف إلى تعزيز وضعه في السوق وتشمل افتتاح فروع جديدة حيث أنّه من المتوقّع أن توفّر هذه الصفقة لبنك عوده مصر دعماً أسرع وأكثر فاعليّة لتحقيق أهدافه».

وأكّد بدير أنّه سيتمّ حوالة كافّة حسابات وعقود العملاء تلقائيّاً إلى بنك عوده في تاريخ سريان الحوالة وفقاً لأحكام وشروط تلك العقود وشروط وأحكام فتح تلك الحسابات، وذلك طبقاً لشروط الموافقة النهائيّة من البنك المركزي المصري.

ويمكن للعملاء، في الوقت الحالي، الاستمرار في التعامل من خلال كافّة فروع البنك الأهلي اليوناني في مصر، وسوف يتمّ إعلامهم في حالة ما إذا تمّ إجراء أيّ تغيير على شبكة فروع البنك التي يمكنهم التعامل من خلالها بعد إتمام عمليّة النقل.

وسوف يتمّ إتاحة مزيد من المعلومات والتفاصيل عن إجراءات عمليّة الحوالة، في أقرب وقت، على الموقع الإلكتروني للبنك الأهلي اليوناني في مصر (www.nbg.com.eg) وموقع بنك عوده ش م م (مصر) (www.bankaudi.com.eg)، وموقع مجموعة بنك عوده (www.bankaudigroup.com) في الوقت المناسب.

تقرير

اقتطاع رواتب مستخدمي الضمان لا يفيد الخزينة

محمد وهبة

قررت نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تنفيذ إضراب مفتوح اعتباراً من صباح اليوم، بعد إضراب تحذيري ليومين الأسبوع الماضي. مستخدمو الصندوق يستندون إلى كونهم مؤسسة مستقلّة لا دخل لها نهائياً بالموازنة العامة، وهي لا تنفق الأموال من الخزينة ولا تجبيها لها أيضاً ولديها القدرة على فتح حسابات مصرفية خاصة، ولديها قانون إنشاء خاص بها وأنظمة صادرة عن مجلس إدارتها، والكثير مما يجعلها مستقلة بشكل كامل عن قانون المحاسبة العمومية.

ينطلق مستخدمو الصندوق من المرسوم 4517 الذي يستثني الضمان من بين المؤسسات العامة الخاضعة للسلطة المالية المركزية في الدولة، أي وزارة المال. فالمادة 40 من هذا القانون تنصّ على أنه «يبقى كل من مصرف لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة والمجلس الوطني للبحوث العلمية ومجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية وللنصوص التنظيمية الصادرة تطبيقاً له». لم تأت هذه المادة من فراغ، بل كان لها موجب واضح يستند إلى أن الضمان مؤسسة ثلاثية التمثيل تدير أموال المضمونين، سواء كانت اشتراكات متوجبة على العمال وأصحاب العمل والدولة (عن أجرائها). فهذه المؤسسة لا تحصل على أي مبالغ من الخزينة لتسديد الرواتب والأجور فيها. ما تدفعه الدولة في هذه المؤسسة هو حصتها من نفقات فرع المرض والأمومة بنسبة 25%

رواتب مستخدمي الضمان في مستوى متدنٍ قياساً مع موظفي القطاع العام

ويتوجب عليها تسديد الاشتراكات عن موظفيها الذين تصرّح عنهم للصندوق. ومع الأخذ في الاعتبار أن الموازنة الإدارية في صندوق الضمان هي مستقلة تماماً عن أي نفقات أو إيرادات للخزينة، لذا فإن خفض الرواتب والأجور للمستخدمين بحجّة خفض النفقات في الموازنة العامة لعام 2019 ليس فيه شيء من المنطق.

وبسبب هذه الاستقلالية لم تطبق سلسلة الرتب والرواتب على المستخدمين في الضمان، ما أبقى رواتبهم في مستوى متدنٍ قياساً مع موظفي القطاع العام الذين انطبقت عليهم السلسلة. وبحسب مصادر مطلعة، فإن الضمان ليس فيه رواتب تفوق 10 ملايين ليرة، لا لموظف فئة ثانية أو فئة أولى، رغم أن لدى المستخدمين زيادة سنوية بنسبة 5%. هذه النسبة يبررها موظفو الضمان بعدم وجود راتب تقاعدي لهم. أما الرواتب الإضافية، وهي ثلاثة رواتب سنوياً، فهي تأتي في الإطار نفسه، وإذا جرى احتساب مجمل الرواتب على أساس 12 شهراً ومقارنتها مع رواتب القطاع العام، فإن هناك فارقاً يبقى لمصلحة القطاع العام، على حد قول مصادر في الضمان.

تقرير

مرفأ بيروت مقفَل:
المسؤولون لم يكترثوا للإضراب رغم الإعلان عنه مسبقاً!

رلى إبراهيم

منذ أربعة أيام، توقف العمل كلياً في إدارة واستثمار مرفأ بيروت جراء استجابة نقابة موظفي وعمال المرفأ، كما موظفي إهراءات الحبوب، لدعوة الاتحاد العمالي العام للإضراب، اعتراضاً على المادة 61 من مشروع الموازنة التي تمس برواتب ومكتسبات موظفي القطاع العام، علماً بأن إدارة مرفأ بيروت تحظى بنظام خاص مستقل، شأنه شأن مصرف لبنان. استجاب موظفو المرفأ لدعوة الإضراب، مطالبين بإلغاء المادة التي تقتطع من رواتبهم، بما فيها بعض الامتيازات، كتقاضي أجور 15 شهراً في السنة. ومنذ بدء الإضراب، يقتصر العمل في المرفأ على الحركة البحرية التي تسمح بخروج ودخول البواخر وتفريغها من دون التمكن من إجراء المعاملات الإدارية اللازمة لإخراجها من المرفأ. كذلك الأمر بالنسبة إلى إهراءات الحبوب حيث تعذر تسليم القمح إلى أصحاب الأفران والتجار.

رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، الذي تابع اجتماعاته حتى وقت متأخر من ليل أمس، قال لـ«الأخبار» إن «تطمينات إيجابية وصلتنا من عدة جهات بعدم المسّ بالرواتب وإيجاد حلول للمادة 61»، إلا أن الأمور لم تصل بعد إلى خواتيمها. لكن الاتحاد العمالي منفتح على الحوار «ضمن مبدأ الحفاظ على المكتسبات في كل المؤسسات العامة والمؤسسات ذات الطابع الاستثماري كما مرفأ بيروت. تريدون تعديل طريقة عمل بعض المؤسسات ورواتبها، أو تغيير وجه مرفأ بيروت، ابدأوا من اليوم وصاعداً بفرض هذه الشروط على التوظيف المستقبلي، ولكن لن نقبل بأي تعديل في العقود القديمة». وبهم الأسمر هنا الإشارة إلى أنه لا يعارض الاستعانة بفائض القطاع العام، «رغم تقديسنا لمبدأ التوظيف عبر مجلس الخدمة المدنية».

بموازاة إضراب موظفي المرفأ، علت صرخة التجار وأصحاب البضائع، جراء «نوم بضائعهم» في المستوعبات أو البواخر منذ 5 أيام. ويشكو البعض من «سوء إدارة هذا الإضراب الذي يضرّ بالمواطن أكثر مما يضرّ بالدولة من منطلق أن الرسوم الإضافية التي ستترتب على التاجر في المرفأ ستؤدي الى رفعه سعر السلعة على المستهلك. أما مستوعبات المواد الغذائية، فمعرضة للتلف». ويعترض البعض على إقفال مرفأ بيروت الذي يعتبر «عصب البلد»، وبتعطيله تتعطل كل الحركة الاقتصادية، وخصوصاً أن الأمر يأتي بعد عطلة الأعياد. لكنهم يشيرون الى انتقال بعض البواخر من بيروت الى مرفأ طرابلس، الأمر الذي ينفيه رئيس الاتحاد العمالي العام، مشيراً الى أنه بادر بالتعاون مع إدارة المرفأ والجمارك في اليومين الماضيين الى «التجاوب مع القضايا التي ينجم عنها ضرر، فعمدنا الى إخراج بواخر المواشي والخضر يوم أول من أمس وحللنا مشكلة الباخرة المحملة بالسيارات التي كانت في صدد العودة من حيث أتت. فأوعزنا بالسماح لها بتفريغ البضاعة ليل أمس». ويدعو الأسمر كل من يعاني من تأخير تفريغ بضاعته الى أن «يتواصل معنا لتسهيل أموره. نحن لا نقصد أذية أصحاب المصالح أو المواطنين». اللافت هنا أن أياً من المسؤولين «لم يتواصل معنا عندما أعلنّا عن توقيت الإضراب قبل يومين من حصوله، فالاتصالات الجارية اليوم حصلت بعدما نفذناه. رغم ذلك، سنقابل الاتجاهات الإيجابية بتدابير أسهل في مرفأ بيروت ومصرف لبنان ابتداءً من اليوم».

قضية

مسيرة العاملات الأجنبيات: «المتفرّجات» بلا عُطلة

أيلده الخصين

من شرفة المنزل الذي تعمل فيه في شارع الجزائر ببيروت، أطلّت أمس، إحدى العاملات الأجنبيات رافعة علامة النصر، في تحيّة إلى المشاركات والمشاركين في المسيرة العاشرة لعاملات المنازل المهاجرات بمناسبة عيد العمال. المسيرة انطلقت ظهر أمس، من تقاطع السوديكو نحو حديقة المفتي حسن خالد في عائشة بكار، بدعوة من منظّمة «كفى» وبالتنسيق مع منظمات أخرى.

في مبنى ملاصق، وقفت عاملة أخرى متأثرة بتصفيق المشاركين لها وهتافاتهم... تراجعت قليلاً ثم عادت وأرخت يديها على سجادة متدلّية من الشرفة، ربما كانت تنظفها قبل قليل في يوم عطلتها «المزعوم». على الجهة المقابلة من الشارع، اكتفت عاملة أخرى بالتقاط الصور من النافذة مرتدية «زي العمل» الزهري. العاملات «المتفرّجات» على المسيرة، لا يملكن «رفاهية» المشاركة في تحرّك

> «يعاملوننا بسوء، في حين أن اللبنانيين في الكاميرون يعاملون بشكل جيّد ويحصل بعضهم على الجنسية!»

من هذا النوع مثل سائر العاملات المشاركات. حرمان العاملات من يوم إجازة في الأسبوع، واحد من انتهاكات عدة يتعرّضن لها في لبنان. «لأنو ما شي تغيّر»، كرّرت العاملات في مسيرتهنّ العاشرة، المطالب «السنوية» نفسها: «إلغاء نظام الكفالة واستبداله بقوانين هجرة عادلة، ضم عاملات المنازل الى قانون العمل، وقف الاحتجاز الإداري للعاملات في مسيرتهنّ العاشرة، وقف احتجاز وترحيل العاملات اللواتي ينجبن أطفالاً وبُنشئن عائلات، مراقبة عمل مكاتب الاستقدام والتحشيد بمعاقبة المنتهكين، التحقيق الجدّي في حالات موت العاملات، والملاحقة القانونية الفعلية للمعتدين عليهنّ». «جئنا إلى هنا للعمل، لماذا يعذّبوننا؟ لماذا تسقط بنات بلدي في الشرفات؟»، تسأل «بيتي» العاملة الإثيوبية.

إنّا ملك اللبنانيات، ولسنا كالحيوانات، ليس لدينا حقوق وحتى الحقوق المكفولة في عقود عملنا لا يتمّ احترامها (مروان بوحيدر)

مواطنتها «كوكي» تفسّر ما كتب على لافتة بلغة بلدها، «العبارة تعني أن العاملة المهاجرة تشبه شمعة تحترق لأجل عائلتها البعيدة عنها لأجل تأمين المال لها»، وتضيف: «تركتُ جامعتي لأنني لم أستطع سداد القسط، وجئت لأعمل هنا منذ 4 سنوات، أعمل بشكل مضاعف، لكن المال الذي أتقاضاه ليس كافياً لأسافر إلى عائلتي». بالفرنسية ردّت العاملات الآتيات من الكاميرون الهتافات، تعبيراً عن تضامنهنّ مع مواطناتهنّ وغيرهنّ من العاملات. «علينا إعطاءنا حريتنا واحترام حقوقنا» تقول إحداهنّ، وتتابع «لم نكن نعرف كيف هو الوضع قبل المجيء إلى لبنان، يعاملوننا بسوء كالقذارة والبهائم، غير آبهين لأمرنا، في حين أن اللبنانيين في الكاميرون يعاملون بشكل جيّد ويتاجرون في أحياء أمنة ويحصل بعضهم على الجنسية!». «ماري» الكاميرونية ليست عاملة وحسب بل ناشطة في لبنان، «أنا أنشط للدفاع عن جميع العاملات، تتم معاملتي بشكل جيد، لكن أخريات يتعرّضن للإساءة وهذا يؤلمني. أتينا لنقول إننا مثل اللبنانيات، ولسنا كالحيوانات، ليس لدينا حقوق وحتى الحقوق المكفولة في عقود عملنا لا يتمّ احترامها. لا لنظام الكفالة والمعاملة السيئة والانتهاكات».

تينا واحدة من العاملات المظلومات، اللواتي رُفعت اللافتات لأجلهنّ: «حرّروا تينا من قيد الكفالة»، «حاسبوا المعتدين عليها»، «ملف تينا وين صار؟»... وتينا وفق إحدى الناشطات «جاءت للعمل في لبنان منذ 5 أشهر، وتعرّضت للعنف والاستغلال والضرب والإهانات والحرمان من أجرها»، مضيفة: «تينا اليوم موجودة لدى جمعية «كفى»، وتطالب باسترداد حقوقها من كفيلها والبقاء في لبنان للعمل بطريقة قانونية خارج قيد الكفالة». شعار نقابة العاملات في الخدمة المنزلية، وشعار الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، ترافقا معاً على القمصان واللافتات التي حملت مطلب «العمل اللائق لعاملات المنازل، نعم للتوقيع على الاتفاقية الرقم 189، نحن نعمل تحت ظروف خاصة، لكن حقوقنا عالمية».

«لا للعبودية، لا لنظام الكفالة، أعطونا حقوقنا، جئنا للعمل لا لنموت»، هي عيّنة من الشعارات التي رفعها العمال الأجانب الذين حضروا بشكل لافت، إنما باعداد أقلّ من العاملات. بينما استطاع عمال آخرون التلويح فقط من سطح مبنى قيد الإنشاء، أو التصفيق من داخل محطة وقود.

على الحافة

الحلول البيئية ما بعد الموازنة ليست كما قبلها!

حبيب معلوف

بعد إقرار خطة الكهرباء يبدو، بحسب تصريحات كبار المسؤولين، أن «الدور» سيكون لحل القضايا البيئية، بعد الانتهاء من بحث مشروع الموازنة وإقراره. بعيداً عن العموميات والشكليات المتعلقة بالبيئة التي يتضمّنها البيان الوزاري، فإن السؤال هو: أي قضايا بيئية يُمكن أن تُبحث وتُطرح لها حلول (ذات كلفة بطبيعة الحال) بعد إقرار الموازنة؟ وأي استراتيجية بيئية ستُبحث بعد إقرار خطة الكهرباء، فيما يفترض أن تكون مشاريع الطاقة وخططها من ضمن هذه الاستراتيجية؟

قد يكون هذا الاصرار على الإسراع في بتّ الأمور طبيعياً بعد طول تأجيل ومماطلة. الا أن ما يدعو الى القلق، ان الخيارات التي يتم النقاش حولها، من قبل أحزاب السلطة تحديداً، مصنّفة في معظمها «استراتيجية»، اي انها معمّرة لأكثر من عشرين سنة، وهي ملزمة لجيلنا ولأجيال مقبلة. من هنا، يصبح البحث في الأسس الفلسفية والأخلاقية لهذه الخيارات واجباً، لناحية الاستدامة والعدالة والمنفعة والكلفة والمخاطر ومعايير السلامة... الخ

ومع الاعتراف بصعوبة تحديد المخاطر، ينبغي الاقرار أيضاً بأن الاصعب هو تحديد كلفة الخطورة، او مقدار ما تستحقه المنفعة من مخاطر. وهذا يتطلب تحديد مفهوم المنفعة اولاً، ولمصلحة من، وامكانية تحديد المخاطر ومداها الجغرافي والزمني والوجودي. فعندما تصبح كلفة المخاطر عالية جداً (بمعنى أنها وجودية لجيلنا والأجيال المقبلة)، لن يعود ممكناً الحديث عن منفعة. كما أن اسس العدالة تتطلب مقارنات بين الجيل الحالي والاجيال المقبلة. فأي مورد مائي متجدد لا يفترض سده وحرمان الاجيال المقبلة من نوعية المياه المتدفقة والمتجددة، خصوصاً بعدما لمسنا عملياً نتائج انشاء سد القرعون. كما أن النفط والغاز موردان غير متجددين تشكلا عبر ملايين السنين، وليس من العدل تلزيم استخراجهما في سنوات محدّدة، وحرمان الاجيال المقبلة منهما كحاجة طاقوية استراتيجية.

هذه التقييمات يفترض أن تكون جزءاً من الاستراتيجيات او السياسات قبل إقرار الموازنات. الا أن ما غلب على خططنا حول الملفات الاساسية كان دائماً نهج خطط الطوارئ بعد حصول الكوارث. وهو نهج برعت مؤسسات طارئة مثل مجلس الانماء والاعمار في صياغة التوافقات الضرورية بين القوى المتحاصصة عليه، خلال ربع قرن، بغض النظر عن آثاره البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأثره المدمر على ديمومة الموارد، حتى وصلنا الى المحظور في كل الأمور تقريبا.

يصعب ايجاد مقاييس كمية للمنافع او الاضرار والمخاطر ومقارنتها لتحديد الخيارات. ولكن، يمكن الانطلاق من مبادئ لا تزال صالحة للتقييم، رغم كل الضجيج الذي تفتعله كبريات الشركات حول العالم، والتي تعتبر الحديث عن البيئة والمخاطر وحقوق الناس والاجيال المقبلة بمثابة عوائق أمام الاستثمارات الكبرى.

من أهم هذه المبادئ أن كل كبير خطير، اضافة الى كونه بشعاً. وأكثر ما يثير الخوف والقلق في المشاريع البيئية والإنمائية الكبرى التي ستعتمدها الدولة هي انها «كبرى»، إن لناحية الاستثمارات، او لناحية طبيعتها المركزية والاحتكارية، او لجهة حجم ضررها ومخاطرها وما ترتبه من زيادة في الدين العام. هذا ينطبق على إنشاء السدود لجمع المياه بدل ترشيد الاستهلاك ووقف الهدر وعدالة التوزيع، وعلى انشاء محارق مركزية للنفايات بدل التخفيف ولامركزية الفرز، وعلى انشاء محطات كبيرة لمعالجة مياه الشرب بدل حماية المصادر الطبيعية، وعلى إنشاء محطات مركزية كبرى لمعالجة مياه الصرف بدل ترشيد استهلاك المياه اولاً. كما ينطبق على انشاء مزيد من المحطات الحرارية المركزية لإنتاج الطاقة بدل تشجيع الإنتاج اللامركزي عبر محطات صغيرة من طاقات نظيفة كالشمس والرياح وقوة دفع المياه... وعلى وضع منصات كبرى للتنقيب عن النفط والغاز وبدء الاستخراج قبل إنجاز استراتيجية للطاقة، وعلى استغلال الأراضي الصغيرة في المدن لإنشاء أبراج ضخمة بشعة تدمر البنى التحتية بدل وضع ضريبة على الشقق الفارغة، وعلى تخريب الاماكن الخضراء في التلال من أجل مشاريع «سياحية» بدل انماء الريف. الأمر نفسه ينطبق، أيضاً، على انشاء مزارع حيوانية كبرى لانتاج اللحوم الحمراء والبيضاء ومشتقاتها مع ما تسببه من انبعاثات وتلوث وزيادة السمنة والأمراض العصرية، وعلى تطوير البنية التحتية لاستجلاب مزيد من السيارات الخاصة وزيادة الزحمة والتلوث والأمراض وضرب الاقتصاد الاسري...

فعن اي معالجة للقضايا البيئية نتحدث اذا لم تكن لدينا استراتيجية للتنمية المستدامة، تشمل كل القطاعات، متقشفة لناحية حجم مشاريعها، حمائية بدل أن تكون مغامرة، توفيرية بدل أن تكون استثمارية، صغيرة ومتواضعة بدل أن تكون كبيرة ومتكبرة، عادلة ولامركزية بدل أن تكون احتكارية، ديمقراطية تحفظ حقوق الأجيال المقبلة بدل أن تكون قهرية وتسلطية واستبدادية...؟

تقرير

«قاضية مزيّفة» تنعم بالحرية

رضوان مرتضى

لا يشكّل انتحال صفة قاضٍ سبباً كافياً للمُدّعي العام في بيروت، القاضي زياد أبو حيدر، ليأمر بتوقيف المشتبه فيها، المدعى عليها بجرائم النصب والاحتيال للاستيلاء على مبلغ 300 ألف دولار أميركي. تركَ أبو حيدر المشتبه فيها

> شخصية سياسية توسّطت للحؤول دون توقيف المرأة التي انتحلت صفة قاضية

بسند إقامة، رغم ادعائها بأنّها «قاضية متدرّجة في مجلس شورى الدولة»، ووجود تسجيلات صوتية واتصالات لها ولزوجها تُثبت ذلك! إلا أنّه عاد بعد أشهر ليدّعي على الزوجين، بجرم الاحتيال وأحالهما على قاضي التحقيق، لكن لم يُجرَ أحد من القضاة ساكناً في قضية انتحال صفة القاضي.

لا يزال الزوجان حرّين، علماً أنّ إشارة القاضي بترك المدعى عليها أول مرة رهن التحقيق وثانياً بسند إقامة، غير مسبوقة، (بموجب محضر مفرزة بيروت القضائية رقم 3477/302 بتاريخ 4 كانون الأول من عام 2018). وعلى ما يُتداول في أروقة قصر العدل، أنّ شخصية سياسية نافذة في العدلية توسّطت في هذه القضية للحؤول دون توقيف أحد الزوجين.

الجهة المدّعية كانت قد عمدت إلى توثيق ادعاءاتها بتسجيلات صوتية، أحدها لزوج المدعى عليها، وهو ضابط برتبة رائد، يُظهر أن الأخير أكّد في اتصالات هاتفية أنّ زوجته قاضية. كذلك أرفقت جهة الادعاء تسجيلات صوتية للزوجة المدعى عليها تُعرّف عن نفسها بأنّها قاضية في مجلس شورى الدولة.

بدأت القصة قبل أشهر، عندما ادعى غسان ب. لدى النيابة العامة التمييزية على رنا ف. بجرم الاحتيال، طالباً الاستماع إلى زوجها الرائد في الجيش م. ص. لوجود دور له في موضوع الشكوى. أُحيل الملف على النيابة العامة الاستئنافية ليروي المدّعي كيف وقع ضحية رنا - التي تُعرّف عن نفسها بأنها «قاضية متدرّجة في مجلس شورى الدولة» - وزوجها، زاعماً انهما احتالا عليه واستوليا على 300 ألف دولار منه. ورغم وجود تسجيلات صوتية (مرسلة عبر تطبيق «واتساب») قرر أبو حيدر تركها رهن التحقيق وطلب استدعاء المدعى شخصياً من أستراليا مع زوجته لإجراء مقابلة بعد فترة الأعياد. كذلك جرى استدعاء الرائد م. ص، بعد نيل موافقة النيابة العامة العسكرية وموافقة قيادة الجيش. وبالفعل، حضر الضابط ليُستمع إلى إفادته من قبل عناصر التحري (نادراً ما يحصل أن يحضر ضابط في الجيش للتحقيق معه من قبل عناصر قوى الأمن، إذ جرت العادة أن تتولى الشرطة العسكرية التحقيق مع أفراد الجيش وضباطه)، حيث صرح بأنه لم يزعم يوما ان زوجته قاضية متدرجة في مجلس شورى الدولة، فلم يُتخذ أي إجراء بحقه.

كذلك جرت مواجهة بين المدعي الذي قدم من أستراليا والمدعى عليها رنا، فأصرّ كلّ منهما على إفادته. وقرر أبو حيدر ترك رنا بسند إقامة وختم المحضر وإيداعه جانب النيابة العامة؛ وحاولت «الأخبار» الاتصال بالقاضي أبو حيدر للاستفسار عن القضية، لكنّه لم يُجب.

(هيثم الموسوي)

تقرير

مستشفى «صيدا الحكومي» مستمرّ في القمع: استدعاء 14 موظفاً إلى التحقيق

من المُتوقّع أن يحضر نحو 14 موظفاً في مُستشفى صيدا الحكومي، اليوم، الى فصيلة صيدا للتحقيق معهم بتهمة «تعطيل مرفق عام» و«التهجّم على رئيس مجلس إدارة المُستشفى الدكتور أحمد الصمدي». وكان الأخير قد تقدّم بشكوى ضدّهم بعدما أعلنت لجنة موظفي المستشفى بداية الشهر الحالي الإضراب المفتوح احتجاجاً على عدم دفع رواتبهم منذ أكثر من شهرين، متّهمة الصمدي بسوء الإدارة، علماً بأن الموظّفين سبق لهم أن حذّروا أثناء تحرّكهم المطلبي الذي نفّذوه بتاريخ 25 نيسان الفائت من عدم إيجاد حل لمسألة رواتبهم، معلنين نيتهم الإضراب المفتوح في حال عدم تنفيذ مطالبهم، «وقد كان هذا الخطاب على مسمع من الصمدي الذي كان حاضراً الى جانب رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر»، على حدّ تعبير المصادر. ولفتت الأخيرة الى أن «الصمدي كان يدعم تحرّكنا إلى أن اطمأنّ أخيراً بأنّ وزير الصحة جميل جبق وافق على تجديد اعتماد توقيعه في مصرف لبنان، فانقلب علينا». اللافت هو ما يُشير إليه موظفون لجهة «لوذ» الصمدي المحسوب على تيار المُستقبل بقوى الأمن الداخلي «عند كل صغيرة وكبيرة» على حدّ تعبير أحدهم، لافتاً الى «أن عملية إبلاغنا بوجوب الحضور الى المخفر تمت بحضور رئيس المخفر شخصياً، يسانده عدد كبير من عناصر شعبة المعلومات»، ومُضيفاً: «كأننا مُجرمون ومذنبون. ها هم موظفو مصرف لبنان معتصمون ويهددون بتعطيل مرفق عام. هل تتم معاملتهم بالمثل؟ علماً بأنهم

> «هل يعامَل موظفو مصرف لبنان كما نعامل نحن؟»

لم يُحرموا من رواتبهم بسبب الفساد والهدر كما هو حاصل في حالتنا». الجدير ذكره أن المُستشفى يضمّ 290 موظفاً وهو يرزح تحت عبء دينٍ مُقدّر بنحو 16 مليار ليرة، وسبق للموظفين والمعنيين في المُستشفى أن أبدوا ملاحظاتهم على آلية إدارته التي تتضمّن الكثير من المخالفات، من بينها مخالفة الصمدي نفسه القوانين التي تحظر عليه ممارسة العمل الطبي في المُستشفى الذي يُديره. ومن المُتوقّع أن يحضر الموظفون المُدّعى عليهم الى المخفر «هواكية» عدد من زملائهم الذين بدأوا، أمس، الدعوة الى التجمع والحضور لمساندتهم وللتأكيد على حقهم في الراتب وفي المُطالبة به. يُشار الى أنّ قوى الأمن الداخلي سبق لها أن منعت الموظفين يوم الأربعاء الفائت من التظاهر في ساحة النجمة، بحجة عدم حيازتهم إذناً خطياً، فيما ينتظر حالياً الموظفون من محافظ الجنوب منصور ضو الموافقة على تنظيم تظاهرتهم المنشودة.

(الأخبار)

الكرة اللبنانية

«انتفاضة» إدارية: محاولة أخيرة لإنقاذ النجمة؟

عبد القادر سعد

يخوض فريق النجمة اليوم مباراته الأولى بقيادة المدرب المساعد بلال فليفل بعد استقالة المدير الفني موسى حجيج عقب الخسارة أمام هلال القدس الفلسطيني (1-2) ضمن المجموعة الأولى لمسابقة كأس الاتحاد الآسيوي. وللمصادفة أن فليفل سيقود النجمة أيضاً أمام الهلال (الساعة 21:00 بتوقيت بيروت) على ملعب الجوهرة في مدينة جدّة السعودية. عاد حجيج الى لبنان أمس بعدما أنهى مناسك

> عودة زريقة إلى الصورة ترافقت مع كلام عن عودة عسيران وعيتاني

العمرة، حيث يفيد مقرّبون منه بأنه مرتاح جداً بعدما أزاح حملاً كبيراً عن كاهله.

لا يختلف إثنان على أن النجمة وصل خلال الفترة الماضية الى أسوأ حالاته على جميع الصعد. إدارياً في غياب معظم أعضاء الإدارة وتسلّم الرئيس أسعد صقال العمل وحيداً مع كل ما يعني ذلك من حمل مادي كبير استطاع صقال تأمين قسم كبير منه. ليس بإمكان شخص واحد أن يستمر وحيداً في إدارة نادي النجمة، في ظل وجود منافسين أقوياء كرئيس نادي الأنصار نبيل بدر ورئيس نادي العهد تميم سليمان، الذي يعكس كل ما يشاع لا يبدو أنه سيكون خارج نادي العهد في الموسم المقبل. أضيف الى العامل الإداري ملف المراهنات الذي فُتح على مصراعيه وكان له تداعيات سلبية على أجواء الفريق. لا تقف السوداوية عند هذا الحد، فنتائج الفريق والمستوى الفني حدّث ولا حرج، وهذا أمرٌ لا يتحمل مسؤوليته شخص واحد، بل المنظومة النجماوية بشكل كامل. تنسحب الأجواء السلبية على الجمهور الكبير الذي عاش حالة انقسام في الفترة الماضية ظهرت بوضوح على مواقع التواصل الاجتماعي.

ربّ ضارة نافعة. لعلها العبارة الأنسب لتوصيف الواقع النجماوي. فالحال النجماوية السيئة حرّكت المياه الراكدة على صعيد اللجنة الإدارية للنادي. لم يكن ظهور أسم نائب رئيس النادي معتز زريقة في بيان نادي النجمة، عقب استقالة موسى حجيج، صدفة. زريقة المبتعد منذ فترة طويلة عن الصورة النجماوية ظهر في السعودية في زيارة خاطفة استمرت اربعاً وعشرين ساعة. ظهور لا يبدو أنه سيتوقف هنا، فعلمت «الأخبار» أن حراكاً كبيراً سيشهده النادي وسيكون له انعكاسات إيجابية إن لم يكن في هذا الموسم، ففي الموسم المقبل.

عودة زريقة الى الصورة، مع ما يمثله الأخير من ثقة لأطراف عديدة، ترافقت مع بدء الكلام عن عودة نائب الرئيس صلاح عسيران وأمين السر السابق سعد الدين عيتاني الى اللجنة الإدارية بعد استقالتهما في تشرين الأول. سبعة أشهر مرّت ومرّ خلالها النادي بالعديد من الأمور التي أجبرت «أبناء النجمة» على اعادة النظر والتدخل للمساعدة بإعادة الأمور الى نصابها.

اسم عسيران تم تداوله كثيراً، لكن أحد المقربين منه يؤكّد انه لا يمكن أن يعود الى العمل مع صقال على شكل ثنائية بعد التجربة الصعبة بين الطرفين. لكن هذا لا يعني أن عودة عسيران الى النجمة مستحيلة. فالأخير سبق أن حمل النادي مع عيتاني وعدد من أعضاء اللجنة الادارية كسامي الوزان واسعد سبليني لسنوات، وبالتالي فإن احتمال العودة وارد جداً إذا كان من ضمن منظومة إدارية جديدة دون إخراج أحد، لكن بصيغة واستراتيجية ادارية جديدة أيضاً. هذا الأمر تؤكده مصادر مقربة من عسيران ترى أن تقديم ضمانات من أشخاص موثوقين بعدم تكرار التجربة السابقة، يمكن أن يفتح الباب أمام مرحلة ادارية جديدة في النجمة بوجود عسيران وزريقة وعيتاني وبرئاسة صقال للنادي، لمَ لا؟ فالمشكلة ليست شخصية، بل في آلية العمل والضمانات المقدّمة، وذلك بحسب المصدر. لا شك أن بعض الإيجابية بدأت تلوح في أفق نادي النجمة، ومن المحتمل أن تنسحب على لقاء اليوم الذي يعتبر تحضيراً للنجماويين قبل لقاء الأنصار في ربع نهائي كأس لبنان الجمعة. صحيح أن المباراة هامشية للنجمة بعد الخروج من كأس الاتحاد، لكنها تشكّل تحدياً للاعبين لإثبات أنفسهم والحصول على جرعة معنوية جيدة قبل الديربي.

الحراك النجماوي الإداري، يترافق أيضاً مع سعي لإيجاد بديل للمدرب موسى حجيج. استقالة الأخير لا تعني أنه أصبح خارج نادي النجمة بشكل كامل، فقد يكون هناك دور لحجيج خارج مقعد احتياط النجمة.

هوية شاغل هذا المقعد كان مدار بحث في اليومين الماضيين، فقد طرح العديد من الأسماء. قد يكون اسم المدرب التونسي طارق جرايا الأقرب كونه سبق أن درّب النجمة وكان له دور أساسي في تأهل الفريق في كأس الأندية العربية. لكن صفة «الأقرب» قد لا تعني الأوفر حظاً، ذلك أن مجموعة عوائق قد تحول دون عودة جرايا. هذا الأمر يفتح الباب أمام عدد من الأسماء يتم التواصل معها، ومنها المدرب المصري الشهير عبد العزيز عبد الشافي الذي سبق أن درب النجمة، اضافة الى المدرب العراقي عدنان حمد الذي درّب الأنصار سابقاً، ومن الممكن أن يتسلم تدريب النجمة إذا أعاد النظر في مطالبه المالية. لكن مسألة اختيار المدرب ليست سهلة وتحتاج الى وقت، كما أن استحقاق مباراة الأنصار ضاغط وقد يفرض قرارات سريعة بانتظار تبلور الصورة على جميع الصعد النجماوية ادارياً وفنياً.

حراك إداري كبير يشهده النادي (عدنان الحاج علي)

فساد

فضيحة في الدرجة الرابعة

لا تزال الفضائح تتوالى في كرة القدم اللبنانية، وهذه المرة من بوابة دوري الدرجة الرابعة. وفي التفاصيل أنه ضمن المجموعة الأولى من دورة التصفية النهائية

> فاز «الراية» على «شباب بر الياس» بنتيجة كبيرة (16-0)

لبطولة دوري الدرجة الرابعة في كرة القدم، والمؤهلة إلى الدرجة الثالثة، فاز «الراية» على «شباب بر الياس» بنتيجة كبيرة (16-0) ليرفع رصيده إلى سبع نقاط في المركز الثاني، ويتأهل إلى الدرجة الثالثة، على اعتبار أن الاتحاد اللبناني لكرة القدم يعتمد فارق الأهداف في البطولة. هكذا قفز «الراية» فوق «المودّة» (7 نقاط)، بفارق ثلاثة أهداف، علماً بأن الأخير فاز على «شعلة الإصلاح» (13-1) في الأسبوع الماضي، بعدما انتهى الشوط الأول من المباراة بنتيجة (2-1)، أي إنه تم تسجيل 11 هدفاً في شوط واحد.

لا شك في أن عدد الأهداف المسجلة خلال اللقاءين يعتبر فضيحة، فهو لا يحتاج إلى كثير من التفكير للاستنتاج أن النتائج معلّبة، وأن هناك تلاعباً وكل ما هو غير قانوني في عالم كرة القدم. هذه النتائج وما يحصل في دوري الدرجة الرابعة يعيدان الأمور إلى ما حصل في دوري الدرجة الثالثة قبل أسابيع. حينها، فتح الاتحاد اللبناني لكرة القدم تحقيقاً بشأن التلاعب الحاصل في مباريات الدرجة الثالثة (الدورة السداسية)، وأكد وجود أندية متورطة من مختلف المناطق اللبنانية (أندية من الجنوب وأخرى من الشمال...)، وقال الاتحاد حينها إن القرارات ستكون قاسية بحقّ من يثبت تورطه في التلاعب بالنتائج و«بيع المباريات»، ولكن بعد حوالى شهر من بدء التحقيقات، عاد الاتحاد اللبناني لكرة القدم وتراجع عن قراراته. وقالت مصادر حينها لـ«الأخبار» إن التراجع عن القرارات وإيقاف التحقيقات في قضايا التلاعب مردّهما إلى تدخلات سياسية من أكثر من طرف في البلاد من أجل إقفال الملف.

نتائج مباريات الدرجة الرابعة غير المنطقية أثارت ردود فعل كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، وفي الوسط الرياضي في البلاد. الأكيد أن ما حصل ليس إلا نتيجة حتمية لغياب الرقابة والمحاسبة في أغلب الأحيان. التدخلات السياسية في اللعبة ارتدت سلباً، ونتائجها السلبية مستمرة. لو أكمل الاتحاد اللبناني لكرة القدم تحقيقاته في قضية الدرجة الثالثة قبل أسابيع، لما كان هذا ليحصل في دوري الدرجة الرابعة. ولو أن الاتحاد اللبناني للعبة تعامل بالشكل المطلوب مع قضايا المراهنات التي يجري الحديث دائماً عنها، وأخرها قبل أيام وتمت ملاحقتها واتخاذ الإجراءات المناسبة، لما وصلت الأمور إلى ما هي عليه اليوم من فلتان في مختلف الفئات والدرجات.

أزمة حقيقية تعيشها الكرة اللبنانية اليوم، وهي بلا شك تؤثر على صورة اللعبة في المنطقة وآسيا، وإذا لم تبتعد التدخلات السياسية عن اللعبة، وإذا لم يتخذ الاتحاد إجراءات سريعة لمحاسبة المتورطين وحماية اللعبة، فالأكيد أن الكرة اللبنانية ستذهب إلى مكان أكثر سوءاً.

(الأخبار)

السلة اللبنانية

الرياضي يعيد اللقب إلى خزائن المنارة

بعد خسارته لقب الدوري في الموسم الماضي لحساب نادي هومنتمن ـ بيروت لكرة السلة، استعاد نادي الرياضي ـ بيروت لقب البطولة لموسم 2018 ـ 2019 بعد الفوز على نادي بيروت (89 ـ 83) وحسم السلسلة النهائية بنتيجة (4 ـ 2)

حسين سمور

مرة جديدة، يتربع نادي الرياضي ـ بيروت على عرش كرة السلة اللبنانية. حقق نادي المنارة لقبه الخامس عشر في العصر الحديث، ليؤكد أنه أفضل ناد في لبنان خلال السنوات الـ 15 الماضية. وصل الرياضي إلى المباراة النهائية للمرة السادسة في المواسم الستة الماضية، وفاز باللقب على حساب بيروت القوي، ومدربه المحنك، الصربي ميودراغ بيريسيتش. سلسلة النهائي شهدت العديد من التحولات، حقق بيروت الفوز بالمباراة الأولى على أرضه وبين جمهوره، ليعود الرياضي ويرد بثلاثة انتصارات متتالية. في المباراة الخامسة، استعاد بيروت توازنه وحقق انتصاراً على أرضه أيضاً، لكن رجال المدرب أحمد فران كانوا حاسمين في المباراة السادسة، وحققوا الفوز ليتوّجوا على أرضهم وبين جماهيرهم. خبرة لاعبي نادي الرياضي صنعت الفارق، فاعتمد المدرب أحمد فران على اسماعيل أحمد وجان عبد النور، إضافة إلى وائل عرقجي ودومينيك جونسون. الأخير شكل علامة فارقة في المراحل الإقصائية، والسلسلة النهائية تحديداً. لاعب قادر على التسجيل في الأوقات الحساسة، ويجيد قراءة المباريات بشكل أكثر من ممتاز، والأكيد أنه سيمضي وقتاً ليس بالقصير داخل أسوار ملعب المنارة في المواسم المقبلة. المخضرم اسماعيل أحمد أثبت أنه أينما حل، تحل معه الألقاب، حقق البطولة مع الرياضي، ذهب إلى هومنتمن وأحرز اللقب، وكذلك فعل عندما عاد إلى منزله في المنارة. يمتلك الرياضي شخصية البطل، ويتفوق بالعقلية على جميع أندية الدوري اللبناني، وهذا أثبته عندما تجاوز نادي الشانفيل المدجج بالنجوم في نصف النهائي، وأمام فريق قوي ومنظم جداً في النهائي، هو نادي بيروت.

الأخير قدم كل ما هو مطلوب منه، وصل إلى الدور نصف النهائي في الموسم الماضي، الذي كان موسمه الأول في دوري الدرجة الأولى، وعاد ووصل إلى المباراة النهائية هذا الموسم. يتمتع نادي بيروت باستقرار إداري كبير جعله ينافس على البطولات من مواسمه الأولى في دوري الأضواء، واستفاد هذا الموسم من خبرة المدرب الصربي ميودراغ بيريسيتش الكبيرة، لخلق مجموعة منسجمة. شكّل علي حيدر علامة فارقة في بيروت هذا الموسم، فقدم مستوى مميّزاً في جميع المباريات، وكان له الدور الأهم في إيصال فريقه إلى المباراة النهائية. يمتلك نادي بيروت تشكيلة مميّزة، يتقدمها علي حيدر مع اللاعب الجورجي نيكولوس، والأجنبي الآخر جاستن دانتمون، إضافة الى شارل تابت ورالف عقل وكريس كراوفورد وغيرهم من اللاعبين. لعب بيروت هذا الموسم من دون ضغط وذهب بعيداً، وربما كانت إدارته على علم بأنها لن تتفوق على الرياضي الذي يمتلك التشكيلة الأفضل في لبنان، وخاصة على مستوى اللاعبين المحليين، وعليه فإن عملية البناء للموسم المقبل ستكون أفضل من هذا الموسم.

فنياً، وفي المباراة السادسة من السلسلة، تفوق الرياضي منذ بداية اللقاء، فتقدم بفارق 11 نقطة بداية، قبل أن يعود بيروت بعدما أشرك بيريسيتش كلاً من كراوفورد ودانتمون، لينتهي الشوط الأول بنتيجة (47 ـ 42). اعتمد علي حيدر على الاختراق من الخارج إلى تحت السلة، وسجل أكثر من 25 نقطة، لكنه لم يكن قادراً وحده على اعطاء التقدم لفريقه. لعب الرياضي بطريقته المعتادة، فاعتمد على المجموعة واللعب المنظم. دافع جان عبد النور بشكل مميّز في الربعين الثالث والرابع، وكان عرقجي وجونسون حاسمين في التسديد من خارج القوس، رد عليهما دانتمون، لكن دون جدوى، لينتهي الربع الثالث بنتيجة (72 ـ 59).

في الربع الرابع، فقد لاعبو بيروت التركيز وأضاع تابت وكراوفورد رميات حرة، حاول دانتمون أخذ الأمور على عاتقه فسجل من داخل القوس وخارجه وقلص الفارق إلى 3 نقاط قبل دقيقة ونصف دقيقة من نهاية المباراة، إلا ان الرياضي استعاد توازنه وحسم اللقاء في الثواني الأخيرة، ليستعيد لقب البطولة، ويحتفل على ملعبه وبين جمهوره.

احتفل اللاعبون مع جماهيرهم (سركيس بريتسيان)

> حقق نادي المنارة لقب بطولة لبنان للمرة الـ 15 في العصر الحديث

كاس لبنان

نصف مهمة منجزة... العهد في المربع الذهبي والعين على آسيا

علي زين الدين

بهدفٍ وحيدٍ وأداءٍ متواضع، تأهّل العهد إلى الدور نصف النهائي من كأس لبنان، بعدما تخطى طرابلس على ملعب أمين عبد النور في بحمدون، ليلتقي مع الراسينغ الفائز على السلام زغرتا بالنتيجة عينها.

يبدو أن العهد يفكر كثيراً بمباراته الأخيرة أمام المالكية البحريني، ضمن دور المجموعات بكأس الاتحاد الآسيوي. في بحمدون، دخل اللاعبون اللقاء أمام طرابلس بشعار المسابقة القارية على قمصانهم، ليقدّموا أداءً «آسيوياً»، نسبة الى مستوى الفريق في مبارياته. هدفٌ واحدٌ في الشوط الإضافي الثاني من المباراة وضع العهد في نصف النهائي لكأس لبنان، ولم يسجّل حتّى عبر أحد لاعبي حامل اللقب، بل عبر أحد نجوم اللقاء، مدافع نادي طرابلس السنغالي مامادو سيلا، الذي فوجئ كما زميله الحارس نزيه أسعد برأسية لم توَجّه إلى المرمى من المهاجم البديل أكرم مغربي. الأخير رفض الاحتفال بالهدف في مرمى فريق مدينته الذي لعب له موسماً واحداً وساهم في تتويجه بلقب المسابقة قبل أربع سنوات.

طرابلس الذي ظلّ ينافس على البقاء في الدرجة الأولى حتى الأسبوع الأخير من الدوري، بقي يُجاري العهد إلى الدقيقة (107)، بل كاد أن يفوز أيضاً لو لم يُضع الغاني ويسلون أندوه فرصة خطيرة لفريقه في الدقيقة الأخيرة من الوقت الأصلي. نسق المباراة البطيء سمح للفريق الشمالي بالخروج بشباكٍ نظيفة طوال الدقائق التسعين، للمرة الـ 12 هذا الموسم بحراسة نزيه اسعد. في المقابل، كان واضحاً أن دخول سمير أياس في وسط الملعب ومحمد قدوح في الهجوم حرّك الخطّين الاماميين للعهد وأجبر لاعبي طرابلس على الرجوع إلى الدفاع. أياس حاول مراراً لعب الكرات الطويلة السريعة إلى داخل منطقة جزاء الخصم، لكن كراته لم تصل إلى المهاجمين مارتن توشيف وأحمد مغربي، ومشاركة حسين دقيق في وسط الملعب بدلاً من هيثم فاعور ساهمت أيضاً في عدم تشكيل الخطورة على الجهة اليسرى، ولو أن الظهير الأيسر أدى دوراً مهماً في الدفاع. تغيير المراكز الذي يعتمده المدرب باسم مرمر في بعض المباريات لم ينجح بشكلٍ كبيرٍ في أغلبها، وهو بدأ بسبب غياب بعض اللاعبين بسبب الإصابة، لكنه أصبح معتمداً على الرغم من جاهزية الجميع في قائمة المدرب. هذه المرة عاد البلغاري توشيف للمشاركة بشكلٍ أساسي في التشكيلة، لكن أداءه لم يُرضِ الجهاز الفني، على الرغم من أنه كان قريباً من تسجيل هدف، مرةً حين ارتطمت كرته بالعارضة، ومرة ثانية حين علتها بتسديدة «أكروباتية»، في حين أن بديله قدوح كان الأقرب إلى شباك الحارس الطرابلسي برأسية أبعدها أسعد ببراعة. الأخير قام بدور المنقذ كما فعل طوال الموسم، بل يُمكن القول إن بقاء فريقه في الدرجة الأولى لم يكن ليحصل لولا جهوده. حتّى تصويبة حسين منذر من ركلة حرة على مشارف منطقة الجزاء اصطدمت بالحارس الطرابلسي، كما حصل مع تسديدة أحمد زريق المُفاجئة.

في المقابل، ظهر هجوم طرابلس كما بدا مع انطلاق الموسم. فرصٌ عدة سنحت للمهاجم ويلسون لتسجيلها في مرمى بطل لبنان، لكنه أخفق كما فعل في 19 مباراة. مواجهة أمس ستكون غالباً الأخيرة له مع الفريق الشمالي، على عكس زميله السنغالي سيلا، الذي قد تتجه الإدارة إلى تجديد عقده.

أنجز العهد مهمّته المحليّة بصعوبة، قبل لقاء مهم مع المالكية، سيكون بحاجةٍ إلى نقطةٍ واحدةٍ منه حتّى يتأهّل إلى نصف نهائي قاريّ.

لم يحتفظ مغربي بالهدف (عدنان الحاج علي)

دوري أبطال آسيا

مواجهة سعودية قطرية ولقاء مصيري للعين

سيحاول كل من الهلال السعودي والسد القطري حسم تأهله الى دور الـ16 من مسابقة دوري أبطال آسيا لكرة القدم، في الجولة الخامسة قبل الأخيرة من دور المجموعات.

في المجموعة الثالثة، يتصدر الهلال الترتيب برصيد 9 نقاط قبل استضافته للعين الإماراتي صاحب المركز الأخير بنقطتين فقط (22:00 بتوقيت بيروت)، فيما يحل الدحيل القطري الثاني (7 نقاط) ضيفاً على استقلال طهران الإيراني الثالث بأربع نقاط (19:00 بتوقيت بيروت)، وفي المجموعة الرابعة يستضيف السد المتصدر (7 نقاط) مطارده الأهلي السعودي صاحب الست نقاط (21:45 بتوقيت بيروت)، فيما يستقبل باختاكور الأوزبكستاني الثالث بيرسيبوليس الإيراني وصيف بطل العام الماضي وصاحب المركز الأخير (16:00 بتوقيت بيروت).

في المواجهة الأولى، يأمل كل من الهلال والعين تجاوز أزماته الأخيرة محلياً؛ فالأول أقال مدربه الكرواتي زوران ماميتش، كما استقال رئيسه محمد بن فيصل مع نائبه، فيما تعرض الثاني لانتكاسات كبيرة متلاحقة أدت الى تراجعه الى المركز الرابع في ترتيب الدوري الإماراتي، بعد أن كان منافساً بقوة على اللقب والاحتفاظ به موسماً ثانياً. وفوز الهلال على العين يضمن له التأهل رسمياً، وربما صدارة المجموعة في حال تعثر الدحيل أمام استقلال طهران.

وعانى الهلال، بطل الدوري السعودي، مؤخراً، من تراجع بعض اللاعبين وإصابة البعض الآخر، أمثال الإماراتي عمر عبد الرحمن وسلمان الفرج والبيروفي اندريه كاريبو، ما أثر على نتائجه، فخسر نهائي دوري أبطال العرب أمام النجم الساحلي التونسي (1-2)، وخرج من مسابقة كأس الملك بسقوطه في نصف النهائي أمام ضيفه التعاون (صفر-5) الذي جدد الفوز عليه في عقر داره في المرحلة الـ28 من الدوري (2-صفر)، ليفقد بذلك الصدارة بفارق نقطة واحدة لصالح غريمه النصر.

من جانبه، يخوض العين لقاءً مصيرياً أمام الهلال، بعدما فشل في تحقيق الفوز في آخر خمس مباريات في الدوري المحلي، ليصبح مهدداً بعدم المشاركة في دوري أبطال آسيا الموسم المقبل. وأصبح العين مهدداً أيضاً بعدم تجاوز دور المجموعات للمرة الأولى منذ 2011، بعدما فشل في الفوز في أيّ من مبارياته الأربع الأولى، ليحقق أسوأ بداية له في البطولة التي فاز بلقبها في 2003 وحل وصيفاً عامي 2005 و2016.

وما يزيد مهمة العين تعقيداً افتقاده خدمات الياباني تسوكاسا شيوتاني للإيقاف، ومهاجمه جمال معروف للإصابة.

> سيحاول السد القطري الفوز على الأهلي وعدم انتظار لقاء بيرسيبوليس الإيراني

السد والأهلي بصفوف مكتملة

سيحاول السد القطري، بطل 1989 و2011، الحسم في هذه الجولة وعدم انتظار مباراته الأخيرة والصعبة على أرض بيرسيبوليس في 20 أيار/مايو، عندما يواجه الأهلي الذي فاز ذهاباً في جدة (2-صفر). وستكون صفوف السد مكتملة بعودة قلب الدفاع بيدرو ميغل كوريا والجناح الايسر أكرم عفيف، أفضل لاعب في قطر عام 2019، بعد غيابهما عن مواجهة باختاكور في الجولة الماضية للإيقاف. ويعوّل السد ومدربه البرتغالي جوزّفالدو فيريرا على القوة الهجومية بقيادة الهداف الجزائري بغداد بو نجاح وحسن الهيدوس وعفيف والنجم الاسباني تشافي هرنانديز. وقال مدير الفريق عبد الله ال البريك، «المواجهة مع الأهلي صعبة وقوية، لكنّ ثقتنا كبيرة باللاعبين وقدرتهم على حسمها والتأهل رسمياً الى دور الـ16». من جانبه، أكد الظهير الأيمن حامد اسماعيل جاهزية السد التامة من جميع النواحي، معتبراً أن «المباراة في غاية الاهمية، لكننا قادرون على التعويض وتحقيق الفوز والحصول على بطاقة التأهل».

بدوره، سيحاول الأهلي، بصفوف مكتملة أيضاً، تكرار سيناريو مباراة الذهاب الذي سيقربه جداً من التأهل، في ظل جاهزية جميع لاعبيه، باستثناء المصري محمد عبد الشافي الذي انتهى موسمه بسبب الإصابة. ويدرك المدرب الوطني، يوسف عنبر، الذي لم يخسر الفريق معه أي مباراة بعد خلافته للأوروغوياني خورخي فوساتي، منتصف الشهر الماضي، صعوبة المهمة وقوة المنافس، وهو يعوّل بشكل أساسي على المهاجمين السوري عمر السومة وجانيني تافاريش من الرأس الأخضر.

فشل العين في الفوز بأي من مبارياته الاربع الاولى (جوزيبي كاكاسي - أ ف ب)

دوري أبطال افريقيا

نهائي منتظر بين الترجي والوداد

عاد نادي الترجي التونسي، حامل لقب الموسم الماضي، ونادي الوداد البيضاوي المغربي، بطل النسخة ما قبل الماضية، ببطاقتي المباراة النهائية من دوري أبطال أفريقيا، وذلك بعد تعادلهما السلبي مع كل من مضيفيهما مازيمبي الكونغولي الديموقراطي وماميلودي صنداونز الجنوب أفريقي تواليا، في إياب مباراتي نصف النهائي لنهاية الاسبوع الماضي. التعادل هو الأول لنادي الترجي التونسي في البطولة القارية التي حقق فيها ستة انتصارات ولم يتذوق طعم الخسارة. في الذهاب، تمكّن الترجي التونسي من الفوز بنتيجة (1-0). من جهته، حقق الوداد البيضاوي فوزاً مهماً بنتيجة (2-1).

هي المرة الأولى في تاريخ البطولة الأفريقية التي يصل فيها أبطال النسخ الأربع الماضية إلى الدور نصف النهائي، وهي المرة الثالثة تواليا التي يبلغ فيها المباراة النهائية فريقان عربيان بعد تتويج الوداد البيضاوي والترجي على حساب الأهلي المصري. ستعود المباراة النهائية بين الترجي والوداد البيضاوي بالذاكرة لمواجهتهما في الدور ذاته في 2011 عندما تمكن الفريق التونسي من الظفر بلقب البطولة. وسيقام النهائي في 24 أيار/مايو الحالي ذهاباً في العاصمة المغربية الرباط، وفي الـ31 من الشهر عينه إياباً في رادس التونسية.

يسعى الترجي للقبه الرابع في ثامن نهائي في المسابقة، بعد تتويجه أعوام 1994 ـ 2011 ـ 2018. من جهته أيضاً، يسعى نادي الوداد البيضاوي، بقيادة مدربه التونسي فوزي البنزرتي، إلى تحقيق لقبه الثالث في رابع نهائي في تاريخه، بعد تتويجه عامي 1992 ـ 2017.

(الأخبار)

احرز الترجي اللقب الموسم الماضي

سيغيب نادي مانشستر يونايتد الإنكليزي عن بطولة دوري أبطال أوروبا الموسم المقبل بعد سقوطه أمس الأحد في فخ التعادل بنتيجة (1-1) مع مضيفه هادرسفيلد تاون الذي كان قد هبط إلى الدرجة الأولى الإنكليزية الشهر الماضي، وذلك في الجولة السابعة والعشرين ما قبل الأخيرة من الدوري الإنكليزي الممتاز. ويحتل اليونايتد المركز السادس برصيد 66 نقطة، في حين يملك توتنهام 70 نقطة في المركز الرابع قبل نهاية الدوري بجولة واحدة. ولم يفز مانشستر الا مرتين في آخر 11 مباراة خاضها في مختلف المسابقات، في حين انهى هادرسفيلد سلسلة من ثماني هزائم متتالية. (بول إليس - أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3151

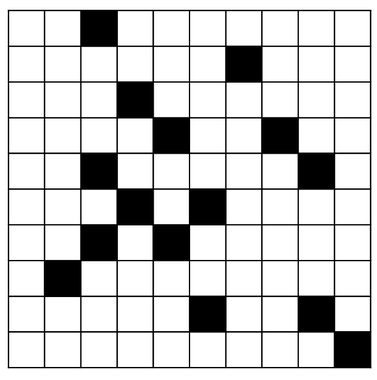

أفقيا

1- عائلة رئيس تركي – حرف عطف – 2- عملة إيطالية قبل الوحدة الإقتصادية الأوروبية – دولة أوروبية – 3- النقود الورقية أو المعدنية – ظما وحاجة الماء – 4- خاصتك بالإجنبية – للتفسير – صفة رمح حاد الرأس – 5- محب الذات – من الطيور – 6- آلة موسيقية غربية – قمر بالأجنبية – 7- دويبات صغيرة من الحيوانات العديمة الفقار تعيش أحياناً في جوف الأرض أو في إمعاء الإنسان – قلب الثمرة – 8- يفرّقهما – 9- أنت بالإجنبية – جزيرة في المحيط الهندي شرقي مدغشقر من دول الكومنولث إستقلت عام 1968 وأصبحت جمهورية عام 1992 – 10- المقطعات الشعرية يتألف كل منها من أربعة أبيات من الشعر

عمودياً

1- قصر العمل الرسمي لرئاسة الجمهورية في مصر ويُعرف أيضاً بقصر العروبة – 2- كتلة جبلية في بلغاريا بسلاسل رودوبا – مصيبة وحلول الشر – 3- قميص من زرد الحديد يُلبس في القتال وقاية من سلاح العدو – مدينة إيرانية مهد الدولة الصفوية تشتهر بصناعة السجّاد – 4- مدينة ومرفأ هندي على ساحل ملاابار – 5- إسم أطلق قديماً على المناطق الممتدة بين الرين والألب والمتوسط والبيرينه والأطلسي – صاح التيس – 6- ماكينة – عاصفة بحرية – ضمير منفصل – 7- متشابهان – نوتة موسيقية – تتساقط من العيون – 8- دلك دلكاً شديداً أو هرس بالعامية – عسل – 9- كبرى مدن تركيا – للنداء – 10- صحيفة أميركية مشهورة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- لوي دو لامار – 2- ياقوت – نضوب – 3- لواندا – أسي – 4- بم – مصراع – 5- عجل – الدبكة – 6- لا – روسو – أخ – 7- وكل – عشّ – 8- يوأحاز – حوتْ – 9- كمال – فو – 10- صوفيا لورين

عمودياً

1- ليلى علوي – 2- واو – جاكومو – 3- يقابل – لا – 4- دونم – حكي – 5- وتد – اوياما – 6- أملس – زال – 7- ان – صدوع – لو – 8- مضارب – شح – 9- اوساكا – وفي – 10- ربيعة خاتون

sudoku 3151

	2			6			8	
4		7	1		3	5		6
	1			9			4	
2			3			4		
	9			1			3	8
3			4			9		
	4			3			5	
1		6			8			4
	3			4			6	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3150

3	8	6	9	4	5	1	2	7
2	7	5	1	8	6	3	4	9
9	1	4	2	3	7	8	6	5
6	3	7	8	2	4	5	9	1
8	4	9	5	6	1	7	3	2
5	2	1	7	9	3	4	8	6
7	6	3	4	5	9	2	1	8
1	9	8	3	7	2	6	5	4
4	5	2	6	1	8	9	7	3

مشاهير 3151

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رجل دولة إنكليزي (1874-1965) يُعتبر أحد أهم الزعماء في التاريخ البريطاني والعالمي الحديث. شغل منصب رئاسة الوزراء واستطاع رفع معنويات شعبه خلال الحرب

4+8+7+9+1+2 = تبتاعون ■ 7+5+3+6 = دولة عربية ■ 6+10+11 = سرق بخفة ورشاقة

حل الشبكة الماضية: **اسامة المفتي**

إعداد نعوم مسعود

حول العالم

وداعية لريبيري وروبن

أعلن نادي بايرن ميونيخ، متصدّر وحامل لقب الدوري الألماني لكرة القدم، رسمياً، رحيل الفرنسي فرانك ريبيري (36 عاماً) بعد أن دافع عن ألوانه مدة 12 عاماً. وأكد الرئيس التنفيذي للنادي البافاري العملاق، كارل هاينتس رومينيغه، أنه «ستقام مباراة وداعية كبيرة في 2020» له ولزميله الهولندي آرين روبن (35 عاماً). وقال رومينيغه «فرانك وآرين هما لاعبان رائعان. بايرن مدين لهما كثيراً، وسيعدّ لهما وداعاً عملاقاً ومؤثراً. لقد طبعا أكبر عقد زمني من نجاحات بايرن بأدائهما الرائع». وكتب النادي على موقعه في شبكة الإنترنت، «ستقول مجموعة من أنصار الفريق سيرفوس بالألمانية، أي وداعاً»، مؤكداً بذلك أن عقد الفرنسي الذي ينتهي مع نهاية الموسم الحالي، لن يمدّد. بدوره، قال ريبيري على موقع النادي البافاري الذي أسهم في إحرازه اللقب ثماني مرات خلال 12 عاماً، «عندما قدمت الى بايرن، أصبح الحلم حقيقة. الرحيل ليس سهلاً، لكن يجب ألا ننسى على الإطلاق ما حققناه معاً».

فيرمينو يغيب عن مواجهة برشلونة

أكد الألماني يورغن كلوب، مدرب نادي ليفربول الانكليزي، أن المهاجم البرازيلي روبرتو فيرمينو لن يشارك في إياب نصف نهائي مسابقة دوري أبطال أوروبا لكرة القدم ضد برشلونة الإسباني يوم الثلاثاء، على ملعب أولد ترافورد في ليفربول بسبب الإصابة. وصرّح كلوب بعد فوز فريقه الصعب على مضيفه نيوكاسل (2-3) في الدوري الممتاز، «لن يكون جاهزاً (فيرمينو) ليوم الثلاثاء، والباقي سنرى ما قد يحصل». وقد يغيب عن المواجهة المهمة جداً بعد فوز برشلونة ذهاباً على ملعبه كامب نو (3-0)، الهداف المصري محمد صلاح، بعد تعرّضه لإصابة في الرأس في مباراة أمس وخروجه على حمالة في الدقيقة 70. وقال كلوب لشبكة «سكاي سبورتس» الرياضية، «علينا أن نرى. لقد تلقّى ضربة على رأسه. تابع المباراة من غرفة تبديل الملابس. إنه بحال جيدة، لكن علينا أن نجري اختبارات أكثر».

فيدرر يعود إلى «الأرض المحرمة»

بعد ثلاث سنوات من خوضه آخر مباراة على الملاعب الترابيّة، عاد النجم السويسري روجيه فيدرر للمشاركة في ما اعتبره مغامرة على «الأرض المحرمة»، في دورة مدريد، رابعة دورات الماسترز للألف نقطة في كرة المضرب، التي انطلقت يوم الأحد، قبل ثلاثة أسابيع من بطولة رولان غارون، ثانية بطولات الغراند سلام الأربع الكبرى. وخاض فيدرر (37 عاماً) آخر مباراة على الملاعب الترابية في 12 أيار/مايو 2016 عندما سقط في ثمن نهائي دورة روما أمام النمسوي دومينيك تييم، المصنف حالياً في المركز الخامس عالمياً 7-6 (7-2) و6-4. وبعد أسبوع من تلك الهزيمة، أثر صاحب الرقم القياسي في عدد الألقاب الكبيرة (20 لقباً) الانسحاب من بطولة رولان غاروس، التي تقام هذا العام من 26 أيار/مايو الى 9 حزيران/يونيو، بسبب آلام في ظهره.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر الحسنوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

منظمات «المجتمع المدني» المعاصر بين العلم السياسي و«اللغة المخادعة»

جوزف عبدالله *

لعلّه من الطبيعي السؤال: ماذا نعني بعبارة «المجتمع المدني»؟ وماذا يعني أن يكون جسم اجتماعي أو كيان اجتماعي أو شيء اجتماعي ما مدموغاً بعلامة «المجتمع المدني»؟ فكأن المجتمع المدني «وشم» أو «دمغة» أو «ماركة مسجلة» أو علامة (label) لتوصيف وتمييز شيء اجتماعي ما. فما هو هذا الشيء الاجتماعي (أو الواقعة الاجتماعية أو الظاهرة الاجتماعية) المسمّى «المجتمع المدني»؟

بدأت عناصر الجيل الحديث لمفهوم المجتمع المدني بالتكوّن في خضم تحولات كونية عميقة، جيوإستراتيجية وإيديولوجية واقتصادية وسياسية، اعتملت في الغرب الرأسمالي ومن ثم في المعسكر الاشتراكي وبقية بلدان العالم، منذ أواسط السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي. انطلقت هذه التحولات الكبرى تدريجياً مع توسع انتشار الأفكار النيوليبرالية الممهدة لظاهرة العولمة الحديثة. تلقت الدعوة النيوليبرالية دفعاً قوياً انطلاقاً من عام 1979، السنة التي وصلت فيها مارغريت تاتشر إلى السلطة وشرعت رسمياً بتطبيق البرنامج النيوليبرالي في بريطانيا العظمى. وبعد سنة، في عام 1980، يصل ريغان إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية ومعه مشروعه النيوليبرالي أيضاً.

قامت النيوليبرالية على محاور ثلاثة متكاملة: أولها، تحرير أسعار السلع والخدمات؛ ثانيها، خصخصة كل مجالات الاحتكارات الحكومية؛ آخرها، إعادة النظر في دور الدولة لجهة إلغاء دورها في رعاية المواطنين وتخليها عن معظم مهامها الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وإلغاء دورها في ضبط الأسواق وتوسيع مجالها بفتحها وإطلاق حرية تبادل السلع والخدمات وانتقال الأفراد بلا قيود في الداخل والخارج. اعتمدت العولمة على أربعة أنماط من القوى: الشركات المتعددة الجنسية أو العابرة للقوميات، المؤسسات الاقتصادية العالمية (أبرزها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، حكومات الدول، الحركات الاجتماعية (شتى أنماط الجمعيات). واستخدمت بضع أدوات أهمها: اتفاقيات التبادل الحر، المناطق الحرة، برامج إعادة الهيكلة. وهكذا شهدت الثمانينيات انتصاراً ملحوظاً لإيديولوجيا النيوليبرالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة. ومع سقوط جدار برلين، عام 1989، انهار المعسكر الشرقي. و«انتصرت» الرأسمالية وفرضت النيوليبرالية نفسها كفكرة مسيطرة. وتفاقمت الهوّة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

في هذه الأجواء المستجدّة، عاود مفهوم المجتمع المدني الظهور في سياق تصاعد تدريجي في تشكيل جمعيات باسم «منظمات المجتمع المدني». عودة المجتمع المدني هذه جاءت مترافقة مع أزمة النماذج السياسية والاقتصادية التي طبعت بطابعها مرحلة العولمة النيوليبرالية: النموذج الكينزي في الشمال (أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان)، نموذج الاشتراكية في شرق أوروبا وبعض البلدان الأخرى، نموذج التنمية المتحرر على الذات في الجنوب. وزُفّت في هذه المناطق كلها لواء المجتمع المدني في مواجهة الدولة، وترافق ذلك مع شيوع مفاهيم المشاركة واللامركزية والحوكمة الرشيدة ومواجهة الفساد...

ما هو المجتمع المدني؟

منذ بضعة عقود وعبارة «المجتمع المدني» هي من الأكثر رواجاً في اللغة السياسية والتنموية والسوسيولوجية والإيديولوجية، في شتى مناطق العالم. وهي عبارة يتم استخدامها كيفما اتفق، وبمعان متنوعة وغالباً ما تكون متناقضة. وعلى العموم، منذ نهاية الحرب الباردة، فرضت عبارة «المجتمع المدني» نفسها في لغة العامة وفي الخطاب العلمي (الجامعات ومراكز الأبحاث الملحقة بها) وفي التقارير الإعلامية (الصحافة والإعلام) وفي «الأدب الرمادي»، أي ما يصدر من كتابات عن المؤسسات الدولية (الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وما إلى ذلك). حدث هذا الرواج لهذه العبارة دون أن يكون مصطلح المجتمع المدني دائماً ذا مدلول دقيق وموحد.

لنستعرض بعض أشكال تعريف المجتمع المدني. يقدم دومينيك كولا Dominique COLAS التعريف الآتي: «يشكل المجتمع المدني، وقد أصبح «بطاقة تعريف» لجميع أنماط الجمعيات، أو أحياناً «علامة» الفراغ، ميداناً مشتركاً يسمح فيه رواج الحديث بهذا المفهوم بتبادل الكلام دون معرفة المقصود به»(1).

يصف غوتييه بيرّت Gautier Pirotte في مقاله «مفهوم المجتمع المدني في سياسات وممارسات التنمية» هذا المفهوم بأنه «ظرف فارغ يُملأ بمعان معينة تبعاً للجهات التي تستخدمه وسياقات استخدامه الاجتماعية والثقافية»(2). ويعتبر في نفس المقال أن المجتمع المدني «مفهوم دائم التكوين».

اعتبرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أن المجتمع المدني «يُعرَّف بأنه منظمات غير حكومية يمكنها (أو لديها القدرة على) الدفاع عن الإصلاحات الديمقراطية...». كما أن هذه الوكالة وضعت عام 1991 قائمة بما يمكن إدراجه تحت مفهوم المجتمع المدني من الأحزاب السياسية من خلال المنظمات المهنية الوطنية (مثل الجمعيات القانونية أو الطبية أو التجارية أو...)، إلى معاهد البحوث (الجامعات أو أكاديميي مراكز الفكر) إلى رابطات المواطنين (منظمات مجتمع الحي أو النقابات العمالية أو المنظمات النسائية أو جمعيات الآباء والمعلمين).

أما البنك الدولي فتبنّى من جهته تعريفاً للمجتمع المدني أعدّه عدد من المراكز البحثية الرائدة: «يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري». (موقع البنك الدولي الإلكتروني).

أما الكتاب الأبيض في الحوكمة الأوروبية فيعرّف «المجتمع المدني» بأنه «منظمات نقابية ونقابات أصحاب العمل (شركاء اجتماعيون)، منظمات غير حكومية، جمعيات مهنية، جمعيات خيرية، منظمات شعبية، منظمات لمشاركة المواطنين في الحياة المحلية والبلدية، وبمساهمة محددة من الكنائس والمجتمعات الدينية» (المفوضية الأوروبية، 2001).

التنمية و«صناعة» المجتمع المدني

واضح مما ورد أعلاه أن المجتمع المدني ما يزال مفهوماً ينتظر تعريفه الدقيق. ومع ذلك فإن هذا المفهوم المتعدد المعاني والملتبس والمربك وموضع النقاش العلمي، نجح في تصدّر الخزان المفاهيمي لـ«المجمع التنموي» complexe développeur، وأصبح من عباراته الطنانة (buzzwords)، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. غالباً ما تعتبر العبارات الطنانة أدوات مفيدة للمجمع التنموي الدولي، فاستعمالها يخلق تأثيراً إيجابياً لدى العامة من الناس. يتم استخدام هذه الكلمات الطنانة، وهي «مفاهيم دارجة» بملامح غامضة ومحتوى غير محدد في كثير من الأحيان، وتوحي بمدلولات مرغوبة: الحد من الفقر، اللامركزية، الشفافية، الدمقرطة... للتغطية على ما في الرؤية النيوليبرالية من مسائل تثير ريبة المواطن: تقليص دور الدولة في سياسات الحماية، الخصخصة، تحرير الأسواق، فتح الأجواء... إن تدخل المؤسسات المالية الدولية من خلال سياسات المساعدات المشروطة، وإعادة تقييم الأنشطة التنموية لأجهزة الدولة في الجنوب، وانتشار الجمعيات الجديدة في الشمال ثم في الجنوب، تحت التسمية الرائجة المنظمات غير الحكومية «الحمّالة الأوجه» (mots-valises)، وفي موجة إعادة تنشيط أو إعادة بناء نسيج محلي لجمعيات (قروية أو مدينية) مندرجة بانتظام في برامج ومشاريع تنموية، منها برامج مكافحة الفقر مع نهاية الألفية، إن كل ذلك ساهم بربط التنمية بفكرة «مجمع تنموي» فعلي. يشير هذا المصطلح إلى شبكة مترابطة من الوكالات الدولية والوطنية، والمنظمات غير الحكومية المحلية أو متعددة الجنسيات، والخبراء وجماعات الضغط. هذه الشبكة مسؤولة عن تحديد وتنفيذ وإدارة وتقييم مشاريع وبرامج التنمية. كما ساهم ربط التنمية بدور، يوصف بأنه إيجابي، ويكون منوطاً بـ «المجتمع المدني».

ومن هنا تكون مقولة التنمية حاضنة لـ«صناعة» «المجتمع المدني». فبدل أن يصنع «المجتمع المدني» مشاريع التنمية، كما يبدو للملاحظة غير المدققة، يكون المجتمع المدني واحداً من مشاريع التنمية لخدمة السياسات النيوليبرالية والطبقة السائدة التي تقود هذه السياسات محلياً وعالمياً. اعتمدت النيوليبرالية في ثمانينيات القرن الماضي نظريات التحديث التي اعتبرت أسباب تأخر التنمية في وجود عقبات داخل المجتمعات «المطلوب تنميتها». أما العقبة الأساسية فتكمن في «اختلالات اشتغال الدولة». معالجة هذه «الاختلالات» تستلزم إصلاح الدولة. كيف يكون إصلاح الدولة؟ يكون ذلك بأن تتماشى الدولة مع المعايير العالمية للعولمة النيوليبرالية القاضية بتنفيذ برامج «إعادة الهيكلة». وفي النتيجة تصبح الدولة «دولة الحد الأدنى» لصالح التوسع في حرية الأسواق والأجواء. أما دور المجتمع المدني فهو ملء بعض الفراغ (قليله أو كثيره) الذي يظهر مع تقليص دور الدولة.

إن دراسات المجمع التنموي، وبصفة خاصة الجهات الفاعلة فيه ومعتقداتها وهوياتها وتصوراتها وتحالفاتها، ساهمت في نشوء مقاربة «التنمية» من خلال التركيز على ما سُمي «البنية التنموية»، أي «هذا الجسم العالمي إلى حد كبير المكوّن من الخبراء والبيروقراطيين وقادة المنظمات غير الحكومية والباحثين والفنيين قادة المشروع والوكلاء الميدانيين، الذين يعيشون بطريقة ما على تنمية الآخرين ويقومون لهذا الغرض بتعبئة أو إدارة موارد مادية ورمزية هائلة»... فالتنمية هي سوق وميدان. إنها سوق يتم فيها التداول بالسلع والخدمات والمهن... هي سوق تتعلق بـ«بيع» المشاريع والسياسات والأجهزة والبرمجيات والوظائف. وغالباً ما تتخفى السياسات الكبرى للتنمية خلف أواخر «الشعارات - البرامج» («التنمية هي محاربة الفقر») أو الكلمات الطنانة الأكثر غموضاً («الحوكمة الرشيدة، المشاركة، الشفافية، المجتمع المدني...). في هذه السوق للمجتمع المدني دور محفوظ وملحوظ.

ولذلك يدعو غوتييه بيرّت إلى مقاربة المجتمع المدني «كمشروع»، مقترحاً فهمه باعتباره مشروعاً تتضافر عدة عناصر لخلقه، منها ديناميات خاصة بالمجتمعات التي ينشأ فيها، ومنها ديناميات خارجية، هي اتجاهات عالمية تفضل ظهور بعض المجموعات على الساحة الوطنية والدولية (المنظمات غير الحكومية - المجتمع المدني). ووفقاً لذلك، فإن ظهور جمعيات المجتمع المدني يرجع إلى وجود علاقة بين الديناميات الداخلية للدولة (الإصلاحات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي، والطفرات الاجتماعية الخاصة بسياقات الانتقال)، والديناميات الخارجية (سياسات دعم بعض الجهات الفاعلة، وجدول أعمال التنمية، ومشاركة الاتجاهات التي يفرضها المجتمع الدولي). لذلك، يتطلب المجتمع المدني تحليله كمشروع دائم التكوّن والتعريف.

وهكذا يكون المجتمع المدني هو الجماعة (مجموعة من الأفراد أو جمعية ما) التي تم خلقها في ظروف معينة ومراحل معينة لتقوم بمهام محددة من قبل الجهات الفاعلة دولياً ومحلياً. وعليه لن يكون هناك مجتمع مدني واحد، بل مجتمعات مدنية. ويُستنتج من ذلك أن المجتمع المدني هنا لا يعود على صلة بالفعل التعاوني. خلال التسعينيات من القرن الماضي، أصبح دعم المجتمع المدني خطّ ائتمان منتظماً لميزانيات «شركاء التنمية» الرئيسيين. وغالباً ما يتم توجيه هذه الأموال نحو هذه الجمعيات الجديدة. علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى تحرير بعض الأنظمة الاستبدادية (اشتراكية أم لا) والانتعاش الرسمي لحق تكوين الجمعيات، فإن انتشار هذه المنظمات غير الحكومية خلال أواخر الثمانينيات والتسعينيات يرجع أيضاً إلى زيادة الدعم من قبل المؤسسات الأبرز في المجمع التنموي الدولي لهذه الجمعيات بتعلة تمتّعها بمزايا إيجابية (المرونة، الوصول إلى فئات مستهدفة محددة، القدرة على تعزيز المشاركة... مقارنة بهياكل الدولة التي كانت عرضة للنقد الشديد).

إن هذا الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية باسم تعزيز المجتمع المدني لم يتّخذ شكل التدفقات المالية فحسب، بل تقدّم أيضاً إلى ما هو أبعد من ذلك. بالنسبة إلى الجهات المانحة لقطاعات المنظمات غير الحكومية الجديدة، لم يكن الأمر مجرّد دعم مالي لمشاريع التنمية التي تعدّ المنظمات غير الحكومية منفذة لها؛ بل تم اعتماد سياسة تحديث، تسمى «التمكين»، والتي اتّخذت شكل استراتيجية برمجية وانتقائية زبائنية لهؤلاء الوسطاء الجدد في مجال التنمية المحلية. تجسدت هذه السياسة في تعدد الحلقات الدراسية، والدورات التدريبية التي دعا إليها «الشركاء» الغربيون قادة المنظمات غير الحكومية المحلية. وكان من شأن نظام التدريب والإعداد هذا أن يعزّز العلاقة الزبائنية التي ترسخ تبعية هذه الجمعيات للممولين الغربيين.

المنظمات غير الحكومية (3)

لنستعرض أبرز جمعيات «المجتمع المدني» العالمية: «المنظمات غير الحكومية» Non-Governmental Organizations هي جمعيات لا تعريف لها في القانون الوطني كفئة قانونية محددة بشكل خاص، وكذلك حالها في القانون الدولي. ونظراً إلى تنوع هذه المنظمات وعدم تجانسها يستحيل على أي تعريف لها الحصول على إجماع حوله. يظل مصطلح «المنظمة غير الحكومية»، حتى في سياق الأمم المتحدة، مفهوماً غير معرّف قانونياً، ويغطّي مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، معظمها عابر للقوميات. مؤخراً، تمّ التوافق على معايير ثلاثة، في اجتماعها يتبلور تعريف المنظمة غير الحكومية: استقلالية عن أجهزة الدولة، غاية غير ربحية، بنية تنظيمية مستقرة ومستدامة. واضح غياب مفهوم العمل التطوعي عن هذا التعريف.

وعلى الرغم من الاسم «منظمة غير حكومية» الذي يوحي بعدم وجود علاقة مع الدولة، فإن العديد من الجمعيات التي تحمل هذا الاسم على علاقة معقدة بالدولة. يتم التعبير عن ذلك في تكاثر الاختصارات المثيرة التي تشير إلى «أشكال مختلطة من المنظمات غير الحكومية». فمنها المعروفة باسم «المنظمات غير الحكومية التي تنظمها الحكومة» (GONGOs /Government-Organized NGOs)، وهي ليست جزءاً رسمياً من جهاز الدولة، ولكنها لأسباب مختلفة أنشأتها الدول لتمثيل مصالحها... في قطاع التنمية، تُجبَر الدول غالباً على استخدام المنظمات غير الحكومية للوصول إلى أموال المساعدات الدولية، والتي لا يمكن توزيعها مباشرة إلا من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية. كما يتم تمويل ما يسمى QUANGOs (شبه المنظمات غير الحكومية /Quasi NGOs) إما بالكامل أو إلى حد كبير بفضل الأموال العامة. إنها لا تفقد بالضرورة استقلاليتها في العمل، طالما أنها تنوع مصادر تمويلها بما فيه الكفاية ولا تعتمد بالكامل على دولة واحدة. هناك أيضاً أنواع أخرى من مصادر التمويل، مثل «المنظمات غير الحكومية التي تنظمها الجهات المانحة» (Donor-Organized NGOs /DONGOs). يشير هذا المصطلح إلى المنظمات غير الحكومية المكلفة من قبل منظمات مانحة دولية بإعداد برامج المساعدة الإنمائية. فالبنك الدولي، على سبيل المثال، يعمل على نطاق واسع منذ سبعينيات القرن الماضي مع منظمات DONGOs، المسؤولة عن تنفيذ المشاريع التي يمولها كمزوّدة للخدمات. أظهرت بعض الدراسات أن العديد من المنظمات غير الحكومية DONGOs العاملة في مجال المساعدات التنموية فقدت استقلالها التشغيلي والسياسي نتيجة لاعتمادها على المانحين على مستوى الدول، وأصبحت وكالات لتنفيذ سياسات هذه الدول. خلال الحرب الباردة، اتبع الاستخدام السياسي للمنظمات غير الحكومية DONGOs، خط النزاع الشرق/ الغرب.

يبقى أن نشير إلى أن الاحتراف في المنظمات غير الحكومية غيّر من طبيعة جمعيات «المجتمع المدني». لقد تحولت إلى الاحتراف الذي يستلزم البحث الدائم والسعي المستمر لتوفير الدعم المالي المطلوب لتأمين رواتب المحترفين. هكذا بعدّ أن كانت هذه المنظمات تقوم على العمل التطوعي، تطورت بسرعة نحو العمالة المأجورة (لوجستيون، إعلاميون، إداريون، أطباء، مهندسون، مدرسون، محامون...)، وباتت بالتالي خاضعة في عملها لمنطق: «من يدفع يُشغّل».

المجتمع المدني، وهم الديمقراطية؟

المجتمع المدني والحوكمة الرشيدة وغيرها من العبارات الطنانة التي تكمن خاصيتها الأساسية في التباس دورها: ليس لها تعريف واضح وحازم. يمكن أن تؤخذ الكلمات بمعان مختلفة طالما أنها على دلالة إيجابية. إنها كلمات «حمالة أوجه» تتيح مثلاً لكل من أنصار العولمة البديلة ومؤيدي الليبرالية المتطرفة استخدامها(4). إن هذه الكلمات الضخمة، وهي بمظهر علمي، تشترك في تبليد الذهن وإضعاف التفكير. هي كلمات فارغة من المعنى الدقيق، ولكنها غنية بالافتراضات المسبقة والأخلاقية، وتشكل العمود الفقري لما أطلق عليه أورويل «اللغة المخادعة».

في سياق الحوكمة الرشيدة، مثلاً، يتم تقديم مشاركة «المجتمع المدني» في الحياة العامة كتوسيع لمجال الديمقراطية. بيد أن هذه المشاركة تحل في الواقع مكان السيادة الشعبية وانتخابات المواطنين. إن المفارقة الكبرى في موضوع الحوكمة هي أنه يُطلب منا توسيع الديمقراطية لتشمل «المجتمع المدني» في حين أنه هو بالضبط مجموعة العلاقات التي لا يكون الأفراد فيها مواطنين. فالفرد لا يكون مواطناً إلا متى كان عضواً في شعب ذي سيادة ويمارس سيادته. باختصار، مصطلح «المجتمع المدني» يعيق القراءة الواضحة للقضايا السياسية، بقدر ما يغطي المختلفة والمتناقضة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يسهم في تآكل السيادة الوطنية. يكثر الكلام في أيامنا عن مجتمع مدني عالمي أو دولي أو معولم. لا شك أن مجتمعاتنا اليوم أكثر خضوعاً من الأمس لإملاءات اللاعبين الاقتصاديين المعولمين، وذلك في عالم حولته التكنولوجيا ووسائل التواصل أكثر فأكثر إلى حجم بلدة. لهذا يتم إفراغ السيادة الوطنية من معناها وتماسكها من حيث أهميتها لصالح ساحة دولية لن يتم تنظيمها دون إلحاق الضرر بالساحة الوطنية. يواجه السوق المعولمة والمجتمع الدولي مجتمع مدني عالمي، يُفهم كوسيلة يتم من خلالها تشكيل مجموعة من القواعد العالمية وإطار من الإدارة العالمية للشؤون الاقتصادية والسياسية المحلية. يرتبط بهذه الفكرة تآكل مفهوم السيادة، فكرة أن الدولة (ومجتمعها) تخضع بشكل متزايد للقواعد العالمية، التي يكون المجتمع المدني واحداً من أدوات هذه القواعد ومروجيها.

الخصخصة والمساهمة في «خصي الدولة»

لفهم كيفية حدوث الاستثمار النيوليبرالي لمفهوم «المجتمع المدني»، من الضروري العودة إلى حيث تم الإعلان تاريخياً عن وجود قوة اجتماعية معلنة عودة «المجتمع المدني» بالقوة: أوروبا الوسطى والشرقية. بعد سقوط جدار برلين (1989): تم تعريف «المجتمع المدني»، بطريقة معيارية، كمكان للانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق. هذا المفهوم الذي تم اعتماده من قبل المنظرين النيوليبراليين للتحولات الديمقراطية في هذه المنطقة من العالم وفي غيرها، واعتباره فقط كمحدد للشروط اللازمة للانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية الليبرالية المتماهية بالرأسمالية.

إن ما أطلق عليه بانتظام «يقظة المجتمع المدني» (الطفرة في تكوين الجمعيات) يندرج في السياق الخاص للنقد الجذري لدور الدولة كفاعل في التنمية الاقتصادية والسياسية (من مفاعيل النقد الدعوة إلى تنفيذ خطط إعادة التكيف الهيكلي، تعزيز الحوكمة الرشيدة، الدمقرطة، اللامركزية، الشفافية، المجتمع المدني، إفساح المجال أمام الفاعلين الاجتماعيين...). خضعت دول العالم الثالث، خاصة دول التجارب الاشتراكية، لنقد مبرر في كثير من المجالات. ولكنه من الضروري التشكيك بالانزلاق العفوي (أو بالاتجاه المقصود غالباً) من نقد الدولة الاستبدادية (والدولة الفاشلة وثغراتها) إلى نقد مبدأ دور الدولة ووجودها بالذات. لقد صارت الدولة توصف بأنها عديمة الجدوى وفاسدة وبيروقراطية، وبالتالي عليها التراجع وإفساح المجال أمام المبادرة الخاصة، والقطاع غير الرسمي، ودينامية الجمعيات التعاونية وغيرها من «المنظمات الشعبية» باعتبار هذه المؤسسات تجسيداً مثالياً للمجتمع المدني. وعليه لم يعد السيناريو المطروح عملية لنقد الحكم الاستبدادي، بل عملية لـ«خصي الدولة». ويتم ذلك من خلال تفكيك الدولة، وإعادة تكوينها بتقليص دورها كثيراً في سياق مضاعفة الضغوط والفرص الدولية. كثيراً ما تتجاهل المنظمات غير الحكومية الدولة وتحل مكانها، فبدل قيام الدولة بواجباتها تقوم بها هذه الجمعيات. بعض هذه المنظمات التربوية أو الصحية أو التنموية أو البيئية أو منظمات الرعاية الاجتماعية تميل إلى الحلول كلياً أو جزئياً مكان الدولة، وذلك بتواطؤ الدولة بالذات (أحزاب الطبقة المسيطرة في البرلمان والحكومة) التي لا تتردد في تمويلها للقيام بمشاريع واسعة النطاق. وهذا ما نلاحظه كثيراً في بلادنا من خلال الجمعيات التي ينظمها ويديرها أبناء الطبقة المسيطرة والمسؤولون في الحكم من نواب ووزراء، أو غيرهم من المحظيين في العلاقات مع المراجع الخارجية والممولين.

وبهذا المعنى لعبت هذه الجمعيات دوراً في خصخصة جزئية في الخدمات العامة الموافقة لاختصاص كل واحدة من هذه الجمعيات. وهذا ما يعكس نقصاً في الممارسة الديمقراطية، لأن هذه الخصخصة حصلت بتحويل عملي لهذه المنظمات غير الحكومية إلى مؤسسات تقوم بمهام أجهزة الدولة. وذلك مع فارق جوهري: هذه المنظمات غير ملزمة رسمياً بالاستجابة إلى حاجات ومطالب المواطنين، كما لا يمكن للمواطنين الاعتراض عليها. وكما هناك «عمالة سوداء» و«سوق سوداء» أصبحت هذه الجمعيات أجنّة لدولة موازية، هي «دولة سوداء». وبطبيعة الحال تميل هذه «الدولة السوداء» لخدمة الطبقات السائدة وأحزابها في السلطة وتتجاهل مصالح الطبقات الفقيرة.

وفي الحقيقة فإن قضية المجتمع المدني كمحرك لحكم أفضل ومساءلة أكبر للزعماء ليست محايدة، وإن كانت تدعي ذلك. فهي في الواقع، تعكس وتؤكد «قراءة ليبرالية للواقع» متمفصلة حول معارضة معيارية بين الدولة والمجتمع المدني: الدولة ترقى إلى مستوى القيد، والمجتمع المدني يرتقي إلى الحرية. إنها قراءة تبرئة للطبقة السائدة واتهام للدولة فحسب. مختصر ذلك أننا نكون أمام مجتمع (العالم فيه) منقسم بين من يقدمون المساعدة (الجمعيات والممولون الدوليون والمحليون من أفراد وأحزاب الطبقة السائدة) من جهة، ومن يتلقونها (الفئات الشعبية من عمال وفلاحين وصغار الكسبة والعاطلين عن العمل) من جهة أخرى. وهذا مشهد مطلوب من الطبقة السائدة ترويجه، وهو مقبول بنظرها أكثر بكثير من عالم منقسم بين مرفهين، أو ظالمين (الطبقة السائدة) من جهة، ومعدمين (الطبقات الشعبية الفقيرة) من أخرى.

* كاتب لبناني

(المراجع في النسخة الإلكترونية على الموقع)

(من الويب)

> مصطلح «المجتمع المدني» يعيق القراءة الواضحة للقضايا السياسية، بقدر ما يغطي الطبقات المختلفة والمتناقضة

على الغلاف

كان متوقعاً منذ التجربة الثانية لتطبيق التفاهمات بين الفصائل الفلسطينية والعدو الإسرائيلي ان الاخير لن يقدم شيئاً إلا تحت الضغط. وإذا ما ضُبطت المواجهة الجارية ولم تتحوّل إلى حرب، وعُقد اتفاق جديد على تطبيق الاتفاق الثالث، فستكون هذه هي المرة الرابعة التي تختبر فيها غزة السيناريو نفسه: اتفاق على الهدوء، تنصّل تدريجي، مواجهة متصاعدة. الجديد هذه المرة ان «الساعات القتالية» تطوّرت إلى «أيام قتالية» مع زخم اكبر وتكتيك جديد لدى المقاومة التي أصّرت على إيقاع «خسائر مدروسة» في الجانب الإسرائيلي. وبينما وصلت الصواريخ حتى أمس إلى حدود 60 كلم، وأظهرت فصائل المقاومة تناغماً منقطع النظير في الاداء الميداني، تبيّن فراغ بنك الاهداف الإسرائيلية سوى من قصف الكوادر الميدانيين والاستهداف الاوسع للمباني السكنية والمدنيين. وتتصادف هذه الجولة مع وجود وفدين رفيعي المستوى من حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إلى القاهرة. وهو ما يعني ان تحصيل ثمار المواجهة التي انكسرت فيها إسرائيل أمام غزة مجدداً ووجدت نفسها مرة أخرى أمام «اللاحرب» و«اللاتهدئة من طرف واحد»، منوط بطريقة إدارة قيادة الحركتين المفاوضات من هناك

المقاومة ترفض «الهدوء مقابل الهدوء»

إسرائيل تنكسر مجدداً أمام غزة

غزة ـ **هاني إبراهيم**

لم تقبل المقاومة الفلسطينية فرض معادلات جديدة عليها بعد المماطلة الإسرائيلية في تنفيذ تفاهمات التهدئة، إذ ردّت بقوة كبيرة على الاعتداءات التي بدأت مساء الجمعة الماضي بقنص جيش العدو عدداً من المتظاهرين في «مسيرات العودة»، عبر الرد فوراً بقنص ضابط وجندية، ليغتال العدو عنصرين من المقاومة، وتنطلق في اليومين الماضيين الردود وردود الفعل بين الطرفين. وحتى الساعة الأخيرة من أمس، بدا واضحاً أن التصعيد مستمر، وخاصة أن قيادة المقاومة الموجود جزء كبير منها حالياً في العاصمة المصرية القاهرة، أصرت على تطبيق تفاهمات التهدئة السابقة دون شروط، رافضة مقترحاً إسرائيلياً تحت عنوان «الهدوء مقابل الهدوء» مثل المرات السابقة، دون ضمان لتطبيق التفاهمات، وهو ما سيدفع غالباً نحو يوم جديد من القتال إذا لم يتنازل العدو ويقبل شرط المقاومة حتى الصباح.

وبينما بدا جلياً قدرة المقاومة على التفاوض بالنار، وعلى إحداث إرباك في الساحة الإسرائيلية وجعل خيار الحرب مكلفاً، أشعل العدو حرب شائعات حول عملية عسكرية كبيرة، لكن ذلك لم يلقَ صدى لدى الغزيين، بل اتضحت المعنويات العالية لديهم وثقتهم بالمقاومة بمواصلتهم حياتهم بصورة طبيعية إلى حد ما. وميدانياً، أسفر العدوان عن استشهاد وإصابة عشرات الفلسطينيين، فيما استطاعت المقاومة قتل 5 إسرائيليين وإصابة أكثر من مئة عبر القصف الصاروخي المكثف واستهداف مركبات عسكرية بصواريخ موجهة. وفي الحصيلة أيضاً، دمرت الطائرات الإسرائيلية 15 عمارة سكنية في مناطق مختلفة من قطاع غزة، النقطة التي كانت منطلقاً لتصعيد رد المقاومة. ووفق وزارة الصحة الفلسطينية، ارتفع مساء أمس عدد الشهداء إلى 26، منهم ثلاث سيدات مع جنينين، إضافة إلى رضيعين وطفل، فيما أصيب 154 مواطناً بجراح مختلفة.

وللمرة الأولى منذ 2014، عاد العدو إلى تنفيذ عدد من عمليات الاغتيال بحق عناصر المقاومة في مناطق مختلفة، ما أدى إلى عدد من الشهداء، لكن النسبة الكبرى كانت من المدنيين جراء استهداف المنازل، ومنهم عائلتان شمال القطاع، حيث قصفت الطائرات الإسرائيلية شقة سكنية ماهولة في منطقة الشيخ زايد، ما أدى إلى استشهاد أحد كوادر «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، طلال أبو الجديان وزوجته وطفلته الرضيعة، كما استشهد أربعة آخرون، بينهم امرأة وجنينها في استهداف طاول عائلة المدهون في بيت لاهيا (شمال). وبينما نعت «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لـ«حماس» اثنين من عناصرها على الأقل، نعت «سرايا القدس» سبعة من عناصرها. ووفق حصيلة شبه رسمية، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي أكثر من 200 غارة، إضافة إلى استهداف المدفعية والبوارج البحرية أكثر من 100 موقع، بينها بنايات سكنية تضم مؤسسات إعلامية، إضافة إلى قصف وتدمير أراض ودفيئات زراعية، علماً بأن الجيش الإسرائيلي أعلن أنه هاجم ما لا يقل عن 320 هدفاً منذ السبت.

في المقابل، كبّدت المقاومة الفلسطينية العدو الإسرائيلي خسائر في الأرواح والممتلكات خلال تصديها للاعتداءات. ورغم فرض الرقابة العسكرية حظراً على المعلومات، أقرّ الإعلام العبري بمقتل 5 مستوطنين منذ صباح السبت الماضي وإصابة أكثر من مئة، فيما نقلت الإذاعة العبرية أن أكثر من 600 صاروخ أطلقت من غزة خلال اليومين الماضيين. وكشف العدو

> **أعلنت «سرايا القدس» إدخالها صاروخ «بدر 3» براس متفجر 250 كلغ**

مساء أمس أن صاروخاً أصاب منزل رئيس «لجنة الخارجية والأمن» في الكنيست ورئيس «الشاباك» الأسبق، أفي ديختر، في عسقلان صباحاً، كما نقل مسؤول كبير في سلاح الجو الإسرائيلي أن مستوطنات «غلاف غزة» والجنوب تعرضت لـ«هجوم غير مسبوق» بالصواريخ. وذكرت مصادر طبية إسرائيلية أن الجولة الحالية حصدت حتى الآن حياة 3 إسرائيليين، اثنان منهم في عسقلان، وثالث في استهداف مركبتة بصاروخ موجه شمال شرق القطاع، فيما أصيب 131 إسرائيلياً بجراح مختلفة، خمسة منهم في حال الخطر (اثنان في حال الموت السريري) على الأقل، كما تضررت عشرات المباني وخاصة في عسقلان. ولاحقاً، أعلن الإعلام العبري مقتل حاخام متأثراً بإصابته بشظايا صاروخ سقط في أسدود، فيما كشفت المصادر العبرية عن مقتل مستوطنة أخرى بعد استهداف المركبة التي كانت تستقلها بصاروخ «كورنت» موجه بخلاف المستوطن الآخر الذي أعلن مقتله في الاستهداف نفسه.

وكانت «كتائب القسام» قد نشرت مقطعاً مصوراً يظهر عملية استهداف مركبة عسكرية شمال القطاع بصاروخ موجه، لكن يظهر في المقطع قطار بالإضافة إلى حافلة وكلاهما غير محصن، في إشارة إلى القدرة على إيقاع أعداد كبيرة من القتلى من غير العسكريين. كذلك، أعلنت «غرفة العمليات المشتركة» لفصائل المقاومة إطلاق مئات الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية، وبثت فيديو مشتركاً لاستهداف ناقلة جند إسرائيلية بصاروخ «كورنت» شرق القطاع. وفي وقت متأخر، أعلنت السرايا أنها أدخلت صاروخ «بدر 3» في هذه الجولة، وأن رأسه المتفجر يزن 250 كلغ.

أمام هذه المعطيات، أمر رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، جيشه بـ«مواصلة هجماته بقوة»، وبتعزيز وحدات من أسلحة المدرعات والمدفعية والمشاة للتعامل مع أي تطور، محملاً «حماس المسؤولية عن هجماتها وعن تلك التي تنفذها الجهاد الإسلامي»، واعداً سكان الجنوب بـ«العمل لاستعادة الهدوء والأمان». وبالتزامن مع الحديث الإسرائيلي عن التحشيد، نقلت القناة العبرية الثانية نبأ يفيد بوجود «وساطات دولية لإعادة الهدوء»، فيما أكدت مصادر في المقاومة أنه لا هدوء دون ضمان تطبيق ما تم الاتفاق عليه أخيراً. وفي هذا الإطار، قال المنسق الخاص للأمم المتحدة لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، أمس، إن «الأمم المتحدة تعمل مع جميع الأطراف لتهدئة الوضع في غزة»، مضيفاً: «أدعو إلى وقف التصعيد الفوري والعودة إلى تفاهمات الأشهر القليلة الماضية... أولئك الذين يسعون إلى تدميرها (التفاهمات) سيتحملون مسؤولية الصراع الذي ستكون له عواقب وخيمة على الجميع». كذلك، أدان رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الهجوم الإسرائيلي على غزة، وطالب بوقف العمليات العسكرية.

لم تلقَ الشائعات الإسرائيلية صدى لدى الغزيين الذين أظهروا صموداً وثقة بالمقاومة (أ ف ب)

عدد الشهداء حتى مساء أمس 26، منهم ثلاث سيدات مع جنينين، ورضيعان وطفل، فيما أصيب 154 مواطناً بجراح مختلفة

تصعيد إسرائيلي مضبوط: لا للتورّط... لا للتنازل

علي حيدر

ليس مفاجئاً أن تشهد الساحتان الفلسطينية والإسرائيلية تصعيداً في السياق العام للمواجهة، خصوصاً في ظلّ استمرار سياسة التنكيل التي يعتمدها العدو، وتخلّي غالبية المحيط العربي عن الفلسطينيين، والذي لم يثبّطهم عن خيار المقاومة والتصدي للعدوان الذي يستهدف تهويد فلسطين وفرض الاستسلام على أبنائها. أما في السياق الخاص، فإن التصعيد الأخير يأتي نتيجة إصرار الاحتلال على خنق قطاع غزة والضغط على سكانه لإخضاعهم.

هذه الجولة، التي وصفها رئيس أركان جيش العدو أفيف كوخافي بـ«الأيام القتالية»، باتت واقعة بعدما أظهرت إسرائيل تصميماً على عرقلة التسهيلات في المعابر، وإجراءات زيادة تزويد القطاع بالكهرباء، امتداداً إلى بقية جوانب الحصار، إلى جانب محاولات العدو المتكررة فرض معادلات ردع تطلق يده في مواجهة غزة. في المقابل، تهدف المقاومة إلى إسقاط هذه المساعي، ومنع العدو من التمادي في استهداف شعبها، وإفشال سياسة الابتزاز التي ترتكز على محاولة وضع حق المقاومة وسلاحها مقابل السماح بمقومات الحياة من غذاء ودواء وغيرهما.

مع ذلك، يواجه رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، وضعاً معقداً؛ فلا هو مستعد لتقديم تنازلات بمستوى رفع الحصار أو ما يقرب من ذلك، لحسابات تتصل بمعادلات الصراع مع المقاومة وأخرى داخلية، ولا هو مستعد لاتخاذ قرارات تورّط إسرائيل في مواجهة مفتوحة مع غزة. إرباكٌ ولّده إخفاق جيش العدو في إخضاع المقاومة وردعها عن الرد، وثنيها عن خيار الدفاع عن شعبها والسعي إلى رفع الحصار. وقد حضر هذا التعقيد لدى العديد من المراقبين الإسرائيليين، فمنهم من قال إن «حماس تعرف أن نتنياهو غير معني بحرب ستكون بلا طائل، لكن رئيس الحكومة يرفض أيضاً اتخاذ قرار قيادي. خياراته واضحة أكثر من أي وقت مضى. يقول له كل قادة الأجهزة الأمنية من الممكن التوصل إلى اتفاق طويل مع غزة، ولكن يكمن في ذلك ثمن مؤلم». ويؤكد آخر أنه «ليس لدى نتنياهو أي حل لغزة، وليس لديه مفهوم حول ما يفعل مع غزة، والأمر الوحيد الذي يريده هو تخليد الوضع القائم». وفرض تعثّر محاولات التوصل إلى تهدئة في الساعات الأولى، على الطرفين، الارتقاء، في مستوى الرسائل المتضادة، بالنسبة إلى مؤسسة القرار في تل أبيب، بدا التصعيد ضرورياً من أجل رفع مستوى الضغوط، أملاً في استعادة الهدوء، وذلك استناداً إلى تقدير مفاده أن مصلحة الطرف المقابل هي عدم التدحرج نحو مواجهة مفتوحة، وأن ما يريده في هذه المرحلة رفع الحصار أو على الأقل التخفيف منه. وهو ما تجلّى في حديث نتنياهو ضمناً عن استعداده للتوصل إلى اتفاق ما يعيد الهدوء، عندما قال: «نعمل وسنواصل العمل من أجل إعادة الهدوء والأمن إلى سكان الجنوب». الأمر الذي يعني أن تصعيده يبقى محصوراً في محاولة تعزيز أوراقه في المفاوضات التي يقودها الطرف المصري. وعلى رغم محاولته الظهور بمظهر المبادر بإعلانه أمام الحكومة توجيهاته إلى الجيش بـ«مواصلة الهجمات المكثفة» ضد القطاع وحشد قوات المدرعات والمدفعية وسلاح المشاة حوله، إلا أن نتنياهو لم يستطع أن يخفي حجم القيود التي تكبّل عملية صناعة القرار الإسرائيلي.

من جهة أخرى، ومع أن التقارير الإسرائيلية تشير إلى أن تل أبيب تتهم حركة «الجهاد الإسلامي» بالتسبب في جولة القتال الحالية، عبر قنص أحد مقاتليها ضابطاً وجندية، ردّاً على اعتداءات جيش العدو ضد المتظاهرين الفلسطينيين، إلا أن الكيان يركز في خطابه واعتداءاته على «حماس». وفي ترجمة لذلك، ذكرت صحيفة «هآرتس» أن «استهداف مقرّ كتائب القسام كان بقرار من الأعلى، وليس نتيجة ردّ فعل فوري من طرف القيادة في منطقة غزّة». وفي الإطار نفسه، يندرج حديث نتنياهو أمام الحكومة عن أن «حماس تتحمل المسؤولية ليس فقط عن الهجمات والنشاطات التي تقوم بها، بل أيضاً عن نشاطات الجهاد الإسلامي، وهي تدفع ثمناً مؤلماً جداً لذلك»، في محاولة لإحداث شرخ بين قوى المقاومة.

وفيما رأى المعلق العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، أن «مستوى التنسيق بين حماس والجهاد ليس واضحاً تماماً؛ هل قادت حركة الجهاد التصعيد الأخير منفردة أم أن حماس تستعين بالجهاد لإرسال رسائل لإسرائيل من دون تحمّل مسؤولية عن ذلك»، اعتبر المعلق العسكري في صحيفة «معاريف»، طال ليف رام، أن «الجهاد الإسلامي وحماس يعملان معاً بتنسيق غير مسبوق في جولات تصعيد سابقة»، وأن هذا الأمر يجعل ادعاءات الجيش «موضع شك». وأضاف ليف رام أن «جاهزية حماس للانتقال بسرعة إلى شن هجوم وخوضه مع قيادة الجهاد ينبغي أن تضع مرة أخرى تحدياً أمام تقدير الوضع لدينا، الذي استند بالأساس إلى أن الجهاد تسعى إلى حرب لا تريدها حماس».

الانطباع العام المتبلور في الساحة الإسرائيلية هو أن جولة التصعيد الحالية ستنتهي قريباً. ويستند هذا التقدير إلى مجموعة قيود تفرض نفسها على مؤسسة القرار السياسي والأمني، على رأسها إخفاق العدو في ردع فصائل المقاومة، وإدراكه محدودية خياراته. ويتعزز هذا التقدير مع اقتراب موعد احتفالات إسرائيل بيوم «استقلالها»، في إشارة إلى يوم إعلان «دولة» إسرائيل، وانطلاق مسابقة «اليوروفيجن» الأسبوع المقبل. في كل الأحوال، يبقى هاجس صواريخ المقاومة المنتشرة في غزة، والقادرة على استهداف وسط إسرائيل والمدن الرئيسية، الأكثر حضوراً في وعي القيادة الإسرائيلية وحساباتها.

استراتيجية المقاومة: التدرّج في استخدام القوة

على رغم عودة العدو الإسرائيلي إلى سياسة الاغتيال المباشر ضد المقاومين الفلسطينيين لأول مرة منذ الحرب الأخيرة عام 2014، باغتياله الشهيد حامد الخضري (34 عاماً) المتهم بالمساهمة في نقل أموال من إيران إلى غزة، وهو من أكبر الصرّافين في القطاع، بدا واضحاً تجنب الجيش الإسرائيلي إحداث مجازر كبيرة بين المدنيين مثلما كان يحدث في الحروب الماضية، خشية رد فعل المقاومة التي أظهرت قدرتها على إصابة الجنود والمستوطنين في الجولة الجارية.

فمنذ بداية المواجهة، أول من أمس، اعتمدت المقاومة تكتيكات جديدة، ولا سيما في الصواريخ التي باتت تطلَق بأعداد أكبر في وقت متزامن، مع التركيز على مدينة واحدة، وهو ما أدى إلى إحداث أضرار كبيرة ووقوع قتلى وعشرات الإصابات. الأخطر على العدو في هذا الأسلوب أنه يجري بصورة مشتركة وجماعية بين الفصائل كافة، وبخاصة «كتائب القسام» الجناح العسكري لحركة «حماس»، و«سرايا القدس» الجناح العسكري لـ«الجهاد الإسلامي»، وهو ما لم يتعامل معه بهذه الصورة من قبل، ويناقض محاولاته منذ بداية المواجهة بثّ رسائل فرقة بين الحركتين عبر تركيز المستويات السياسية والإعلامية الإسرائيلية على «الجهاد».

ومجدداً، استعملت المقاومة التدرج في الاستهداف، وتوسيع البقعة التي تصل إليها الصواريخ تناسباً مع الاعتداءات الإسرائيلية، إذ بدأت باستهداف مستوطنات «غلاف غزة» برشقات صواريخ على نحو متفرق، لكنها سرعان ما اتجهت إلى إطلاق الصواريخ بكثافة أكبر وتركيز جغرافي محدد بعدما عمد العدو إلى قصف المباني، في رسالة من المقاومة بقدرتها على تهجير مدن بأكملها وإحداث أضرار كبيرة فيها، وهو ما أشار إلى بوادره الإعلام العبري عندما ذكر أن نحو 35% من سكان المستوطنات القريبة من القطاع تركوا منازلهم. أيضاً، تأكد ـ كما في الجولتين القتاليتين الأخيرتين خلال الشهور الماضية ـ أن صواريخ المقاومة صارت ذات دقة أفضل وقدرة تدميرية لافتة، وباتت تحمل رؤوساً متفجرة أفضل مما كانت عليه.

من جهة ثانية، حمل استهداف ناقلة جند وجيبين عسكريين بصواريخ «كورنت» موجّهة شرق القطاع، رسائل بقدرة استخبارية عالية لدى المقاومة، وإمكانية توجيه ضربات مؤلمة إلى الجيش في منطقة «غلاف غزة»، وأيضاً الرد على عودة سياسة اغتيال المقاومين بضربات نوعية تهز المنظومتين الأمنية والعسكرية، مثلما أظهر مقطع مصور باسم الإسلامي» مصعب البريم، عندما قال إن «المقاومة على عتبات مرحلة جديدة في جولة صدّ العدوان ربما تفضي إلى حرب مفتوحة».

عموماً، يمكن وصف طريقة عمل المقاومة خلال هذه الجولة بالاتزان وممارسة الضغط على الاحتلال بقدرة عالية، كونها تدرك أن الخيارات ضيقة لدى العدو الذي يريد إنهاء المواجهة في أقصر وقت، وهو يضغط في سبيل ذلك

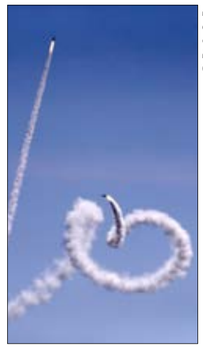
«حدّدا، اخفقت «القبة الحديدية» لصواريخ المقاومة في التصدي الكليفة (أ ف ب)

تقدير لدى الاحتلال نابعاً من إحساسه بخشية الفصائل من تدهور الأوضاع ودخول مواجهة شاملة، وهو ما ثبت أنه غير صحيح، بعدما نفذت الأذرع العسكرية ضربات ضاغطة أظهرت أنها غير آبهة بإمكانية حدوث حرب، الأمر الذي أكده المتحدث باسم «الجهاد الإسلامي» مصعب البريم، عندما قال إن «المقاومة على عتبات مرحلة جديدة في جولة صدّ العدوان ربما تفضي إلى حرب مفتوحة».

> **الأساليب المستخدمة تهدف إلى رسم خطوط حمر يكون ثمن تجاوزها كبيراً**

عبر عودة الاغتيالات واستهداف المنازل والأبراج من أجل إنهاء الجولة من دون الالتزام بشيء، الأمر الذي شرحه المحلل العسكري أمير بوخبوط في موقع «والا» العبري، بالقول: «إسرائيل في هذه اللحظات أصبحت في حالة جنون، وخاصة أنها كانت تبني على أن ينتهي التصعيد مع قدوم رمضان، لكن توقعاتها فشلت، لذلك لجأت في الساعات الأخيرة إلى استهداف منازل ومبانٍ وربما تتطور إلى أبراج في الساعات المقبلة، وذلك من أجل دفع الفصائل الفلسطينية إلى طلب وقف إطلاق النار، الأمر الذي لم يحدث». وأضاف بوخبوط: «بما أن الثمن الذي تدفعه إسرائيل بدا من اللحظات والأيام الأولى للتصعيد باهظاً، فإن (بنيامين) نتنياهو والجيش يخاف من عملية برية لا يريدها، ولذلك يطلق الجيش والإعلام شائعات تستهدف الفلسطينيين في غزة».

هاني ..

السودان

في انتظار ردّ المجلس العسكري على وثيقة تحالف «الحرية والتغيير» اليوم، عكف قادة المعارضة على السعي لحلحلة الخلافات في ما بينهم قطعاً للطريق أمام محاولات شق صفوفهم. محاولات تستهدف إرباك الشارع، وإبقاء العسكر ذي العلاقات الخارجية المشبوهة في أعلى هرم السلطة. في ما يصفه البعض بأنه مشروع «انقلاب مضاد»

الخلافات البينية تربك «قوى التغيير»: مساعٍ لرأب الصدع

الخرطوم ــ **فاطمة المبارك**

في حين يترقب الشارع والمعارضة في السودان ردّ «المجلس العسكري الانتقالي»، اليوم الاثنين، على الوثيقة الدستورية التي قدمتها قوى «إعلان الحرية والتغيير»، الممثلة للحراك الشعبي، في شأن رؤيتها للمرحلة الانتقالية، يُلقي تباين مواقف أقطاب التحالف المعارض، وغياب التنسيق في ما بينهم، بظلاله على المشهد في البلاد، وخصوصاً أن تلك الخلافات الظاهرة للعلن تسمح لـ«المجلس العسكري» باستغلالها في ردّه على الوثيقة وتبرير رفضه إياها، بغية إظهار عدم تمثيل التحالف المعارض للحراك الشعبي، وهو ما يسعى إليه منذ بداية المفاوضات، حين رفض الاعتراف بقوى «الحرية والتغيير» كممثلة للحراك، وتعمّد التواصل مع بعضها فقط لإحداث شرخ في ما بينها، ولجأ إلى توسيع دائرة المفاوضات باتصالات مع قوى سياسية أخرى (بعضها كان مشاركاً في النظام البائد)، قبل أن يعود قادة المعارضة إلى الضغط بالشارع لإثبات موقعهم من الحراك الشعبي، وإجبار «العسكري» على التفاوض معهم حصراً.

ولقطع الطريق أمام محاولات المجلس الحاكم استغلال خلافات المعارضة، عقدت قوى «الحرية والتغيير» أمس «اجتماعات مكثفة لتجاوز هذا الخلاف، وتقريب وجهات النظر حول القضايا المختلفة»، كما كشف القيادي في «الحزب الشيوعي»، صديق يوسف، في حديث إلى «الأخبار»، مُقرّاً بوجود الاختلافات، عازياً إياها إلى «استفراد القوى الكبيرة التي يضمّها هذا التحالف، وطريقة التعبير التي تختلف من شخص إلى آخر». من جهته، حذر نائب رئيس حزب «الأمة القومي»، الفريق صديق إسماعيل، في حديث إلى «الأخبار»، من أي تصعيد بين مكونات قوى «الحرية والتغيير»، ولا سيما «في ظلّ وجود مشروع الانقلاب المضاد»، موضحاً أنه «إذا تباعدت المواقف، فسنفتح ثغرة لصناع الانقلاب الجديد»، مشدداً على «ضرورة التوافق بين مكونات هذا الجسم» المعارض. ولفت إسماعيل إلى أن الوثيقة الدستورية التي قُدّمت باسم قوى «الحرية والتغيير» لم تتم استشارة حزبه فيها، وأن «قرار قطع التواصل والحوار مع المجلس العسكري، الذي

> لا يزال التباين بين قوى التحالف المعارض خارج إطار «إعلان الحرية والتغيير»

اتخذ قبل ذلك، لم يُستشر فيه حزب الأمة القومي»، مضيفاً إن «مثل هذه التصرفات تُلقي بظلالها على العلاقة بين الأحزاب المكونة لقوى الحرية والتغيير».

ويبدو التباين في المواقف بين «الحرية والتغيير» الأول تمثله «قوى الإجماع الوطني» بزعامة «الحزب الشيوعي السوداني» إلى جانب «تجمع المهنيين السودانيين»، والتي تعتبر «المجلس العسكري» بشرعية «العسكري»، على رغم أنهم يطالبون بسلطة مدنية، كما جدد التأكيد على ذلك المهدي في مقابلة صحافية، وتارة أخرى يرون أن «المفاوضات كان يجب أن تبدأ بمناقشة صلاحيات المجلس السيادي قبل التمثيل» مثلما قال الأخير أيضاً في مقابلة تلفزيونية قبل أيام.

إذاً، التباين في المواقف بين قوى في حرب اليمن. أما الاتجاه الثاني، فيمثله حزب «الأمة القومي» بزعامة الصادق المهدي، و«المؤتمر السوداني»، و«الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال»، وهؤلاء يتجهون تارة إلى الاعتراف بشرعية «العسكري»، على رغم أنهم يطالبون بسلطة مدنية، كما جدد التأكيد على ذلك المهدي في مقابلة صحافية، وتارة أخرى يرون أن «المفاوضات كان يجب أن تبدأ بمناقشة صلاحيات المجلس السيادي قبل التمثيل» مثلما قال الأخير أيضاً في مقابلة تلفزيونية قبل أيام.

إذاً، التباين في المواقف بين قوى التحالف المعارض يبدو حتى الآن خارج إطار «إعلان الحرية والتغيير» الذي وُقّعت عليه تلك القوى مجتمعة، بل هو حول بعض جوانب الوثيقة الدستورية وعدم استشارة بعض الأطراف في التحالف فيها أو التنسيق معهم في شأنها، الأمر الذي اعتبره المهدي «نوعاً من الاختطاف» للحراك الشعبي. وبحسب معلومات «الأخبار»، قدمت الوثيقة من قِبَل «قوى الإجماع الوطني»، وهي جزء من «الحرية والتغيير»، وتحديداً من قِبَل العضو ساطع الحاج، القيادي في «الحزب الناصري السوداني»، وهو رجل قانوني.

أكد «العسكري» أنه يتفق مع «قوى التغيير» في بعض ما جاء في الوثيقة الدستورية (أ ف ب)

لكن حزب «الأمة القومي» اتجه إلى مغازلة العسكر، ودعم وثيقة قدمها وسطاء تقتضي تشكيل مجلسين انتقاليين، أحدهما يترأسه المدنيون والآخر يترأسه الجيش، رغم رفض «الشيوعي» هذه الوساطة.

عملياً، لا تبدو الوساطة ناجحة في تقريب وجهات النظر، كما لا تبدو الوثيقة الدستورية خطوة متقدمة في المفاوضات مع «المجلس العسكري»، الذي أكد أن «هناك ما نتفق عليه في ما جاء في الوثيقة، وهناك ما نختلف عليه»، كما أعلن المتحدث باسمه، شمس الدين الكباشي، أمس، مشيراً إلى أن الرد سيكون مكتوباً وسيُعرض للرأي العام. وكان متوقعاً عدم موافقة «العسكري» على بنود واليات أي وثيقة من شأنها استبعاد «العسكر» من دور فاعل في السلطة السياسية، في حين يسعى هو إلى استبقاء الوصاية الخارجية السعودية ـ الإماراتية على المرحلة الانتقالية. إذ لا تقدم له وثيقة «الحرية والتغيير» سوى شراكة محدودة في «المجلس السيادي» الأعلى في هرم السلطة، والذي تعود إليه ممارسة سلطات رأس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وكون الطرفين يتفقان على تشكيل «السيادي» بالشراكة، وكون الوثيقة أيضاً تركت الباب مفتوحاً للاتفاق على الباقات (عدد الأعضاء ونسب كل طرف)، محددةً صلاحياته فقط، يبدو أن تحفظات «العسكري» ستنحصر اليوم في بنود واليات مجلسي الوزراء والنواب الانتقاليين، والذين تركت الوثيقة صلاحيات تشكيلهما وتعيين أعضائها بيد قوى «الحرية والتغيير»، بما يجعل السلطة المدنية بيد قادة المعارضة حصراً، على الأقل طوال الفترة الانتقالية المقترحة بأربع سنوات.

الجزائر

تصفية إرث بوتفليقة: «رموز النظام» داخل السجن

> انتهت رسائل التحذير التي وجّهها قائد الجيش الجزائري إلى محيط الرئيس المستقيل، باعتقال ثلاثة من كبار المسؤولين السابقين. هم: المستشار الخاص بالرئاسة السعيد بوتفليقة، ورئيسا جهاز المخابرات سابقاً: الفريق محمد مدين المدعو توفيق، واللواء بشير طرطاق في خطوة ترمي إلى تحييد رموز النظام

الجزائر ــ **محمد العيد**

في يوم واحد، اعتقلت الأجهزة الأمنية السعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق ومستشاره الذي كان يوصف برأس القوى غير الدستورية، واللواء بشير طرطاق منسق الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة، واللواء محمد مدين مدير المخابرات السابق، بشكل بدا مُخطّطاً له قبل خطاب رئيس الأركان الفريق أحمد قايد صالح المنتظر في وهران (400 كلم غربي العاصمة)، في ظلّ الدعوات الملحة التي كان يرفعها الجزائريون لمحاسبة رموز النظام السابق في أيام التظاهر.

وعرض التلفزيون العمومي، أمس، صوراً للمسؤولين السابقين الثلاثة وهم يدخلون مقرّ المحكمة العسكرية في البليدة (40 كلم غربي العاصمة) برفقة ضباط أمنيين، من دون أن يكونوا مقيّدي اليدين. وفور عرض هذه الصور، أصدر النائب العام العسكري بياناً طويلاً كشف فيه عن إيداع المسؤولين الثلاثة الحبس المؤقت، بعد توجيه تهم خطيرة لهم تتضمن «المساس بسلطة الجيش» و«التآمر ضد سلطة الدولة». وتصل عقوبة هذه التهم، وفق قانون القضاء العسكري وقانون العقوبات المدني، إلى حدّ الإعدام. وتشير المادة القانونية التي تم توجيه التهمة على أساسها إلى تطبيق عقوبة الإعدام ضد كل شخص يقوم باعتداء يكون الغرض منه إما القضاء على نظام الحكم أو تغييره، وإما تحريض المواطنين أو السكان على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو ضد بعضهم البعض، وإما المساس بوحدة التراب الوطني.

وسبقت توجيه هذه التهم إلى المسؤولين الثلاثة تصريحات لأفتة لوزير الدفاع السابق اللواء خالد نزار، الذي قال إن السعيد بوتفليقة كشف له في شهر آذار/ مارس عن نيّته إعلان «حالة الحصار أو الطوارئ، وعزمه تنحية رئيس الأركان الحالي أحمد قايد صالح»، ما يمكن تكييفه قانونياً على أنه مساس بسلطة الجيش. كما أن الرئيس السابق، إليامين زروال، كان قد نشر بياناً في 2 نيسان/ أبريل الماضي، كشف فيه أن الفريق توفيق نقل له عرضاً من السعيد بوتفليقة بتولي رئاسة البلاد لفترة انتقالية، وذلك في سياق مواجهة محيط الرئاسة دعوات الفريق قايد صالح إلى تطبيق المادة الدستورية التي تؤدي إلى عزل الرئيس، وهي معطيات اعتبرها القضاء العسكري على ما يبدو كافية لتوجيه التهم إليهم.

وجاء اعتقال هؤلاء الثلاثة بعدما تصاعدت الشكوك في الشارع إزاء التفاوت بين خطاب رئيس الأركان

> يتخوف البعض من أن تكون الاعتقالات مقدمة لبسط أحمد قايد صالح سلطته

ذي النبرة الاتهامية الخطيرة بحق المسؤولين السابقين، وبين عدم تحرك الجهات المختصة لتوقيفهم ومحاسبتهم بناءً على ذلك. إذ ثمة من رأى أن الفريق قايد صالح يستعمل هذه الورقة كفزّاعة فقط من خلال خطاباته التهويلية، فيما تحدث آخرون عن ضمانات أعطيت قبل استقالة بوتفليقة بعدم المساس بعائلته، ما يجعل السعيد بوتفليقة بمنأى عن أي محاسبة. أما القسم الثالث فاستسلم لفكرة استمرار ما يسمى بـ«الدولة العميقة» التي تعني تمتع هؤلاء المسؤولين بشبكات داخل الدولة تُحصّنهم من الملاحقة، وتعطيهم قدرة على المقاومة.

لكن قرار الاعتقال أمس أظهر أن الثلاثة فقدوا كل سلطة وأي امتداد داخل الدولة، بما جعلهم غير قادرين حتى على حماية أنفسهم. فالسعيد بوتفليقة، بمجرد سقوط شقيقه من المنصب، أصبح معزولاً تماماً وغير قادر على الحركة، بل إن أكثر المتزلفين له في السنوات الماضية لم يتورعوا عن مهاجمته وتحميله مسؤولية كوارث السنوات السابقة. أما الفريق محمد مدين فتحول منذ خروجه من المنصب في أيلول/ سبتمبر 2015 إلى رجل منبوذ، غير قادر حتى على حماية أقرب مقربيه، وأضحى مادة سخرية في وسائل إعلام كانت ترتعد من مجرد ذكر اسمه. وحتى التحالف الطارئ الذي كان بين السعيد بوتفليقة والفريق توفيق في آخر أيام بوتفليقة، على قاعدة تقديم الرئيس السابق إليامين زروال إلى الواجهة والاستثمار في رصيده، لم يكن سوى رقصة ديك أخيرة في مواجهة إصرار رئيس الأركان على تطبيق المادة 102.

لكن هذا الواقع لم يُلغِ احتفاظ هؤلاء المسؤولين بهوامش مناورة خارج أجهزة الدولة، بإمكانها القيام بعمليات انتقامية ضد قيادة الجيش التي حيّدتهم من المشهد. لذلك، فإن بقاءهم طلقاء كان يُشكل عبئاً معنوياً كبيراً على قيادة الجيش، التي خشيت من جانب آخر من انقلاب الرأي العام عليها، في ظلّ عدم اتخاذ خطوات عملية لمحاسبة الرؤوس الكبيرة، والمماطلة في الاستجابة لمطالب الحراك الشعبي. ويقول المحلل السياسي، حسني عبيدي، في هذا الصدد، إن «هذه الاعتقالات تشكل أهم حدث منذ بدء الحراك الشعبي في 22 شباط/ فبراير»، معتبراً إياها، في تصريح إلى «الأخبار»، دليلاً على أن «قيادة الأركان استعادت السلطة الحقيقية من الأقطاب الثلاثة ومن القوى غير الدستورية». ويرى أن «هذه الخطوة لم تكن لتتحقق لولا انقلاب موازين القوى نتيجة لقوة التظاهرات الشعبية وارتفاع سقف مطالبها».

وينقسم الرأي العام الجزائري إزاء القرارات الأخيرة، بين من يرى أنها ستستتبع بتغيير في خريطة الحل السياسية التي تتبناها قيادة الجيش، من خلال التخلي عن التمسك بالتطبيق الحرفي للدستور، والانتقال إلى حوار يفضي إلى حل سياسي شامل للأزمة، بعد الاطمئنان إلى أن رموز النظام السابق سيكونون معزولين وغير قادرين على العودة إلى المشهد عبر واجهاتهم السياسية، وبين من يطرح مخاوف من أن تكون هذه الخطوات مقدمة لبسط قائد أركان الجيش سلطته بعد تخلصه من خصومه في النظام.

محلوف: هذه الخطوة لم تكن لتتحقق لولا قوة التظاهرات الشعبية (أ ف ب)

تقرير

«إيغاد» تنقذ اتفاق جنوب السودان: تمديدٌ لا يبدّد هواجس الشارع

بعد الاتفاق على إرجاء الفترة الانتقالية لستة أشهر، أعادت وساطة «إيغاد» النبض إلى اتفاقية السلام في جنوب السودان مرة أخرى، لكن خشية الشارع، الذي دخل في حرب أهلية منذ عام 2013، من العودة إلى القتال لم تتبدد بعد، في ظل غياب الإرادة السياسية لدى الأطراف

جوبا ــ **أتيم سايمون**

على رغم توصل أطراف اتفاقية السلام في جنوب السودان إلى اتفاق على تمديد الفترة ما قبل الانتقالية، وتأجيل إعلان الحكومة لستة أشهر اعتباراً من 12 أيار/ مايو الجاري، وتعهد السلطات بتوفير 100 مليون دولار لتنفيذ البنود العالقة، إلا أن المخاوف لا تزال تراوح مكانها، في ظلّ غياب التوافق بين الحكومة والمعارضة، وعدم توفر الإرادة السياسية، الجانب الأهم في العملية السلمية. التوافق بين الطرفين دفعت به منظمة «إيغاد» بقوة، خلال محادثات استمرت يومين في أديس أبابا، جمعت الفصيلين المتخاصمين في محاولة لإنقاذ الاتفاق الموقّع في أيلول/ سبتمبر 2018. وجاء هذا التمديد بعدما تقدمت المعارضة المسلحة بقيادة رياك مشار بمقترح في شأنه، مُدافعةً بأن التأجيل سيسهم في معالجة القضايا التي لم يتم تنفيذها خلال الفترة ما قبل الانتقالية المُقدّرة بثمانية أشهر. لكن المحلل السياسي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة جوبا، جاكوب شول، يرى، في حديث إلى «الأخبار»، أنه «كان من الأفضل لإيغاد أن تبحث عن صيغة أخرى مختلفة لتنفيذ الاتفاق، وليس تمديد الفترة ما قبل الانتقالية وتأجيل إعلان الحكومة لستة أشهر أخرى»، مشيراً إلى أن «الحكومة بقيادة سلفا كير ميارديت، والمعارضة المسلحة بقيادة مشار، لن تستطيعا تنفيذ أي اتفاق للسلام معاً، لأن الرجلين لن يستطيعا العمل معاً». وكانت الحكومة قد أعلنت، قبل أسبوع، تمسكها بضرورة إعلان بداية الفترة الانتقالية في الموعد الذي حددته الاتفاقية، وهو ما اعتبره محللون سياسيون نوعاً من التكتيك الذي تريد أن تظهر معه أكثر جدية والتزاماً بالعملية السلمية

> تمديد الفترة ما قبل الانتقالية فرصة تبدو أخيرة أمام اتفاق السلام

أمام الإقليم والمجتمع الدولي، بدليل قبولها مقترح التمديد المُقدَّم من المعارضة من دون أي اعتراضات. لكن بالنسبة إلى نائب رئيس جنوب السودان، جيمس واني إيقا، لم تكن الحكومة هي السبب وراء تأخير تنفيذ بنود الفترة ما قبل الانتقالية، وإنما «هناك عدد من المصاعب والمعوقات التي واجهت الأطراف خلال الفترة التي أعقبت توقيع اتفاق السلام، من بينها غياب التمويل الدولي، وعدم اكتمال مهمات مفوضية الحدود». وأضاف، في تصريحات إلى الصحافيين في جوبا أول من أمس، إن الحكومة لم تعرقل تنفيذ بنود الاتفاقية، بل «قمنا بدفع 10 ملايين دولار كمساهمة منا في الدفع بتنفيذ اتفاقية السلام»، مشيراً إلى أن «وساطة الإيغاد لم تقم بتكوين مفوضية الحدود في الوقت المحدد، لذلك وافقنا على تمديد الفترة الانتقالية».

من جهته، يرى نائب رئيس المعارضة المسلحة، هنري إدوار، أن «إرجاء تكوين الحكومة ستة أشهر كان ضرورياً حتى تتمكن الأطراف من حل القضايا المتعلقة باتفاق الترتيبات الأمنية والقضايا الأخرى»، معتبراً في حديث إلى «الأخبار» الاتفاق الأخير «دليلاً كافياً على أن الإرادة السياسية إذا توافرت، فإنه يمكننا تجنب انهيار السلام وعودة الحرب مجدداً». والجدير ذكره، هنا، أن الطرفين اتفقا أيضاً على تكوين لجان مشتركة للنظر في المسائل التي فشلا في تنفيذها خلال الفترة السابقة، وإعادة جدولتها ليتمكنا من إنجازها خلال الأشهر الستة المقبلة، فرصة الأخيرة أمام اتفاق السلام.

ويعدّ الكاتب والمحلل السياسي في صحيفة «جوبا مونتر» الإنكليزية، جيمس بيتر بنجامين، في حديث إلى «الأخبار»، ما جرى في أديس أبابا «محاولة جادة لإنقاذ الاتفاقية من الانهيار الوشيك بسبب تباعد المواقف وغياب الثقة»، لكنه يعتبر أن «المطلوب ليس توفير التمويل لتنفيذ بنود الاتفاق، فالحكومة تملك المال الكافي لذلك، لكنّ هناك غياباً واضحاً للإرادة السياسية وأزمة ثقة بين الرئيس كير ونائبه مشار»، لافتاً إلى أن المطلوب من الوساطة هو «محاولة إيجاد صيغة لإشراك الجماعات غير الموقعة على الاتفاق في التسوية السلمية في أقرب وقت».

على أي حال، يبدو تمديد الفترة ما قبل الانتقالية فرصة حقيقية، وربما أخيرة، أمام الحكومة والمعارضة لتجاوز خلافاتهما، والانصراف نحو التنفيذ الجاد لبنود الاتفاقية، ولا سيما في ما يتعلق بتوحيد القوات وتحديد عدد الولايات، وذلك لكسب ثقة الإقليم والمجتمع الدولي، وقبلهما ثقة الشارع الذي يخشى انهيار «السلام» والعودة إلى القتال.

اتفق الطرفان على تكوين لجان مشتركة للنظر في المسائل العالقة (أ ف ب)

سوريا

تصعيد في إدلب وتل رفعت
تجاذبات «ضامني أستانا» تحرّك جمر الجبهات

أثار دخول ريف حلب الشمالي على خط التصعيد في أرياف إدلب وحماة واللاذقية، أسئلة كثيرة حول التجاذبات بين «ضامني أستانا»، وتأثيرها على معادلات التهدئة التي ضبطت وضع إدلب ومحيطها لمدة طويلة نسبياً

قبل عامين بالضبط، أعلن «ضامنو أستانا» الثلاثة توافقهم على إنشاء عدة «مناطق خفض تصعيد» في سوريا، تتوزع على كامل الجغرافيا السورية باستثناء شرق البلاد، حيث كان يسيطر «داعش» و«قوات سوريا الديموقراطية». اليوم، غابت تلك المناطق المتفرّقة، واجتمعت الفصائل التي انسحبت منها في جيب ترعاه أنقرة، يمتدّ من ريف اللاذقية الشرقي إلى ضفّة نهر الفرات، مروراً بأرياف حماة وإدلب وحلب. ظروفٌ كثيرة تغيّرت خلال هذين العامين، ودُعّم «خفض التصعيد» بتهدئة وفق شروط «اتفاق سوتشي»، لكن ذلك لم يَحُل دون عودة التوتر إلى خطوط التماس في «آخر الجيوب»، بزخمٍ لم يحضر منذ مدّة طويلة.

عاد الزخم العسكري إلى جبهات ريف اللاذقية ومحيط جسر الشغور

ورغم حدّة القصف المتبادل بين الجيش السوري والفصائل المسلحة خلال الأسبوعين الماضيين، كانت المعطيات تؤكّد أن ما يجري لن ينزلق إلى «معركة واسعة». غير أن اليومين الماضيين شهدا تصعيداً لافتاً، أدخل عناصر إضافية إلى معادلات التهدئة المفترضة. إذ استُهدفت نقطة مراقبة للجيش التركي قرب شير مغار على أطراف سهل الغاب، ما تسبب بإصابة عسكريَين تم إجلاؤهما إلى تركيا. وبالتوازي، شهد محيط تل رفعت الشمالي الغربي، أول من أمس، جولة اشتباك عنيفة بين الفصائل المسلحة التي تديرها أنقرة من جهة، وتشكيلات الجيش السوري والقوات الرديفة التي تنتشر هناك مع مقاتلين منضوين في «قوات تحرير عفرين» من جهة ثانية. المعركة التي تركزت في بلدتي المالكية ومرعناز، وتخلّلها تقدم للفصائل المدعومة تركياً، انقضت بانسحاب الأخيرة ومقتل 3 عسكريين أتراك، وفق رواية وزارة الدفاع التركية.

التصعيد المتزامن في محيط إدلب وتل رفعت أثار جملة من التساؤلات حول طبيعة التجاذبات الداخلية التي غذّته، سواء بين «ضامني أستانا» الثلاثة، أو بين أنقرة وموسكو. فالأخيرتان عادتا (في العلن) إلى قنوات التنسيق حول مجريات الأحداث في تل رفعت أمس، بعدما كانتا قد خاضتا نقاشات طويلة عن مصير البلدة ومحيطها، وسيّرتا دوريات منسّقة على طرفي خطوط التماس هناك. وبالتوازي، كان لافتاً أن أنقرة التزمت الصمت حول مجريات أرياف حماة وإدلب واللاذقية، رغم إصابة عسكريّيها أخيراً هناك، وتدفّق سيل من اللاجئين نحو المخيمات الحدودية. رواية ما حدث في تل رفعت، وفق ما نقلتها أوساط إعلامية مقربة من الحكومة السورية عن «مصدر أمني واسع الاطلاع»، تقول إن التصعيد كان مفتعلاً من الجانب التركي بغرض الضغط «لتأجيل عملية عسكرية باتجاه إدلب كانت ستبدأ يوم الاثنين»، وإن الجانب الروسي توسّط «بناءً على طلب تركي لوقف إطلاق النار عبر رئيس اللجنة الأمنية في مدينة حلب، فتمت الموافقة في بادرة إنسانية من الجانب السوري للسماح للطرف التركي بسحب جرحاه». ولم تتبنَّ القنوات الرسمية السورية هذه التفاصيل، لكنها أشارت إلى وجود تحضيرات من قِبَل الفصائل المسلحة لشنّ عملية عسكرية في ريفَي حماة واللاذقية، وهو ما يبدو تمهيداً لتصعيد مرتقب هناك.

وبرزت تباعاً عدة تفاصيل غير اعتيادية حول تطورات أول من أمس، إذ استهدفت قوات الجيش السوري بدعم جو روسي، مواقع وخطوط دفاع للمسلحين في ريف اللاذقية ومحيط جسر الشغور، وهي منطقة لم تشهد تلك الكثافة النارية منذ مدة طويلة. البارز في استهداف جسر الشغور هو أن الأخيرة كانت في الكفة الأولى لمحادثات روسية - تركية طويلة، حضرت تل رفعت في كفتها الثانية. وأشيع الكثير عن بحث الطرفين السماح بشنّ عملية عسكرية تتيح عودة جسر الشغور إلى سيطرة الجيش السوري، مقابل السماح للفصائل المدعومة تركياً بدخول تل رفعت. كذلك، يبدو فشل الهجوم التركي بهذه الطريقة ومقتل عسكريين أتراك، استثنائياً جداً، نظراً الى أن شن أي عملية عسكرية هناك يتطلب ضوءاً أخضر روسياً. قالت بعض الأوساط المقرّبة من «قوات تحرير عفرين» وبعض الفصائل الرديفة للجيش إنه كان متوفراً أمس. وذهبت بعض الأنباء إلى الحديث عن «رفض إيراني» لتوافق روسي - تركي حول مصير تل رفعت لما في ذلك من تهديد لمواقع متقدمة في ريف حلب الشمالي الغربي في نبّل والزهراء، ولما له من تداعيات على توازنات القوى في عموم شمال سوريا.

ويعيد الحديث عن «توافق» روسي - تركي إلى تصريحات وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي، حيث قال إن «هناك وعوداً من الجانب الروسي بخصوص تل رفعت، متعلقة بإخلائها من إرهابيي وحدات حماية الشعب الكردية». وهو ما تحدث عنه أمس نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي، بعد المعركة في مرعناز، موضحاً أن بلاده وروسيا تناقشان التطورات هناك، وأن «الاتفاق كان بالنسبة إلينا أن نتوقف عند هذا الحد (تل رفعت)، لكن إذا استمرت هذه الهجمات، فقد يتخذ هذا شكلاً مختلفاً». وهو تصريح يوحي بوجود اتفاق منجز لم ينجح تنفيذه أول من أمس، لكنه قد يعود إلى الواجهة سريعاً، ما قد يفتح الباب أمام تصعيد عسكري أوسع.

(الأخبار)

كان صمت أنقرة حول مجريات محيط إدلب لافتاً في ضوء إصابة عسكريّيها وتدفق النازحين (أ ف ب)

فنزويلا

دعوة روسية للتخلي عن «الخطط المتهوّرة» غوايدو يعترف بالهزيمة

اعترف خوان غوايدو بالهزيمة التي مُني بها، ومن خلفه واشنطن الثلاثاء الماضي، عندما حاول الانقلاب على نيكولاس مادورو. المعارض الذي حاول إخفاء حجم الإخفاق، عزاه إلى «سوء تقدير» الدعم الذي تتمتع به المعارضة في الجيش. تزامن ذلك مع تصريحات أميركية هجومية ضد الوجود الروسي في كاراكاس، ما استدعى ردّاً من موسكو

لم تمضِ سوى بضعة أيام على محاولة الانقلاب على حكم الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، والتي دبرتها الولايات المتحدة ونفّذها الانقلابي خوان غوايدو، حتى اعترف الأخير بالأخطاء التي ارتكبت خلال محاولة القيام بـ«الانتفاضة العسكرية». وفي حوار مع صحيفة «واشنطن بوست»، اعترف غوايدو بأن المعارضة أساءت تقدير حجم الدعم الذي تتمتع به في صفوف الجيش. ولم يستبعد الانقلابي الخيار العسكري الأميركي في البلاد، مشترطاً أن يكون في صورة دعم للقوات الفنزويلية. وتابع انه «سيطرح أي عرض من واشنطن في هذا الشأن للتصويت في الجمعية الوطنية للبلاد».

على خط موازٍ، واصلت واشنطن حربها الكلامية على كاراكاس والعواصم المتحالفة معها. وبعد تحميلها روسيا وكوبا المسؤولية عن فشل الانقلاب، عاد المسؤولون الأميركيون لمهاجمة الوجود الروسي في فنزويلا. وأمس، قال وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، إن على روسيا والدول الأخرى المتحالفة مع مادورو «الرحيل من فنزويلا»، مضيفاً ان «على الروس وجميع الدول التي تتدخل في حق الشعب الفنزويلي في استعادة الديموقراطية الرحيل». كما أعلن بومبيو أنه سيكون له «محادثات موسعة» حول الوجود الروسي في فنزويلا مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، الذي سيلتقيه بعد أيام على هامش اجتماع في فنلندا. رغم ذلك، كان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قد اعتبر، الجمعة الماضي، أن نظيره الروسي فلاديمير بوتين «لا يسعى على الإطلاق إلى التورط في فنزويلا بأكثر من رغبته برؤية الأمور تتطور إيجابياً»، وذلك في أعقاب مكالمة هاتفية بين الرئيسين. ولم تكن هذه المرة الأولى التي تتضارب فيها التصريحات الأميركية بين الخارجية من جهة، والبيت الأبيض من جهة ثانية.

في المقابل، جاء الرد الروسي على لسان لافروف، الذي ندد بـ«الحملة التي ترتبها الولايات المتحدة لإطاحة مادورو»، وحثّ واشنطن على التراجع عن خططها «غير المسؤولة»، بعدما كثّفت الأخيرة هذا الأسبوع ضغوطها على كاراكاس من دون أن تستبعد تدخلاً عسكرياً. وفي مستهل اجتماع مع نظيره الفنزويلي، خورخي أريازا، في موسكو، قال الأول: «ندعو الأميركيين وجميع من يدعمونهم إلى التخلي عن خططهم المتهورة والتحرك فقط في إطار القانون الدولي». أما أريازا، فقد شكر من جانبه دعم روسيا للحكومة الفنزويلية، وقال لنظيره الروسي إن «العلاقة بين موسكو وكاراكاس باتت تنطوي على مدلول أكبر، ليس فقط بالنسبة إلى بلدينا، بل أيضاً بالنسبة إلى العالم».

اعترف غوايدو بأن المعارضة أساءت تقدير حجم الدعم الذي تتمتع به في صفوف الجيش

على صعيد التظاهرات، ورغم الدعوات المتكررة من المعارضة للنزول إلى الشوارع يوم السبت، إلا أن هذه الدعوات حظيت بتجاهل شعبي واضح، حيث توجّه أنصار غوايدو، لكن بأعداد ضعيفة، في مسيرة «سلمية» نحو الثكنات العسكرية بغية حض العسكريين مجدداً على التخلي عن مادورو، الذي دعا الجيش من جهته ليكون «مستعداً» في حال حصول هجوم أميركي. وفي تغريدة، قال غوايدو إن «الهدف يتمثل في نقل رسالتنا بدون السقوط في المواجهة ولا الاستفزاز»، داعياً أنصاره إلى تسليم بيان موجه للجنود لحضّهم على التمرد على مادورو، والانضمام إليه مع وعد بالعفو العام. أما الرئيس الفنزويلي، فقد دعا الجيش، خلال تفقده ثكنة في شمال غرب البلاد، أول من أمس، إلى أن يكون «مستعداً لاحتمال شنّ الإمبراطورية الأميركية الشمالية هجوماً». وشدد مادورو، القائد الأعلى للقوات المسلحة، على «الوحدة والتماسك والانضباط والطاعة والولاء التام للدستور والوطن والثورة والقائد الأعلى الشرعي».

في غضون ذلك، تحطمت مروحية عسكرية فنزويلية قرب كاراكاس في حادث وقع قبل ظهر أول من أمس، وأودى بحياة «سبعة من ضباط الوطن الشرفاء»، وفق وصف مادورو الذي أعرب عن أسفه للحادث وقدم تعازيه لعائلات الضحايا. وأوضحت وزارة الدفاع الفنزويلية، في بيان، أن المروحية التابعة للطيران الحربي الفنزويلي من طراز «كوغار»، سقطت في منطقة جبلية في بلدة إلهاتيلو. وأضاف البيان ان الوزارة «أصدرت أوامر بتفعيل لجنة التحقيق المكلفة الحوادث الجوية للشروع في التحقيقات الضرورية لمعرفة الأسباب الممكنة» لتحطم المروحية.

(الأخبار، الأناضول)

دعا مادورو الجيش إلى أن يكون «مستعداً» في حال حصول هجوم أميركي (أ ف ب)

تحليل إخباري

العقوبات على اليورانيوم الإيراني تكشف عجز واشنطن

طهران ــ مجيد مرادي

ألغت الولايات المتحدة إعفاء الدول التي كانت تتبادل اليورانيوم المخصب باليورانيوم الطبيعي منذ عقد الاتفاق النووي حتى الآن. وتوعدت على لسان وزير خارجيتها، مايك بومبيو، بفرض عقوبات على أي جهة تشارك في تخزين الماء الثقيل الإيراني الذي يتخطى المعدلات المسموح بها، علماً بأن الاتفاق النووي المبرم بين إيران ودول 5+ 1 يجيز لإيران الإبقاء على 300 كلغ من اليورانيوم الذي تخصبه بنسبة 3,67 %، وتصدير الفائض من اليورانيوم المخصب إلى الخارج. كما سمح الاتفاق لإيران بالحصول على اليورانيوم الطبيعي مقابل بيع اليورانيوم المخصب.

هكذا، تستخدم الولايات المتحدة جميع الوسائل المتاحة لدفع طهران نحو خرق الاتفاق النووي، ما يؤدي إلى انهياره نهائياً. فانسحاب واشنطن من الاتفاق لم يؤدّ إلى انهياره؛ لأنها ليست إلا واحدة من الدول الخمس الموقّعة، كما أنها عضو واحد في الأمم المتحدة. لكن انسحاب إيران لا يبقي شيئاً من الاتفاق النووي، ويؤدي إلى عزلة طهران على الساحة الدولية. وطهران هي التي ستدفع تكلفة انهيار الاتفاق، في حين أن الولايات المتحدة تشاركها في دفع تكلفة الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات إضافية عليها. الانسحاب الأميركي من الاتفاق فرض خسائر كبيرة على إيران، لكن بقاء الأخيرة في الاتفاق، رغم الخرق الأميركي له، قدم لها انتصاراً أخلاقياً وسياسياً، وأحدث شرخاً بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين، وسجّل هزيمة أخلاقية وسياسية للولايات المتحدة. وعلى رغم انسحاب الأخيرة من الاتفاق، فإن دول الاتحاد الأوروبي تحرص على الإبقاء عليه، وتحاول فتح قناة للتبادل المالي (إينستكس) مع إيران، مؤكدة على تأثير الاتفاق على أمن أوروبا. هكذا، فشلت الولايات المتحدة في جرّ الدول الأوروبية إلى معسكرها، وتعويضاً عن فشلها عادت بخطة دقيقة للغاية، وهي دفع الأوروبيين إلى خرق الاتفاق النووي، ليس طوعاً، بل عبر إعجازهم عن تطبيقه. ذلك لأن موضوع تخصيب اليورانيوم يشكل قلب الاتفاق النووي، وفي حال استحالة تطبيق هذه الغاية لم يعد للاتفاق معنى.

هل يوصل القرار الأميركي الأخير، إيران، إلى طريق مسدود وتجميدها التخصيب النووي، أم سيحوّلها إلى برميل لليورانيوم المخصب؟ لمح رئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية، علي أكبر صالحي، إلى الثاني، حيث صرح بأن هذا القرار يصبّ لمصلحتنا. وعلى الرغم من أنه لم يعطِ تفاصيل في شأن ذلك، فإن من الواضح أنه يقصد أن إيران ترى من حقها تخزين الفائض من اليورانيوم المخصب في حال عدم التمكن من تصديره إلى الخارج. وهناك فرق بين اليورانيوم المخصب وبين النفط، حيث إن بيع اليورانيوم إنما يتم لأطراف أو جهات رسمية ولا يتم تهريبه أو بيعه لمشترين غير معترف بهم دولياً، في حين أن حمولات النفط يمكن بيعها عبر «الطرق الرمادية» للمتجولين على البحار.

ويبقى الكلام في ما إذا كانت ثمة مصادر أخرى لليورانيوم الطبيعي في حال امتناع الدول التي تتبادله باليورانيوم المخصب الإيراني. نعم، إيران لديها مناجم لليورانيوم الطبيعي، وقد أكد رئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية في عام 2015 أن حجم احتياطي اليورانيوم في إيران «يبعث على الأمل»، وأنه لا يستطيع إعطاء المزيد من التفاصيل بشأن ذلك. السر في احتفاظ إيران بالسرية في ما يتعلق باحتياطي اليورانيوم لديها أو شرائها اليورانيوم الطبيعي من روسيا، يكمن في أن إيران كانت حريصة على تطمين المجتمع الدولي والالتزام بالحد الأقصى من الشفافية. ورغم ذلك، هناك تقرير لمؤسسة «كارنيغي» يقول إن النوعية الرديئة لليورانيوم الطبيعي الإيراني وندرته تدفعان إيران إلى شراء اليورانيوم الطبيعي من الخارج. لكن يبدو أن تخصيب اليورانيوم الطبيعي الإيراني خلال فترة العقوبات السابقة، وبالتحديد من 2009 إلى 2015، خير دليل على جودة اليورانيوم الطبيعي المحلي.

التخصيب فترةَ العقوبات السابقة خير دليل على جودة اليورانيوم الطبيعي المحلي

وإذا كانت الولايات المتحدة تراهن على قطع مصادر اليورانيوم الطبيعي للمنشآت النووية الإيرانية، واختناق تلك المنشآت من الداخل، فيبدو أنها تراهن على الفرص الخاسرة. هذا بغض النظر عن أن روسيا لا ترضخ لإملاءات الولايات المتحدة، وفق تصريحات نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، الذي قال خلال مؤتمره الصحافي يوم السبت: «أي تهديدات أميركية بفرض عقوبات على النظام الإيراني والمتعاونين معه، لن تؤدي إلى وقف التعاون بين موسكو وطهران في مجال الطاقة النووية». كما عارضت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، ووزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا، القرار الأميركي بعدم تمديد الإعفاءات التجارية لإيران. وجاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية الألمانية: «رفع العقوبات هو جزء لا يتجزأ من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني، والذي يهدف إلى أن يكون له تأثير إيجابي على العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران وحياة الشعب الايراني».

ملخص القول إن العقوبات الأخيرة التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران والمتعاونين معها في مجال تبادل اليورانيوم الطبيعي والمخصب، يدلّ في ما يدل على خيبة أمل الإدارة الأميركية وإخفاقها في الحصول على أهدافها في جميع العقوبات السابقة. عقوبات تشمل كل شيء في إيران، حتى بات يتندر البعض بأن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، سيصدر قرار منع إدخال ديوان الشاعرين الإيرانيين الكبيرين حافظ الشيرازي وخيام النيسابوري إلى أراضي الولايات المتحدة!

تستخدم واشنطن جميع الوسائل المتاحة لدفع طهران نحو خرق الاتفاق النووي (أ ف ب)

مقالة

عن استمرارية «السترات الصفر»

لينا كنوش

بعد ستة أشهر على انطلاقتها، أظهرت حركة «السترات الصفر» قدرة على الاستمرارية، على رغم القمع العنيف الذي تعرضت له. لم تتسع قاعدتها الاجتماعية، المُكوَّنة أساساً من سكان الضواحي البعيدة للمدن والريف وقطاعات وازنة من الطبقات الوسطى، لتضمّ كتلاً اجتماعية أخرى، إلا أن الحركة اتجهت نحو المزيد من الجذرية في مواقفها السياسية في الأشهر الأخيرة. هي بدأت حركةً احتجاجية ضد رفع أسعار الوقود، لكنها تحولت بسرعة إلى قوة تعبّر عن تطلع الفئات الشعبية لاستعادة حقوقها الديمقراطية ودورها السياسي في مواجهة احتكار الأوليغارشية للسلطة. هذه المضامين المهمة للحركة يجري تجاهلها عمداً، عبر محورة النقاش السياسي - الإعلامي في فرنسا حول العنف.

برأي ميشيل فيفوركا، رئيس «معهد علوم الإنسان» ومدير الدراسات في «معهد الأبحاث العليا في العلوم الاجتماعية»، ما زالت حركة «السترات الصفر» تتمتع بتأييد نحو 50% من الرأي العام، على الرغم من علامات الإجهاد التي بدأت تظهرها نتيجةً لنجاحها في انتزاع مكتسبات اجتماعية، وللقمع المتنامي الذي تتعرض له. «الأسباب السياسية هي أول ما يفسر استمرارية الحركة. هناك درجة عالية من الرفض لسلطة النخب، بشكل خاص لماكرون وما يمثل، ولانعدام جدوى النظام الحزبي التقليدي، ولعملية حرمان المواطنين دورهم السياسي التي تقوم بها الحكومة. لكن مبلغ الـ17 مليار يورو الذي أفرجت عنه الأخيرة، سمح بتلبية بعض احتياجات قطاعات بعينها كالمتقاعدين مثلاً، وبالتالي إبعادهم عن الحراك من جهة، فيما أدى القمع إلى تجذر الحركة، ما أخاف أوساطاً اجتماعية واسعة من جهة أخرى» بحسب فيفوركا.

وبعدما سادت قناعة بعدم مشروعية العنف خلال الـ40 سنة الماضية، أعادت حركة «السترات الصفر»، بنظره، قدراً من المشروعية له، باعتباره ضرورة لإسماع صوتها، حتى ولو أن تداعياته كانت سلبية بالنسبة إليها في المحصلة النهائية. هذا العنف نتاج لاحتضار الأحزاب السياسية، كأطر سمحت بمشاركة المواطنين في الحياة السياسية، ولأزمة الديمقراطية التمثيلية عموماً. «لقد نجحت قوى الوسط السياسي في الانتصار في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، لكننا نشهد تراجعاً للعرض السياسي من قِبَل أحزابٍ اليمين واليسار، ووحدها الأحزاب المُصنَّفة معاديةً للنظام تحظى بتأييد الجماهير. لقد غابت المواجهات السياسية التي كانت تتيح مأسسة الصراع الاجتماعي، أي إدارته عبر وسائل السياسة وأدواتها، ما يجعل من العنف أحد الخيارات الممكنة للدفاع عن الحقوق والمطالب. الأطراف المتقابلة التي تلجأ إلى العنف يتهم بعضها بعضاً بالمسؤولية عنه بدلاً من الحوار حول مضمون المطالب الاجتماعية» يضيف فيفوركا.

دانييل ترتاكوفسكي، المؤرخة المتخصصة بالحركات الاجتماعية، تعتقد أن سبب تراجع الدينامية الاحتجاجية لـ«السترات الصفر» يعود إلى طبيعة الحركة وعجزها عن أخذ موازين القوى بالاعتبار. «الحركة ممتدة زمنياً، فهي مستمرة منذ 6 أشهر، أي أكثر بـ5 أشهر من أحداث شهر أيار 1968، وهذا يعود لحالة من الغضب العارم والشعور بالعجز. لكن مشكلة السترات الصفر، أنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بتحديد آفاق الحراك». لقد تميزت الحركة العمالية في فرنسا، وفقاً للمؤرخة، بقدرتها على التقدير الدقيق لموازين القوى، وتوظيف أي مكتسبات لتجديد الاحتجاجات عندما تتيح موازين القوى ذلك. القدرة على التنظيم وعلى تنسيق المطالب في إطار جبهة متحدة على قاعدة تحالف طبقي، واغتنام الفرص المتاحة، غائبة تماماً لدى «السترات الصفر».

تؤكد ترتاكوفسكي أن «الحركة تُكذّب للمرة الأولى منذ 1995 مقولة رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، إدوارد بالادور، من أن الشارع لا يحكم»، وتخلص الى أن السياق الحالي يتميز بانفصال كامل بين الأزمة السياسية وتلك الاجتماعية. «اللافت مع اقتراب الانتخابات، أن استطلاعات الرأي الراهنة لا تعكس تأثيراً لحركة السترات الصفر. هناك تباين كبير بين المشهد السياسي الذي ترسمه هذه الاستطلاعات وما يجري في الشارع». الأزمة التي تشخّصها ترتاكوفسكي لا تقتصر على الديمقراطية التمثيلية، بل تتعدّاها لتشمل أساساً الدور الاجتماعي للدولة: «عام 1944، عندما تبنى المجلس الوطني للمقاومة برنامج إعادة الإعمار، حظي هذا الأخير بإجماع الأحزاب السياسية الرئيسة، عندما عرّف فرنسا باعتبارها ديمقراطية اقتصادية واجتماعية حقيقية. إن أزمة الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية هي التي تؤدي إلى أزمة المواطنة اليوم».

◄ وفيات

أولاد الفقيد: هدى زوجة الدكتور بهيج طبارة
فوزي وصوفي لوكوك
نديم زوجته غراسيا أتانازيو
وأولادهما: ياسمين وثريا
مروان وفريا ڤان أورسو
شقيقه اديب (ديدي) فوزي كيراكوس وعائلته
شقيقته أولاد المرحومة جميلة أرملة سليم شبلي وعائلاتهم
أشقاء زوجته الدكتور زكريا النصولي وعائلته
الدكتور مروان النصولي وعائلته
الدكتور خلدون النصولي وعائلته
شقيقات زوجته الدكتورة سلوى النصولي وأولادها
سهير أرملة رياض طبارة وأولادها
وعموم عائلات: كيراكوس، سعد، النصولي، درغام، طبارة، أتانازيو، شبلي، دباجي، طيارة، عرب، حلواني وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم بمزيد من الحزن فقيدهم المأسوف عليه المرحوم
البروفسور
سامي فوزي كيراكوس
زوجته المرحومة الدكتورة هدلا محيي الدين النصولي
المنتقل إلى رحمته تعالى مساء يوم السبت الواقع فيه 4 أيار 2019 متمماً واجباته الدينية.
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء 8 الجاري في كنيسة القديس نيقولاوس للروم الأرثوذكس (مار نقولا)، الأشرفية، ثم يوارى في ثرى مدفن العائلة في كنيسة نياح السيدة الأرثوذكسية، شارع المكحول، راس بيروت.
لكم من بعده طول البقاء
تقبل التعازي قبل الدفن في صالون الكنيسة ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ويومي الخميس والجمعة 9 و10 الجاري في صالون كنيسة القديس نيقولاوس للروم الأرثوذكس (مار نقولا)، الأشرفية ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر لغاية الساعة السادسة مساءً.
الرجاء إبدال الأكاليل بالتبرع للكنيسة
واعتبار هذه النشرة إشعاراً أخاصاً

بسم الله الرحمن الرحيم
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
انتقل إلى رحمة الله تعالى فقيدنا الغالي المرحوم
عادل عبد الحسن جابر
والدته: المرحومة الحاجة فاطمة حسين محسن شميساني
زوجته: الحاجة نظلة الشيخ عبد الله نعمة
أولاده: عبير زوجة لقمان مصطفى الجوني، شادي، زوجته فرح فاروق عواضة وعامر
زوجته آية حسن جابر، وهشام
أخواه: المرحومان الحاج فوزي جابر والحاج غالب جابر
أخَتاه: الحاجة رافة أرملة المرحوم الحاج قاسم محمد حمادي، المرحومة الحاجة إكرام زوجة السيد حسن علوش
أنسباؤه: الشيخ حسن عبد الله نعمة، الشيخ حسين عبد الله نعمة، الدكتور علي نعمة، الحاجة سناء أرملة المرحوم الدكتور محمد مهنا والسيدة فاطمة زوجة السيد جعفر محمد جواد شرف الدين.
تقبل التعازي غداً الثلاثاء 7 أيار في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، قرب أمن الدولة من الساعة الثالثة لغاية السابعة مساءً.
وتصادف يوم الجمعة في العاشر من شهر أيار ذكرى مرور أسبوع على وفاته، وبهذه المناسبة تتلى أي من الذكر الحكيم ومجلس عزاء عن روحه الطاهرة الساعة العاشرة صباحاً للرجال والنساء في حسينية السيدة زينب (ع)، النبطية.

آل الزعتري وآل الرملاوي
بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره ينعون اليكم الفقيدة المرحومة
الطفلة منى طارق الزعتري
والدتها : غيدة الرملاوي
جداها : الحاج عبد الله احمد الزعتري زوجته منى صبحي شمس، والحاج رمزي الرملاوي زوجته زينة ابو عزه.
عمها : احمد عبدالله الزعتري زوجته سعاد الوزان.
عمتها : نسرين الزعتري زوجة سامر العلايلي.
صلي على جثمانها الطاهر ظهر الاحد في 5 / 5 /2019 في جامع الزعتري في صيدا، ووريت الثرى في مقبرة سيروب.
تقبل التعازي للرجال في اليومين الثاني والثالث في منزل جدها عبدالله الزعتري الكائن في الهلالية - بناية الزعتري من الساعة الحادية عشرة حتى السادسة مساءً.
وللنساء في اليومين الثاني والثالث في منزل والدها طارق الكائن في عبرا مقابل مسجد حمزة - بناية حداد من الساعة الحادية عشرة حتى السادسة مساءً.
إنا لله وإنا إليه راجعون.

زوجها: محيي الدين صبّان
أولادها: عبدو صبّان
وليد صبّان زوجته ناتالي
منى صبّان زوجة عماد أبيض
ليلى صبّان
أحفادها: ليلى زوجة بوب كيوسيس
طارق صبّان
جوردن صبّان
كريم صبّان
توفيق أبيض زوجته نغم سليمان
ليلى أبيض زوجة جو ستريسي
تمارا زوجة حمزة أبو زناد
وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم المأسوف عليها المرحومة
مريم مارون فارس صبّان
يحتفل بالصلاة لراحة نفسها الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم الاثنين 6 أيار 2019 في كنيسة مار الياس، القنطاري، بيروت.
تقبل التعازي قبل الدفن ابتداءً من الساعة الواحدة بعد الظهر، وغداً الثلاثاء 7 الجاري في صالون كنيسة مار الياس، القنطاري، بيروت، إبتداءً من الساعة الثانية عشرة ظهراً لغاية السابعة مساءً.

◄ إعلانات رسمية

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة - القاديشا عن استدراج للعروض لشراء 250 صندوق اوراق متتالية على نسختين NCR قياس 11 × 14,50 انش سعة الصندوق 1000 ورقة - 250 صندوق ايصالات كهرباء ملونة طباعة وجهين سعة الصندوق 1000 ورقة وكل ورقة 6 ايصالات، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ مئة الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في الحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل باستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.
تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا - البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الاربعاء الواقع فيه 22 أيار 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
نائب مدير القاديشا
رئيس مصلحة الاستثمار
المهندس عبد الرزاق باروت
التكليف 762

بلاغ رقم: 2/4
تعلن وزارة الاتصالات بانها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 2019/05/15 الكشوفات التالية:
كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر نيسان عام 2019
بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتاخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة اقصاها 2019/06/14 لتسديد هذه الكشوفات. وتذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:
في حال التخلف:
1 ـ تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2019/06/17.
2 ـ تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2019/07/01 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,00 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.
3 ـ تلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الاشتراك اعتباراً من 2019/08/01 ويعاد وصله بعد تسديد المتاخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11,000 ل.ل) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4 ـ تلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2019/11/01 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتاخرات بالطرق القانونية المعمول بها.
استناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.
5 ـ يحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.
ملاحظة: 1 ـ تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر اذار عام 2019 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2019/05/15.
ب ـ يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتاخرة المبادرة الى تقسيط المتاخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية ـ مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد. إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:
ـ لدى اي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الاراضي اللبنانية.
ـ لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).
ـ مكاتب LibanPost: مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 01/629629 ـ مقسم 333).
ـ مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
ـ مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
إمكانية الحصول على قيمة الفواتير: عبر الاتصال على المجيب الصوتي رقم 1515 أو عبر صفحات الانترنت الخاصة بالوزارة (mpt.gov.lb) وهيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).
كما تذكر المشتركين: باحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.
يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.
بيروت في 17 نيسان 2019
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات
السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 773

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء معدات وقاية وحماية، موضوع استدراج العروض رقم ث4ر/340 تاريخ 2019/1/12، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/5/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 25 نيسان 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 756

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض للقيام بصب ارضية خزانات الفيول في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ر/9162 تاريخ 2018/9/18، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/5/31 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 25 نيسان 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 754

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/4/11 على المتهم ايمن عزو حمادة جنسيته فلسطيني - ملف 274 - بيان 2027 محل اقامته عين الحلوة حي عرب الفوار - ملك الدولة والدته فطوم عمره تولد 1980 اوقف غيابياً بتاريخ احتياطياً في 2017/6/2 ووجاهياً في 2017/6/8 واخلي سبيله في 2018/6/7 وحالياً فار من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم ايمن عزو حمادة بجناية المادة 200/639 عقوبات والحكم عليه لاجلها بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات على ان تحسب فترة توقيفه الاحتياطي وتجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف باملاكه المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة اي دعوى لا تتعلق باحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة وتعيين رئيس قلم المحكمة قيماً لادارة املاكه والاصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الاخبار. وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة املاكه طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/4/11
الرئيس الاول جدايل
التكليف 752

إعلان رقم: 9/222
عن اجراء استدراج عروض لتلزيم شراء اقراص وحبوب Aluminium phosphide تتخطى تركيز المادة الفعالة 54% لزوم تعقيم الحبوب - غب الطلب لزوم اهراء مرفأ بيروت
تجري وزارة الاقتصاد والتجارة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، بيروت - رياض الصلح، بناية اللعازارية بلوك O2A، الطابق الثالث، في الساعة السادسة عشرة من يوم الاربعاء الموافق فيه 2019/05/29، استدراج عروض لتلزيم شراء اقراص وحبوب Aluminium phosphide تتخطى تركيز المادة الفعالة 54% لزوم تعقيم الحبوب - غب الطلب، في اهراء مرفأ بيروت، وفاقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية رقم 9/222 تاريخ 2019/04/24.
يمكن الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص لدى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في الطابق الثالث.
تقدم العروض باليد أو بواسطة البريد المضمون على ان تصل الى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري قبل نهاية الدوام الرسمي من اليوم الذي يسبق اليوم المحدد لجلسة المزايدة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الوقت او يقدم بغير هذه الوسيلة.
وزير الاقتصاد والتجارة
منصور بطيش
التكليف 761

إعلان رقم: 9/195
عن اجراء استدراج عروض مفتوح لتلزيم شراء قشاطات لزوم الاليفاتورات والكونفويورات الخاصة بأجهزة اهراء مرفأ بيروت
تجري وزارة الاقتصاد والتجارة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، بيروت - رياض الصلح، بناية اللعازارية بلوك O2A، الطابق الثالث، في الساعة السادسة عشرة من يوم الخميس الموافق فيه 2019/05/30، استدراج عروض لتلزيم شراء قشاطات لزوم الاليفاتورات والكونفويورات الخاصة بأجهزة اهراء الاهراء، وفاقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية رقم 9/195 تاريخ 2019/04/24.
يمكن الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص لدى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في الطابق الثالث.
تقدم العروض باليد أو بواسطة البريد المضمون على ان تصل الى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري قبل نهاية الدوام الرسمي من اليوم الذي يسبق اليوم المحدد لجلسة المزايدة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الوقت او يقدم بغير هذه الوسيلة.
وزير الاقتصاد والتجارة
منصور بطيش
التكليف 759

إعلان
يعلن رئيس مجلس بلدية الحازمية عن اجراء مناقصة عامة لتلزيم اشغال مشروع تاهيل وتجميل تقاطع شارع مارروكس وشارع جورج الفغالي.

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/4/11 على المتهم عبد الله مازن المحمد جنسيته فلسطيني - ملف 923 - بيان 3363 محل اقامته مخيم عين الحلوة - الشارع التحتاني والدته خولة عمره تولد 1999 اوقف غيابياً بتاريخ 2017/6/8 وادخل السجن في 2017/9/14 واخلي سبيله في 2018/3/26 وحالياً فار من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم عبد الله مازن المحمد بجناية المادة 200/639 عقوبات والحكم عليه لاجلها بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات على ان تحتسب فترة توقيفه الاحتياطي وتجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف باملاكه المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة اي دعوى لا تتعلق باحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة وتعيين رئيس قلم المحكمة قيماً لادارة املاكه والاصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الاخبار. وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة املاكه طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/4/11
الرئيس الاول جدايل
التكليف 752

إعلان رقم: 9/222
عن اجراء استدراج عروض لتلزيم شراء اقراص وحبوب Aluminium phosphide تتخطى تركيز المادة الفعالة 54% لزوم تعقيم الحبوب - غب الطلب لزوم اهراء مرفأ بيروت
تجري وزارة الاقتصاد والتجارة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، بيروت - رياض الصلح، بناية اللعازارية بلوك O2A، الطابق الثالث، في الساعة الخامسة عشرة من يوم الخميس الموافق فيه 2019/05/30، استدراج عروض لتلزيم شراء قشاطات لزوم الاليفاتورات والكونفويورات الخاصة بأجهزة الاهراء، وفاقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية رقم 9/195 تاريخ 2019/04/24.
يمكن الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص لدى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في الطابق الثالث.
تقدم العروض باليد أو بواسطة البريد المضمون على ان تصل الى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري قبل نهاية الدوام الرسمي من اليوم الذي يسبق اليوم المحدد لجلسة المزايدة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الوقت او يقدم بغير هذه الوسيلة.
وزير الاقتصاد والتجارة
منصور بطيش
التكليف 759

إعلان
يعلن رئيس مجلس بلدية الحازمية عن اجراء مناقصة عامة لتلزيم اشغال مشروع تاهيل وتجميل تقاطع شارع مارروكس وشارع جورج الفغالي.

إعلان رقم: 9/195
عن اجراء استدراج عروض مفتوح لتلزيم شراء قشاطات لزوم الاليفاتورات والكونفويورات الخاصة بأجهزة اهراء مرفأ بيروت
تجري وزارة الاقتصاد والتجارة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، بيروت - رياض الصلح، بناية اللعازارية بلوك O2A، الطابق الثالث، في الساعة السادسة عشرة من يوم الاربعاء الموافق فيه 2019/05/29، استدراج عروض لتلزيم شراء اقراص وحبوب Aluminium phosphide لزوم تعقيم الحبوب - غب الطلب، في اهراء مرفأ بيروت، وفاقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية رقم 9/222 تاريخ 2019/04/24.
يمكن الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص لدى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في الطابق الثالث.
تقدم العروض باليد أو بواسطة البريد المضمون على ان تصل الى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري قبل نهاية الدوام الرسمي من اليوم الذي يسبق اليوم المحدد لجلسة المزايدة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الوقت او يقدم بغير هذه الوسيلة.
وزير الاقتصاد والتجارة
منصور بطيش
التكليف 759

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة - القاديشا عن استدراج للعروض لشراء 250 صندوق اوراق متتالية على نسختين NCR قياس 11 × 14,50 انش سعة الصندوق 1000 ورقة - 250 صندوق ايصالات كهرباء ملونة طباعة وجهين سعة الصندوق 1000 ورقة وكل ورقة 6 ايصالات، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ مئة الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في الحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل باستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.
تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا - البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الاربعاء الواقع فيه 22 أيار 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
نائب مدير القاديشا
رئيس مصلحة الاستثمار
المهندس عبد الرزاق باروت
التكليف 762

بلاغ رقم: 2/4
تعلن وزارة الاتصالات بانها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 2019/05/15 الكشوفات التالية:
كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر نيسان عام 2019
بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتاخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة اقصاها 2019/06/14 لتسديد هذه الكشوفات. وتذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:
في حال التخلف:
1 ـ تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2019/06/17.
2 ـ تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2019/07/01 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,00 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.
3 ـ تلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الاشتراك اعتباراً من 2019/08/01 ويعاد وصله بعد تسديد المتاخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11,000 ل.ل) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4 ـ تلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2019/11/01 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتاخرات بالطرق القانونية المعمول بها.
استناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.
5 ـ يحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.
ملاحظة: 1 ـ تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر اذار عام 2019 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2019/05/15.
ب ـ يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتاخرة المبادرة الى تقسيط المتاخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية ـ مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد. إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:
ـ لدى اي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الاراضي اللبنانية.
ـ لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).
ـ مكاتب LibanPost: مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 01/629629 ـ مقسم 333).
ـ مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
ـ مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
إمكانية الحصول على قيمة الفواتير: عبر الاتصال على المجيب الصوتي رقم 1515 أو عبر صفحات الانترنت الخاصة بالوزارة (mpt.gov.lb) وهيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).
كما تذكر المشتركين: باحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.
يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.
بيروت في 17 نيسان 2019
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات
السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 773

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء معدات وقاية وحماية، موضوع استدراج العروض رقم ث4ر/340 تاريخ 2019/1/12، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/5/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 25 نيسان 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 756

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض للقيام بصب ارضية خزانات الفيول في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ر/9162 تاريخ 2018/9/18، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/5/31 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال

لإعلاناتكم الرسمية
والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 25 نيسان 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 754

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/4/11 على المتهم ايمن عزو حمادة جنسيته فلسطيني - ملف 274 - بيان 2027 محل اقامته عين الحلوة حي عرب الفوار - ملك الدولة والدته فطوم عمره تولد 1980 اوقف غيابياً بتاريخ احتياطياً في 2017/6/2 ووجاهياً في 2017/6/8 واخلي سبيله في 2018/6/7 وحالياً فار من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم ايمن عزو حمادة بجناية المادة 200/639 عقوبات والحكم عليه لاجلها بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات على ان تحسب فترة توقيفه الاحتياطي وتجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف باملاكه المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة اي دعوى لا تتعلق باحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة وتعيين رئيس قلم المحكمة قيماً لادارة املاكه والاصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الاخبار. وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة املاكه طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/4/11
الرئيس الاول جدايل
التكليف 752

إعلان رقم: 9/222
عن اجراء استدراج عروض لتلزيم شراء اقراص وحبوب Aluminium phosphide تتخطى تركيز المادة الفعالة 54% لزوم تعقيم الحبوب - غب الطلب، في اهراء مرفأ بيروت، وفاقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية رقم 9/222 تاريخ 2019/04/24.
يمكن الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص لدى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في الطابق الثالث.
تقدم العروض باليد أو بواسطة البريد المضمون على ان تصل الى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري قبل نهاية الدوام الرسمي من اليوم الذي يسبق اليوم المحدد لجلسة المزايدة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الوقت او يقدم بغير هذه الوسيلة.
وزير الاقتصاد والتجارة
منصور بطيش
التكليف 759

إعلان
يعلن رئيس مجلس بلدية الحازمية عن اجراء مناقصة عامة لتلزيم اشغال مشروع تاهيل وتجميل تقاطع شارع مارروكس وشارع جورج الفغالي.

إعلان رقم: 9/195
عن اجراء استدراج عروض مفتوح لتلزيم شراء قشاطات لزوم الاليفاتورات والكونفويورات الخاصة بأجهزة اهراء مرفأ بيروت
تجري وزارة الاقتصاد والتجارة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، بيروت - رياض الصلح، بناية اللعازارية بلوك O2A، الطابق الثالث، في الساعة السادسة عشرة من يوم الاربعاء الموافق فيه 2019/05/29، استدراج عروض لتلزيم شراء اقراص وحبوب Aluminium phosphide لزوم تعقيم الحبوب - غب الطلب، في اهراء مرفأ بيروت، وفاقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية رقم 9/195 تاريخ 2019/04/24.
يمكن الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص لدى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في الطابق الثالث.
تقدم العروض باليد أو بواسطة البريد المضمون على ان تصل الى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري قبل نهاية الدوام الرسمي من اليوم الذي يسبق اليوم المحدد لجلسة المزايدة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الوقت او يقدم بغير هذه الوسيلة.
وزير الاقتصاد والتجارة
منصور بطيش
التكليف 759

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة - القاديشا عن استدراج للعروض لشراء 250 صندوق اوراق متتالية على نسختين NCR قياس 11 × 14,50 انش سعة الصندوق 1000 ورقة - 250 صندوق ايصالات كهرباء ملونة طباعة وجهين سعة الصندوق 1000 ورقة وكل ورقة 6 ايصالات، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ مئة الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في الحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل باستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.
تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا - البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الاربعاء الواقع فيه 22 أيار 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
نائب مدير القاديشا
رئيس مصلحة الاستثمار
المهندس عبد الرزاق باروت
التكليف 762

بلاغ رقم: 2/4
تعلن وزارة الاتصالات بانها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 2019/05/15 الكشوفات التالية:
كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر نيسان عام 2019
بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتاخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة اقصاها 2019/06/14 لتسديد هذه الكشوفات. وتذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:
في حال التخلف:
1 ـ تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2019/06/17.
2 ـ تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2019/07/01 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,00 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.
3 ـ تلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الاشتراك اعتباراً من 2019/08/01 ويعاد وصله بعد تسديد المتاخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11,000 ل.ل) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4 ـ تلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2019/11/01 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتاخرات بالطرق القانونية المعمول

صباح فخري ووردة الجزائرية في مسلسل «الوادي الكبير»

صباح فخري والكاتبة شذا نصّار

موسيقى

كتاب شذا نصّار رحلة طويلة في التاريخ والطرب والسياسة

صباح فخري... زرياب حلب وحنجرتها الذهبية

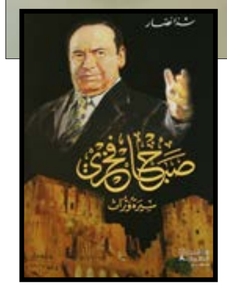

نسرين حمود

تدوين سير أعلام الفنّ العربي غير شائع في بلاد العرب، ما يجعل من أي مبادرة في هذا الصدد تلقى الثناء لدورها في تكريم أصحاب هذه السير، وحفظ الذاكرة الفنيّة من الاندثار، ووقايتها من مراجع مبتورة شائعة كـ «ويكيبيديا» ذات المعلومات المحدودة التي تحتاج إلى إعادة التدقيق فيها. كتاب «صباح فخري ـ سيرة وتراث» الصادر عن «هاشيت أنطوان» أخيراً، يضطلع بهذه الأدوار، ويأتي نتاج حوار أجرته الكاتبة شذا نصّار مع فخري، استمر على مدى ثلاث سنوات.

يغوص الكتاب في دقائق حياة صباح الدين أبو قوس (1933) المولود في حارة الأعجام في حيّ القصيلة في حلب. منذ عمر الشهر، كان «صبوحي» يتمتع بنغمة خاصة في البكاء، وهو تتلمذ على يد والده محمد نجيب، الذي كان «شيخ طريقة» يدرّس تلاوة القرآن والخطّ العربي والحساب في زاوية في جامع الأطروش، وختم القرآن في سنّ صغيرة، وانخرط باكراً في حلقات الذكر، حيث كان المشايخ يحوّلون كلمات الأغنيات الشعبية القديمة إلى أناشيد دينية. ومع اشتداد عود الصغير، رافق أخاه الأكبر إلى السهرات التي كان يحييها عمالقة الفن، فقد كانت حلب تُعرف بأنّها «مدينة الطرب الأصيل». وبعد أن كان يحضر مستمعاً، أمسى مشاركاً في هذه الليالي، يتذوّق صوته «سميعة» حلب ذائعو الصيت. «السميعة» ذوو الآذان الخبيرة التي لا تخطئ النغم، وتتكشف خامات الصوت وتحسن تصنيفها. دخل صباح الدين مدرسة الحمدانية الحكوميّة بإصرار من والدته (علية القدسي)، إذ كانت المدارس آنذاك تُعرف بأنّها «الجماعة الماسونية»، ولا يرتادها سوى أبناء الذوات!

اعتُرف بموهبة الفتى، رسميّاً، عندما سمعه الموسيقي الحلبي وعازف الكمان و«صائد المواهب» أنطوان الياس الشوا المعروف بسامي الشوا. وقد غيّر الشوا اسم «القياه» الثمينة إلى محمد صباح، وصحبه إلى الحفلات في المحافظات السورية، حيث قدّم أغنيات الأربعينيات السائدة. كما غنى الصبي الموهوب في سن الثانية عشر أمام رئيس الجمهورية شكري القوتلي في زيارته الأولى إلى حلب، فانطرب لصوته، وأمر مرافقه بمنحه مئة ليرة سورية. ثم طلب القوتلي من الشوا أن يغني صباح مجدداً في القصر الجمهوري في دمشق، لكنّ الرابط بين صباح والشوا انقطع، حين لم يلبّ ابن الثالثة عشر طلب العازف الذهاب إلى مصر، بل أذعن إلى تفضيل والدته عرض السياسي فخري البارودي الذي استبقاه في سوريا، وعيّنه في الإذاعة السورية حديثة النشأة (1947)، وضمّن له تعليمه المدرسي والموسيقي. فقد كان بارودي مؤسس معهد الموسيقى الشرقية في دمشق، وهو منح صباح الدين أبو قوس لقبه الفني، صباح فخري، في إشارة إلى تبنّيه. وفي الإذاعة، تشارك فخري ونجاة الصغيرة التي تصغره سناً في «دويتو»، وغنيا «يا واردة عالعين».

في معهد الموسيقى الشرقية، غذى «الوشّاح الأول» عمر البطش فخري بحب هذا اللون ومدّه بأسرار غنائه، فلم يكتف التلميذ النبيه ذو الرابعة عشر ربيعاً بالموشحات والقدود والإيقاعات الصعبة، بل تعلّم أيضاً التلحين و«رقص السماح» المنبثق من حلب. مسيرة الطفل الفنية عرفت كبوةً مع دخوله المراهقة، حيث غيرت هُرمونات الرجولة طبيعة صوته، ما أدخله في الاكتئاب، فانكفأ، وعمل جابياً لنقابة أصحاب النسيج، فكاتباً في محطّة للوقود فوكيل معلم، أثناء دراسته في «الكلية الإسلامية» في حلب. ثمّ، قصد قرية «إرجل» في ريف حلب الجنوبي للتعليم فيها، حين علم أن ليرات الراتب في الأرياف أكثر. مع اكتمال رجولة الشاب، عاد يغني في حفلات صغيرة في البيوت، أثناء خدمة العلم، وبعدها كرّر السير في طريق الشهرة في نوادي حلب، مركزاً على الموشحات والأغاني الشعبية، ففي إذاعة حلب الوليدة. في شباط (فبراير) عام 1959، أثناء احتفالات الوحدة، كرّم أهالي حلب الزعيم جمال عبد الناصر في زيارته الثانية إلى مدينتهم، برفقة الرئيس اليوغوسلافي جوزف تيتو وولي عهد اليمن الأمير البدري، بأن أذّنَ

> «صائد المواهب» سامي الشوا كان الأول في اكتشاف موهبته

صباح فخري في الجامع الأموي أثناء تأدية عبد الناصر صلاة الجمعة. ثمّ ظهر الشاب الموهوب في افتتاح تلفزيون الجمهورية العربية المتحدة في دمشق، وشارك في عدد من البرامج التلفزيونية بعد ذلك في تلفزيون دمشق.

وفي محطات السيرة، دعم القوات المسلحة في حرب 1967 بالأذان بصوته في إذاعة حلب «الله اكبر... حي على الجهاد». الأذان الذي كان يُكرر في مواقيت الصلاة الخمس، وبقصيدة وطنية من ألحان إبراهيم جودت.

شكلت استضافة «ظريف لبنان» نجيب حنكش لفخري البداية له في لبنان، تلتها عروض انهالت عليه في. وفي الكتاب، إشارات تتكرر إلى التنافس مع نجوم مصر: حين تعرف فخري إلى عبد الوهاب للمرة الأولى في لبنان، سأله الأخير «أمك مصرية؟»، فأجابه فخري بالنفي، مدركاً أن عبد الوهاب أراد أن يعزو تميز صباح الفني لأصول مصرية. أما عبد الحليم الذي حضر حفلة لفخري سنة 1969 في سوريا، فأبدى إعجابه الشديد بصوته، وسأل: «هل سيغني هذا المطرب في مصر؟»، فـ«طمّنَ» أنه لن يفعل. كما أن استضافته من التلفزيون المصري في زيارته الأولى إلى القاهرة لم تمر على خير، إذ سُئل: «إحنا عندنا في مصر أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وعبد الحليم، إنتو عندكو في سوريا مين؟»، فأجاب سائلته: «عيب، ده سؤال ما يتسئلش». وحين كرر السؤال عليه في المقابلة عينها، أجاب بلباقة: «الشعب السوري يقول صباح فخري ومحمد خيري وكثيرين أمثالنا». وأطرق بعد ذلك بصره عن مصر، ولم يأتها سوى بعد عشرين سنة.

بعد ذلك، قلّت وردة الجزائرية من أهمية صباح، لعدم تعرفها إليه قبل مشاركتهما سوياً في مسلسل «الوادي الكبير» (1974)، وهو ما حفر عميقاً في نفس محدّث التراث الشرقي، وانعكس في عدم انسجامه أثناء أداء دوره. ولم تعد المياه إلى مجاريها بين البطلين إلا مع نهاية المسلسل الذي لم يعرف شهرة.

جال الفنان في أقطار العرب، وكانت كاراكاس الفنزويلية محطته العالمية الأولى تبعتها فرنسا وإنكلترا واليونان وأميركا الشمالية... وبعدما كرّم في تونس من الرئيس حبيب بورقيبة، وفي عمان من السلطان قابوس، طلب فخري إلى الرئيس السوري بشار الأسد أن يكرم في بلده ومن رئيسه، فكان له ما أراد سنة 2007.

تزوج فخري مرتين: زوجته الأولى علية الإدلبي كانت طليقة أخيه بعد الفالج الذي أعاق حركته، فربى أولاد أخيه الثلاثة وزُرق بثلاثة أبناء منها، وانطفأت بعدما أصيبت بمرض عضال في معدتها. وكان لزوجته الثانية فاطمة الزهراء أبو قوس، التي تصغره بخمس وعشرين سنة، دور في مساعدة الكاتبة في أن يبصر الكتاب النور. وقد أنجبت أنس الذي يسير في درب والده. فخري انتُخب نقيباً للفنانين ونائباً في مجلس الشعب (1999)، وكان شعار حملته الانتخابية: «أعطيتكم صوتي خمسين سنة، أعطوني صوتكم».

إلى السيرة الموسعة الطاغية الأريحية عليها، لا سيما في الحوار في نهاية الكتاب لمعرفة الكاتبة نصار الوطيدة بفخري، منذ أن كانا طفلين، في الكتاب كثير من محطات النوستالجيا إلى حلب وعاداتها وتقاليدها وموروثها، وصولاً إلى مدينة أمعنت يد الخراب فيها، وعملاق سوري منعه المرض من الغناء منذ 2010.

«أنا» الكاتبة الحاضرة في غير مطرح من الصفحات الكثيرة التي تربو على الثلاثمئة والمنقسمة إلى فصول قصيرة تتبع تسلسلاً زمنياً ومدعمة بالصور، لا تقلل من أهمية المحتوى، لا سيّما المعلومات الموسيقية القيّمة الواردة في الكتاب، وأبرزها الفروقات بين القد والموشح، وماهية النغمات الشرقية. سيرة «زرياب حلب» جديرة بالمطالعة، وفيها الكثير من شخصيته المدللة وكبره وسوريته المتصقعة بالقضايا العربية، وهي إضافة للمكتبة العربية.

سينما

«يوم الدين»... رحلة الصعود إلى الجحيم

عصام زكريا

منذ عام، بالتمام، عُرض فيلم «يوم الدين» (يعرض حالياً في بيروت) للمخرج المصري أبو بكر شوقي في المسابقة الرسمية من «مهرجان كان السينمائي الدولي» بين كوكبة من أكبر الأفلام والأسماء العالمية. قبل ذلك اليوم، لم يكن أحد قد سمع عن اسم شوقي، باستثناء مجموعة صغيرة من الذين شاهدوا فيلمه الوثائقي الأول «المستعمرة» خلال «مهرجان الإسماعيلية الدولي»، منذ عشر سنوات، وهو مشروع تخرج شوقي في المعهد العالي للسينما آنذاك. خلال هذه السنوات العشر، عكف أبو بكر شوقي على تنفيذ مشروع فيلم روائي طويل، عبارة عن تطوير لـ«المستعمرة» الذي كان يتناول الحياة في مصحة مرضى الجذام في مصر، وهي مكان معزول أشبه ببيوت المرضى العقليين زمن العصور الوسطى.

التقط أبو بكر شوقي إحدى الحالات التي عاشت في هذه المصحة المسماة بـ«المستعمرة»، وقرر أن يجعل منه بطلاً سينمائياً لفيلم يدور عن حياته في إطار «خيالي»، يقوم فيه الرجل المشوه، الذي تجاوز الأربعين ــ قضى معظمها حبيساً في المستعمرة ـ برحلة بحث عن عائلته التي تخلّت عنه وتركته كاللقيط على باب المصحة منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

وكأنه لا يكفي أن يكون «بطل» الفيلم، الذي يدعى بشاي، من المنبوذين المشوهين، لكن كل الشخصيات التي يختارها أبو بكر شوقي لتشارك في «كرنفال» المشوهين هذا هم من المهمشين والمنبوذين: بشاي، ليس فقط مريض جذام، لكنه مسيحي، وصعيدي، في بلد يعتبر فيه المسيحيون أقلية، والصعايدة مصدراً للنكت والسخرية. أما مرافقه في الرحلة، فهو صبي نوبي، ينتمي لأقلية أخرى تختلف عرقياً ولغوياً. وهذا الصبي الوحيد المشرد يطلق عليه سكان المستعمرة اسم أوباما، تدليلاً على لونه أو سخرية منه. وعبر الرحلة التي تجمع بشاي وأوباما، يلتقي الاثنان بعدد آخر من «المعاقين» والشحاذين والفقراء. ومع تقدمنا عبر الرحلة التي تتجه جنوباً باتجاه الصعيد، مصر العليا، يبدو كما لو أننا، على العكس، نهبط تدريجاً إلى جحيم دانتي. ولكن، مثل جحيم دانتي، فهذا الهبوط ليس سوى خطوة نحو التطهير، نحو المواجهة والحساب وحرق كم الشرور والعنصرية والقبح الذي ابتلي به الإنسان. «المستعمرة» بشكل ما تشبه حياتنا على الأرض، والصعود، أو العودة، نحو المنبع هي وسيلة للفهم والتكفير والتحرر.

فكرة إنسانية وموضوع جريء، في إطار فيلم مستقل يخلو من النجوم، باستثناء عدد قليل جداً من الممثلين المحترفين في أدوار شرفية، وشروط إنتاج بسيطة ومنخفضة للغاية، لم يكن يمكن عمله أصلاً لولا مبلغ مالي صغير حصل عليه من إحدى جهات الدعم الأوروبية.

هذا فيلم نبيل، شجاع، ثوري الشكل والمضمون، ولكن للأسف، بالرغم من اختيار «كان»، فقد ضيع أصحابه فرصة صنع فيلم «عالمي» بمعنى الكلمة، يمكن أن يحقق توزيعاً عالمياً ومشاهدات بالملايين، وأن يحصد الجائزة الكبرى من «كان»، بدلاً من جائزة هامشية «إنسانية»، ذلك لو أن أصحابه بذلوا مجهوداً أكبر على السيناريو، لشغل الرحلة بمواقف درامية مشبعة ودالة ومقنعة، ولو أنهم اشتغلوا أكثر على الحوار بالتحديد، الذي جاء «مدرسياً» مفتعلاً في كثير من الأحيان، وبالطبع لو اشتغلوا أكثر مع الممثلين، خاصة «المحترفين» الذين كانوا أسوأ ما في الفيلم!

> فيلم نبيل، وشجاع، وثوري في الشكل والمضمون

«يوم الدين» مبني على قالب «فيلم الطريق» الأميركي، وهو متأثر بالتحديد باثنين من أعمال ديفيد لينش، هما «الرجل الفيل» Elephant Man و«القصة المباشرة» The Straight Story. الأول حول شخص مشوّه منبوذ يعامل بشكل لا إنساني وفي أحد المشاهد يصرخ، مثل بشاي، في الجمع المحتشد حوله: «أنا إنسان». والثاني حول رجل عجوز يعود إلى ديار له لزيارة أخيه المريض على متن عربة مضحكة تماثل رحلة بشاي على متن عربة «الكارو» التي يجرها حمار. ومن الغريب أن لينش اقتبس كلا الفيلمين عن قصتين واقعيتين! لكن الفارق بين «يوم الدين» و«الرجل الفيل» و«القصة المباشرة» يكمن في قدر الحرفية والاهتمام بالتفاصيل، وهي شروط أي عمل فني عظيم.

«يوم الدين»: «متروبوليس أمبير صوفيل» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/204080

من الفيلم

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 6 أيار 2019 العدد 3750

صورة وخبر

بينما تنشط الحملات التي يطلقها شباب غزة لجمع المساعدات من أجل تحضير السلال الرمضانية لتوزيعها على فقراء القطاع مع حلول شهر الصوم، جاء رمضان القطاع مغمّساً بالدم في ظلّ القصف الإسرائيلي الذي أودى بحياة العديد من الشهداء على رأسهم الطفلة صبا محمود أبو عرار ذات العام اليتيم، ووالدتها الحامل. وفي القدس، بدأ الفلسطينيون (الصورة) يستعدّون لرمضان بشراء المصابيح والحاجيات المرتبطة بهذه المناسبة (أ ف ب ـ أحمد غربالي)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

باب نفسي

مَنْ يَتَوَهَّمْ أنّ هذا الباب (البابَ الذي لي)
مُغلَق
لا يُعَذِّبْ نفسَهُ ويَقرع!
البابُ، كلُّ بابٍ فيَّ ولي،
مفتوحٌ لِمَنْ جاءهُ مِنْ بابٍ مفتوح.
حِكمةُ الأَقدَمين تقول:
«مَنْ يَقرع يُفتَح له»
أمّا حِكمتي فَ :
«إنْ لم تَرَ البابَ المفتوحَ مفتوحاً، فإيّاكَ أنْ
تَغلطَ وتَقرع!
وقبلَ أن تُعَذِّبَ نفسكَ بالوصولِ إلى هذا
المأوى
عُد مِنْ حيثُ أتيتْ
وجَرِّبْ أنْ تَفتحَ بابَ مَتاهتِك! ...».

2018/1/14

مؤتمر في سنّ الفيل: التطبيع يبدأ من المدرسة

ضمن الجهود الرامية إلى وضع «مناهج تعليم مقاومة للعدو الصهيوني»، تقيم حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان و«اللقاء الوطني ضد التطبيع» مؤتمراً يحمل عنوان «التطبيع في التربية والتعليم في لبنان: واقع الحال وسبُل المواجهة». المؤتمر الذي يُقام في 17 أيار (مايو) في «المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية» (الجامعة اللبنانية ـ سن الفيل) يشتمل على دراسات متخصّصة في محتوى مناهج التعليم في لبنان، ووسائط التنشئة الاجتماعية وأدوارها في وعي الخطر الصهيوني، فضلاً عن آخر التطوّرات بشأن العريضة من أجل مناهضة التطبيع في التربية والتعليم.

«التطبيع في التربية والتعليم في لبنان»: 17 أيار (مايو) 9:30 صباحاً حتى 18:30 مساء ـ الجامعة اللبنانية (سن الفيل)

المسيحية المشرقية... وجوه كثيرة

«المسيحية المشرقية في تعدد حضورها ووجوهها» هو عنوان ندوة تقيمها «مركزية مسيحيي الشرق» في مناسبة صدور كتابها حول أعمال ومقررات مؤتمرها الرابع. الندوة التي تبحث في مختلف وجوه المسيحية المشرقية وخصوصيتها وتجلياتها، تُقام يوم الاثنين 13 أيار (مايو) في قاعة المحاضرات في مبنى بلدية الجديدة ـ البوشرية ـ السدّ، وتشهد مشاركة كلّ من: راعي أبرشية بيروت المارونية المطران بولس مطر، ونائب رئيس مجلس النواب اللبناني إيلي الفرزلي (الصورة)، والكاتب ليون ذكي رئيس «مجلس الأعمال السوري الأرميني».

«المسيحية المشرقية في تعدد حضورها ووجوهها»: 13 أيار (س: 18:00) ـ قاعة المحاضرات في مبنى بلدية الجديدة ـ البوشرية ـ السدّ

بترا سرحال... ومضات ذاكرة في بيروت

بعد عرضها «لا يتضمنه دماء» (2016) الذي رصد الحزن أمام جسد ميت، تعود الفنانة والمخرجة والكوريغراف بترا سرحال (الصورة) لتقدّم عرضاً جديداً يحمل عنوان «تويوتا89» (كتابتها وأداؤها وإخراجها) في «الهنغار - أمم للتوثيق والأبحاث» (حارة حريك ـ أوتستراد الغبيري) ابتداءً من 17 أيار (مايو). يرتكز العرض إلى شذرات ومحطات من لحظات سياسية وجسدية وزمنية في بيروت، مسائلاً فنّ الكوريغرافيا بوسائط اللغة والحسّ والخيال الجمعي. تسعى بترا سرحال في عملها إلى البحث عن لغات جديدة في الكوريغرافيا، حيث يؤدي صوت المؤدية وجسد الجمهور والسينوغرافيا المحيطة، دوراً في خلق اللحظة الحية والفريدة لكل عرض. إنّه مشروع يحدث في الظلمة كي يسمح للجمهور باستخدام خياله وحواسه بالكامل. العرض الأدائي هو تجربة شخصية لكل إنسان للتركيز على دور الفرد في الخلق وطرح فكرة موت المؤلف عند تقديم العمل في إشارة إلى أطروحة رولان بارت الشهيرة.

«لا يتضمنه دماء»: من 17 إلى 26 أيار (مايو) ـ «الهنغار - أمم للتوثيق والأبحاث» (حارة حريك ـ أوتستراد الغبيري ـ بيروت)

تلفزيون لبنان: الموظفون يصعّدون

يتجه معدّو ومقدمو البرامج التي أوقفها وزير الإعلام جمال الجراح (الصورة) في «تلفزيون لبنان» خلال شهر رمضان ـ وينوي الاستغناء عنها بعده ـ إلى رفع شكوى إلى مجلس شورى الدولة بسبب عدم إعلامهم قبل ثلاثة أشهر عن نية الاستغناء عن برامجهم، ما ألحق الضرر المعنوي والمادي بهم، وأظهرهم بمظهر المطرودين من عملهم، وهم واظبوا على ملء الشاشة الصغيرة الوطنية بمئات الحلقات في الظروف الإدارية الصعبة التي مرت بها المؤسسة خلال السنوات الثلاث الماضية، حين لم يكن هناك مجلس إدارة ولا حتى مدير عام. وقد وضع هؤلاء قضيتهم في عهدة رئيس الحكومة الذي ينتمي الوزير الجراح إلى فريقه السياسي قبل الانطلاق بها إلى مجلس شورى الدولة.

الأخبار
الاثنين 6 أيار 2019 العدد 55
Lundi 6 Mai 2019 no55

رأس المال

في العدد

02
فيفيان عقيقي
كيف يمكن للموازنة أن تعالج أزمة ميزان المدفوعات؟

04
محمد بزيع
شروط صندوق النقد رافعة اللامساواة في الدول النامية

04
علي هاشم
أزمة مالية عامّة أم أزمة نموذج اقتصادي

06
مايكل روبرتس
«الرأسمالية في لحظة حسّاسة»

08
غسان ديبة
معركة العمّال ضد الموازنة وسياسة الانكماش

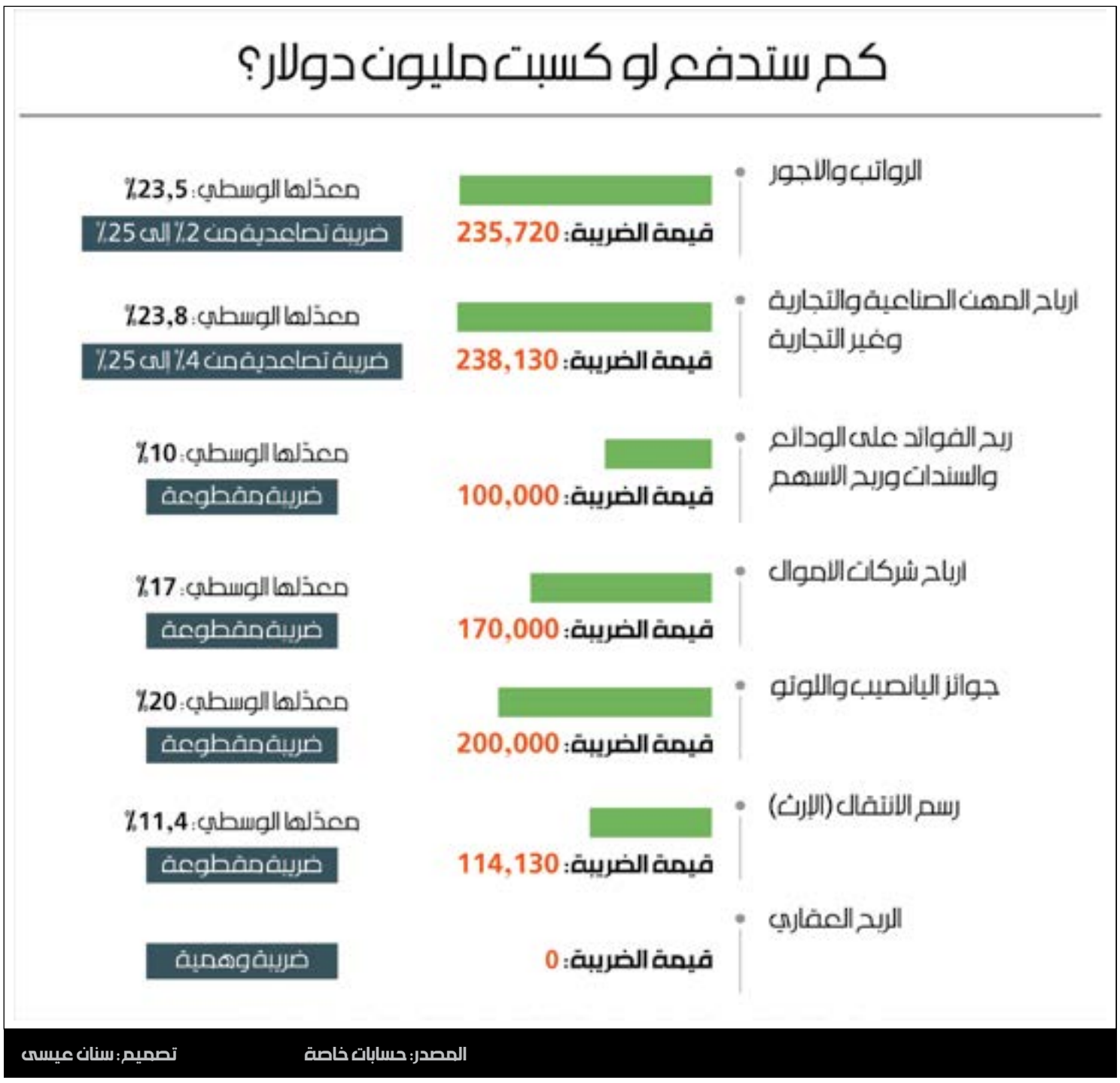

الضريبة على الأجور أعلى من الضريبة على اللوتو!

نعرف أن الضريبة المفروضة على الأجور أو أرباح المهن الحرّة أو شركات الأشخاص هي أعلى من الضريبة المفروضة على ربح الفوائد وسندات الدَّيْن والأسهم والمضاربات العقارية. ولكن هل سيكون مفاجئاً إذا علمنا أنها أعلى حتّى من الضريبة على جوائز اللوتو أو الميراث؟ هذا ما تبيّنه مقارنة معدّلات الضريبة وقيمها، وفقاً لفرضية تحقيق دخل سنوي صافٍ خاضع للضريبة بقيمة مليون دولار من مصادر مختلفة

يقاس كلّ نظام ضريبي بدرجة عدالته الاجتماعية وكفاءته الاقتصادية. ولكن النظام المُعتمد في لبنان يفتقد إلى الأمرين معاً. فهو غير عادل، يساهم في تركيز الدخل والثروة لدى أقلّية محظية. وفي الوقت نفسه، هو غير كفوء، يشجّع على تكديس الدخول العالية في المصارف أو في الخارج أو توظيفها في المضاربات المالية والعقارية، ومراكمة المزيد من الثروات الشخصية من دون أي مقابل حقيقي، لا عمل ولا إنتاج ولا ابتكار ولا مخاطرة.

على الرغم من الإقرار الواسع بهذا الدور السلبي الذي يلعبه النظام الضريبي اللبناني، إلّا أن مشروع موازنة عام 2019 لا يفعل شيئاً سوى ترسيخه وزيادة حدّة التفاوتات واللامساواة التي يخلّفها. وفي هذا السياق، وافق مجلس الوزراء على التعديلات الضريبية التي اقترحها وزير المال، ولا سيّما رفع معدّل الضريبة التصاعدية على الرواتب والأجور وأرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية، عبر إضافة شطر جديد على الدخل السنوي الصافي الذي يفوق 150 ألف دولار، وإخضاعه لمعدّل ضريبة بنسبة 25%.

قد تبدو هذه التعديلات صائبة، كونها تستهدف أصحاب الدخل العالي، وهم قلّة قليلة جدّاً، إلّا أن مجلس الوزراء لم يوافق على اقتراحات من خارج المشروع المطروح، طرحت إخضاع أرباح شركات الأموال (الشركات المُساهمة والمحدودة المسؤولية والشركات القابضة) للمعدّلات التصاعدية نفسها، ونشب خلاف كبير على الاقتراح الرامي لرفع الضريبة على ربح الفوائد من 7% إلى 10%.

سنستخدم فرضية تحقيق دخل سنوي صافٍ خاضع للضريبة بقيمة مليون دولار، لنبيّن كيف أن النظام الضريبي في لبنان سيعاقبك في العمل والإنتاج وريادة الأعمال والإبداع وسيكافئك في الريع والمضاربات والربح السهل والسريع والمضمون. ويجدر عدم التعامل مع هذه الفرضية إلّا بوصفها أداة قياس بسيطة وسهلة لمقارنة مستوى الضغط الضريبي بين مصدر دخل وآخر، ولذلك سنتجاهل التفاوتات الهائلة في توزيع الدخل عموماً، وكذلك سنتجاهل الإعفاءات والاستثناءات الضريبية التي تحظى بها دخول معيّنة أو شرائح من هذه الدخول، بشكل دائم أو مؤقّت.

ما علينا معرفته أوّلاً، أن معدّلات الضريبة وقيمتها تختلف باختلاف مصدر الدخل، إذ يقوم النظام الضريبي اللبناني على ضرائب نوعية مُتعدّدة تميّز بين مصدر وآخر وتفرض معدّلات متفاوتة وتمنح إعفاءات واستثناءات واسعة لهذا وذاك، على عكس الأنظمة الضريبية في الكثير من دول العالم التي تقوم على ضريبة تصاعدية واحدة على الدخل المُجمّع، أياً كان مصدره، الأجر أو الربح أو الفائدة أو الريع أو الهبة.

والآن لنُجِب على السؤال المطروح: كم ستدفع ضريبة إذا ربحت المليون الدولار؟

1- إذا كان المليون دولار يمثّل مجموع الأجور الصافية في هذا العام، بعد تنزيل الإعفاءات العائلية وغيرها، فسيخضع لضريبة تصاعدية (إذا أُقرّت التعديلات المُقترحة في مشروع الموازنة)، يبلغ معدّلها الوسطي 23,5%، وسيتمّ اقتطاع نحو 235 ألفاً و720 دولاراً من الأجر، بالمقارنة مع 193 ألفاً و220 دولاراً، أي نحو 19,3% قبل التعديلات، أي بزيادة نسبتها 22%.

2- أمّا إذا كان هذا المليون يمثّل مجموع الإيرادات السنوية الخاضعة للضريبة لصاحب شركة فردية أو مشروع عائلي أو مهنة حرّة أو تجارة صغيرة أو حرفة... فسيخضع أيضاً لضريبة تصاعدية، وسيرتفع معدّلها الوسطي في مشروع الموازنة إلى 23,8%، وسيتمّ اقتطاع 238 ألفاً و130 دولاراً، بالمقارنة مع 204 آلاف و130 دولاراً، أي نحو 20,4% في الوضع الراهن قبل التعديل، بزيادة نسبتها 16,6%.

3- وإذا كان مصدر المليون هو مجموع الربح السنوي المُحقّق من الفوائد على الودائع أو سندات الدَّيْن أو من ملكيّة الأسهم في شركات الأموال وغيرها، فلن يُقتطع منه إلا 70 ألف دولار، بمعدل 7% مقطوعة. وهناك خلاف في مجلس الوزراء على رفع المعدّل على ربح الفوائد حصراً إلى 10%، ولكن حتى لو تمّت الموافقة على هذا التعديل، فلن يتمّ اقتطاع سوى 100 ألف دولار، أي ستبقى قيمة الضريبة على ربح الفوائد تشكّل نحو 42% فقط من قيمة الضريبة على الرواتب والأجور وأرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية.

4- وإذا كان مصدر المليون ربحاً من بيع أرض أو شقة، فلن تدفع عليه أي ضريبة فعلية، إذ إن الضريبة المفروضة على ربح البيوعات العقارية تبقى وهمية في ظلّ طريقة احتسابها والإعفاءات والتنزيلات الواسعة التي تنطوي عليها والثغرات القانونية التي تسمح بتفادي تسديد هذه الضريبة.

5- لنفترض أن المليون لم يأتِ من أيّ عمل أو استثمار أو ملكية، بل هو القيمة الصافية من جائزة اللوتو أو اليانصيب. في هذه الحالة، ستدفع ضريبة بمعدّل مقطوع 20%، أي ما قيمته 200 ألف دولار، وهذه القيمة أدنى من الضريبة على الأجور وأرباح المهن.

6- وأخيراً، لنفترض أن المليون هو الربح الصافي لمصرف أو شركة تأمين أو شركة استيراد... أو أنه ربح شركة «سوليدير» مثلاً، فسيخضع لضريبة مقطوعة بمعدّل 17%، ولن يتمّ تسديد سوى 170 ألف دولار عليه.

لا شكّ ان عجز المالية العامّة وارتفاع المديونية هما من المشكلات الرئيسة التي يعاني منها لبنان. إلّا ان الازمة الراهنة التي اجبرت القوى السياسية على التحرّك الان وطرح برامجها للتفشّف، تتمثّل بعجز ميزان المدفوعات، او بمعنى اكثر وضوحاً، تتمثّل الازمة بـ«نقص الدولارات التي يحتاجها لبنان لتسديد المطلوبات المُترتبة عليه للخارج، ولا سيّما دفع فاتورة استيراد السلع التي تُستهلك محلّيًا بما فيها المواد الغذائية والادوية. وكذلك تسديد فواتير خدمات الاتصالات والإنترنت والموادّ الخاصة التي تصدر بالدولار». وفقَ شروحات شربل نحاس، الاقتصادي ووزير الاتصالات والعمل في حكومتين سابقتين. وفقاً لهذه الشروحات يؤدّي «نقص الدولارات إلى رفع كلفة تامينها، إمّا من خلال رفع معدّل الفائدة، وإمّا من خلال ما نشهده من ارتفاع عمليات بيع للدولار ضمن هوامش اعلى من سعر التثبيت، وصلت إلى 1530 ليرة مقابل الدولار الواحد. وهو ما سيؤثر حكماً على كلّ الذين يحصّلون دخلهم بالليرة اللبنانية، وسيضطرون لإنفاق مدّخراتهم للتمكّن من تمويل استهلاكهم، او التخلّي عن جزء منه. وبالتالي سيتراجع مستوى «معيشتهم، وسيُدفعون إلى الهجرة بحثاً عن تحسين ظروف عيشهم عملياً. يُعبّر ميزان المدفوعات عن صافي الاموال التي تدخل إلى لبنان وتخرج منه، مهما كان نوع العملة او النشاط او الصفة. وبالتالي إذا سجّل عجزاً فهذا معناه ان كمّية الاموال الخارجة اكبر من الداخلة والعكس صحيح. ففي عام 2018، سجّل ميزان المدفوعات عجزاً قياسياً هو الاعلى منذ الاستقلال، بلغت قيمته 6.04 مليار دولار، اي اكثر بنحو ثلاث مرّات من العجز المُسجّل عام 2017. وفي المقابل، لم تنظّم ودائع غير المقيمين خلال الفترة نفسها، سوى بقيمة 3.9 مليار دولار، اي اقل بنحو مرّة ونصف المرّة من العجز المُسجّل في ميزان المدفوعات. ينطوي هذا العجز المتواصل منذ عام 2011 على خطورة كبيرة بإجماع الاقتصاديين والمصرفيين. إذ يؤدّي إلى استنزاف احتياطات العملات الاجنبية لدى مصرف لبنان. وبالتالي يزيد الضغوط على سعر صرف الليرة ويهدّد بانخفاض قيمتها. وهذا ما يحيي المخاوف الكامنة في ذاكرة الجميع من تكرار مأساة انهيار الليرة وانفلات «غول» التضخّم بين منتصف ثمانينيات القرن الماضي وبداية التسعينيات

في هذا السياق، تجري مناقشة مشروع موازنة 2019 تحت ضغط العجز المتنامي في ميزان المدفوعات. إلّا انها تذهب للتعامل مع العوارض بدلاً من الاسباب. وتطرح التقشّف في الإنفاق بوصفه الوصفة الوحيدة لخفض العجز في المالية العامّة. وتقليص القدرة الشرائية لفئات الدخل المتوسّط للحدّ من تنامي الاستهلاك والاستيراد. ويجري تقديم كلّ ذلك على انه من شروط «سيدر» لفكّ اقفال التمويل الموعود من الخارج. وبالتالي ضخّ المزيد من الدولارات المطلوبة لاستمرار النموذج الاقتصادي القائم. عبر الحصول على المزيد من القروض الخارجية وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في عقود الشراكة مع القطاع الخاص

فيفيان عقيقي

كيف يمكن للموازنة أن تعالج أزمة ميزان المدفوعات؟

المقاربتان الشائعتان
هل الأزمة في القطاع العام أم في القطاع الخاص؟

هناك مقاربتان شائعتان لحلّ أزمة ميزان المدفوعات، وفق ما يشرح أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية البر داغر:

◄ المقاربة الأولى، التي يتبنّاها صندوق النقد الدولي منذ الثمانينيات، ترى أن عجز ميزان المدفوعات ناجم عن الإنفاق العام وتخطّيه لمجمل الإيرادات التي تحصّلها الحكومة، ما يرتّب عجزاً في المالية العامّة مصدره تنامي الإنفاق على الأجور والمشتريات والعقود والاستثمارات العامّة، فيتمّ تمويل هذا العجز عبر طبع المزيد من العملة، وبالتالي زيادة الطلب الاستهلاكي. هذا الطلب يُلبّى عادة من الإنتاج المحلّي ومن الاستيراد، فإذا تخطّت قيمة الواردات قيمة الصادرات، سيظهر العجز التجاري، وإذا كانت التدفّقات المالية، مثل الاستثمارات الأجنبية أو التحويلات، غير كافية لتغطية هذا العجز في ميزان التجارة الخارجية، سيظهر العجز في ميزان المدفوعات، ويبدأ النزف في احتياطات العملات الأجنبية... لذلك يطرح أصحاب هذه المقاربة تخفيض العجز في الموازنة كشرط لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عبر تقليص حاجة الدولة إلى تمويل بالعملات الأجنبية، وتقليص مساهمتها في زيادة عرض النقود ودعم الطلب الاستهلاكي لتخفيض فاتورة الاستيراد.

◄ المقاربة الثانية، وفق داغر، لا ترى في عجز المالية العامّة أمراً سيئاً بالمطلق، بل شرطاً لتحريك عجلة الإنتاج والعمل والنشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام، أي عرض المزيد من النقود لزيادة الطلب، وبالتالي الاستهلاك والاستثمار. ووفقاً لهذه المقاربة يُفترض توجيه الإنفاق العام نحو الإنتاج المحلّي لتلبية الاستهلاك الداخلي، ونحو القطاعات المُنتجة للسلع والخدمات القابلة للتصدير لتفادي العجز في الميزان التجاري أو التقليل منه، ونحو تعزيز البنية التحتية لجذب الاستثمارات الأجنبية والسيّاح، وهو ما يضمن فائضاً في ميزان المدفوعات، أي تأمين حاجة الاقتصاد إلى العملات الأجنبية.

ويقول داغر في هذا الإطار، إن «دور الموازنة ليس محصوراً فقط في الإنفاق وجباية الإيرادات، ولا يجدر أن يتحوّل الهدف منها إلى هدف محاسبي مجرّد، إذ لا يوجد ما يمنع من تضمين الموازنة إجراءات ضريبية واستحداث نفقات فيها، تساهم في الحدّ من عجز ميزان المدفوعات، بوصفه المشكلة الداهمة راهناً. ولذلك يفترض في الموازنة أن تحدّد قبل أي شيء آخر مصدر هذه المشكلة وتقترح طريقة للتعامل معها، تقوم على تقدير حصّة كلّ من الدولة والقطاع الخاص في زيادة الاستيراد، واتخاذ إجراءات هادفة ومناسبة لزيادة الإنتاج وتخفيض العجز التجاري».

في الواقع، تبيّن الحسابات القومية لعام 2017، والصادرة مؤخّراً عن إدارة الإحصاء المركزي، أن الإنفاق الاستهلاكي (العام والخاص) يبلغ 105% من مجمل الناتج المحلّي. وتتشكّل النسبة الأكبر منه (91,9%) من استهلاك القطاع الخاص (أي الإنفاق النهائي للأسر)، في مقابل 13,1% للاستهلاك الحكومي. إلى ذلك، يبلغ عجز الحساب الجاري (ميزان تعاملات المقيمين مع غير المقيمين) أكثر من ربع مجمل الناتج المحلّي، ويعدّ استيراد السلع والخدمات المصدر الرئيس لهذا العجز إزاء الخارج والباب الأوّل لنزف العملات الأجنبية، وهو يشكّل 48,6% من الناتج المحلّي وفقاً للإحصاء المركزي، يليه مدفوعات الفائدة على القروض والودائع لغير المقيمين، وتحويلات العمّال الأجانب، وإنفاق اللبنانيين على السياحة في الخارج... في المقابل، لا تشكّل صادرات السلع والخدمات سوى 23,9% من الناتج المحلّي، وتعدّ مصدر التمويل الأوّل للعجز في الحساب الخارجي، تليها تحويلات اللبنانيين المهاجرين، وودائع غير المقيمين والقروض الخارجية.

6,04
مليار دولار هو العجز المسجّل في ميزان المدفوعات خلال 2018 وهو أكثر ثلاث مرّات من العجز في 2017

أي إجراءات ممكنة
تخفيض العجز المالي أم زيادة الإنتاج وتخفيض الاستيراد؟

منصور بطيش

تخفيض اسعار الفائدة وفرض رسم جمركي موقّت ولجم التهريب والتهرّب الضريبي

يقول وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش إن «على الموازنة أن تلحظ سلسلة إجراءات لخفض العجز في ميزان المدفوعات والحدّ من خروج العملات الأجنبية، عبر توزيع الأعباء والأكلاف بشكل هادف وعدم حصر الإجراءات برواتب العاملين والمصارف فقط. وذلك من خلال:

1- فرض رسم مؤقّت بنسبة 3% على كلّ المستوردات، باستثناء المواد الأساسية والأولية، لخفض عجز الميزان التجاري بنحو 500 مليون دولار، على أن يُحوّل نصف هذه القيمة إلى الخزينة لزيادة الإيرادات، وتخصيص النصف الثاني لدعم الإنتاج المحلّي وتمكينه من منافسة السلع المستوردة عند إزالة الرسم.

2- إعادة النظر في الدعم غير المجدي، وتوجيه القروض الاستثمارية المدعومة نحو القطاعات المُنتجة، ومراقبة كيفية صرفها والجهات المستفيدة منها عكس ما هو الواقع اليوم.

3- خفض أسعار الفائدة التي ترفع كلفة الاستثمار من جهة، وتساهم في عجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى، وذلك عبر نزف العملات الأجنبية من خلال الفائدة التي تُدفع على ودائع غير المقيمين (35 مليار دولار)، وعلى القروض من المؤسّسات غير المقيمة (7 مليارات دولار) ويجري تحويلها إلى الخارج، إذ يصل مجموع هذه الفوائد إلى أكثر من 1.5 مليار دولار.

4- لجم التهرّب الضريبي المُقدّر بنحو 1,7 مليار دولار من خلال إلغاء الإعفاءات والتخفيضات للمتخلّفين عن دفع الضريبة، واعتماد الضرائب التصاعدية على الأرباح والريع العقاري، وتحسين جباية ضريبة الدخل على الأرباح. وتخفيض الحدّ الأدنى للخضوع لضريبة القيمة المُضافة على الشركات من 100 مليون إلى 50 مليون ليرة».

جاد شعبان

إعادة جدولة الديون ورفع الضريبة على الفوائد ودعم الاستثمارات المُنتجة

بدوره، يشير أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت جاد شعبان إلى أن «الموازنة يجب أن تتضمّن خطواتٍ تنهض بالاقتصاد لتخفيض عجز ميزان المدفوعات ومعالجة مصادره، حتى لو بقي هناك عجز مالي، ولذلك يجب توجيه الإنفاق إلى القطاعات الإنتاجية والخدمات الأساسية من دون المسّ بالأجور والتقديمات، وذلك من خلال:

1- تخفيض كلفة خدمة الدَّيْن عبر إعادة جدولة الديون ذات الفوائد المرتفعة بفائدة 1%، أو صفر بالمئة لمدّة معيّنة أسوة بما حصل في أعقاب مؤتمر «باريس 2»، ما يخفّض كلفة الاستدانة عموماً ويحفّز الاستثمار.

2- رفع الضريبة على أرباح الفوائد إلى 10% أو أكثر، لتقليص قيمة الفوائد التي تُدفع للخارج وتؤدّي إلى زيادة النزف في العملات الأجنبية. وتبيّن دراسة أجرتها الجامعة الأميركية أن زيادة الضريبة إلى 10% تؤدّي إلى خروج 0,1% من الودائع فقط، كون معظم الودائع هي هيكلية ولم تخرج من النظام المصرفي المحلّي على الرغم من كلّ الخضّات المالية والأمنية التي مرّت على لبنان، نظراً إلى معدّلات الفائدة الممنوحة في القطاع المصرفي المحلي والتي تتخطّى المعدّلات في أوروبا حيث لا تتجاوز نسبة 0,5% أو 1%.

3- دعم الاستثمارات في الصناعات التحويلية والزراعة والاقتصاد الرقمي والبيئة والطاقة المستدامة عبر إعطائها تحفيزات ضريبية وتخفيضات في الرسوم وإقرار التغطية الصحّية الشاملة، وهو ما يخفّض تكاليف الإنتاج ويزيد التنافسية والقدرة على التصدير».

منير راشد

إنشاء صندوق للتقاعد وإعادة هيكلة القطاع العام وتقليص العمالة الأجنبية

في المقابل، يقول الخبير السابق في صندوق النقد الدولي، والأستاذ في الجامعة اللبنانية الأميركية، منير راشد إن «عجز المالية العامّة يؤدّي حكماً إلى ترتيب عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. لذلك على الموازنة أن تخفّض عجز المالية كمدخل لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات، من خلال:

1- إنشاء صندوق التقاعد لتحوّل إليه الاقتطاعات الشهرية من رواتب موظّفي القطاع العام والأسلاك العسكرية، واستثمارها بشكل مهني لتمويل كلفة معاشات التقاعد، وذلك بدلاً من تحويل هذه الاقتطاعات كإيرادات إلى الخزينة، كما يجري راهناً، وإنفاقها في غير وجهتها الفعلية، وترتيب إنفاق كبير لتغطية معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة وتبلغ 1,8 مليار دولار حالياً.

2- ترشيد النفقات والإيرادات من خلال إعادة هيكلة القطاع العام وتنظيم ساعات العمل الإضافية وتقليل النفقات غير الضرورية وزيادة التحصيل الضريبي.

3- استهداف مصادر نزف العملات الأجنبية ومصادر استقطابها، كتشديد شروط التعاقد مع عمّال أجانب لصالح استقطاب عمّال لبنانيين، خصوصاً أن الثقافة تتغيّر ونجد اليوم لبنانيين يعملون في نشاطات لم يكونوا يمارسونها سابقاً، وهو ما يخفّف من حجم الأموال التي تخرج من خلال تحويلات العمّال الأجانب. فضلاً عن استهداف الكهرباء والاعتماد على مصادر أرخص من المحروقات لخفض العجز التجاري، وتحسين البنية التحتية بما يساعد في تطوير الاقتصاد وبيئة الاستثمار والخدمات الاستشارية والهندسية التي يمكن للبنان أن يصدّرها إلى الخارج، وكذلك تشجيع السياحة».

رسم بياني

كيف تشكّل عجز ميزان المدفوعات؟

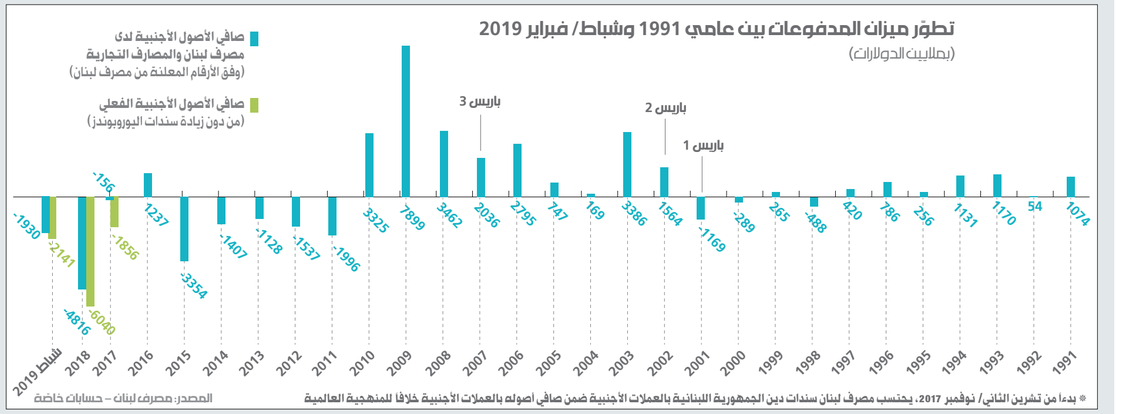

على مدار سنوات طويلة كان يجري تأمين الدولارات المطلوبة لتمويل تنامي الاستيراد من خلال تحويلات المهاجرين اللبنانيين، التي بلغت 38 مليار بين عامي 1993 و2017، أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تركّزت في القطاعين العقاري والمصرفي، وبلغ مخزونها في نهاية 2017 نحو 63,7 مليار دولار. طوال الفترة السابقة كان حجم الأموال الذي يدخل لبنان أكبر من حجم الأموال الذي يخرج منه، وهو ما تُرجم بفوائض متواصلة في ميزان المدفوعات وصلت قيمتها التراكمية إلى 25,4 مليار دولار بين عامي 2002 و2010. لكن منذ عام 2011، انقلبت المعادلة رأساً على عقب، وبات ميزان المدفوعات في حالة عجز دائم لسنوات مُتتالية مُستمرّة حتى الآن، وهي المرّة الأولى التي يشهد فيها لبنان مثل هذه الحالة منذ الاستقلال. فنتيجة تدهور الإنتاج المحلّي وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط وانفجار الصراعات في المنطقة وتزايد الإنفاق العسكري، ولا سيّما في دول الخليج حيث يتركّز جزء مهمّ من العمالة اللبنانية المُهاجرة، تراجع صافي التحويلات والاستثمارات الأجنبية والتدفّقات المالية، وباتت الأموال التي تدخل لبنان أقل من الأموال التي تخرج منه، ولم تعد تكفي لسدّ العجز في ميزان حسابات لبنان مع الخارج. وفي الحصيلة، بلغت القيمة التراكمية لعجز ميزان المدفوعات نحو 16,1 مليار دولار بين عامي 2011 و2018، وهو ما يشكّل نحو 63,4% من مجمل الفوائض المُحقّقة خلال الفترة السابقة، وتفيد المؤشرات أن هذا النزف سيتواصل هذا العام، وهو بات يشكّل مصدر تهديد كبير لسعر صرف الليرة.

اقتصاد السوء

العمّال ينقذون المصارف!

محمد زبيب

القصّة نفسها تتكرّر في كل زمان ومكان في هذا العالم، حيث تُجبَر الطبقة العاملة على بذل المزيد من التضحيات لتسديد كلفة إنقاذ المصارف وحماية الودائع المكدّسة لديها وتأمين أرباحها الطائلة. تقول القصّة ببساطة إننا إذا رفضنا ذلك، ولم نقبل بأجور أقل لنموّل أرباحاً أكثر، فستضمحل الاستثمارات وتهرب الرساميل وتنأى عنّا وتتركنا وحدنا نواجه مصيرنا القاتم.

تجد هذه القصّة صداها الواسع في لبنان اليوم، وتكاد تكون القصة الوحيدة التي يدور حولها مشروع موازنة عام 2019. فقد نجحت الحملة الإعلامية، التي استبقت طرح هذا المشروع على مجلس الوزراء، بصرف الأنظار كلّياً عن مصادر الأزمة البنيوية التاريخية التي يعانيها المجتمع اللبناني، والكامنة أصلاً في الاقتصاد السياسي، وحوّلتها ببراعة لافتة ومدهشة الى أزمة في المالية العامّة، مصدرها فساد السياسيين وإسرافهم بإنفاق المال العام وحشر أتباعهم في وظائف مدنيّة الإنتاجية في القطاع العام وتضخيم فاتورة الأجور ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية، ولا سيّما بعد تنفيذ سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، التي أقرّها مجلس النواب في عام 2017 بعد تجميدها منذ عام 1998، أي لمدّة 20 سنة متتالية (وتجميد الأجور في القطاع الخاص أيضاً في الفترة 1996 - 2012).

هذه القصّة قديمة، وتستمدّ قوّتها وانتشارها من بساطتها أوّلاً، ومن تاريخها النظري والعملي الطويل، الذي ينتقل من تجربة الى أخرى ومن ظروف الى أخرى، ويقدّم وصفة وحيدة تدعو إلى العلاج بالتقشّف، أي «تعديل» المؤشّرات والعوامل، عبر تخفيض الأجور والأسعار والإنفاق العام، بحجّة أن ذلك سيعيد جاذبية الاقتصاد وتنافسيته، كون الدولة ستُرسل بتقشّفها رسالة واضحة إلى القطاع الخاص أنها لن تنافسه على التمويل المُتاح، وبالتالي ستخفض عجزها المالي وحاجتها إلى الاستدانة.

تنطلق هذه القصّة من أن النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة الدخل وتوزيعه، هي أهداف مشروطة بمدى جاذبية أي اقتصاد رأسمالي للاستثمارات الخاصة وقدرته على تكوين المدّخرات، وبالتالي مساهمته في دعم تراكم رأس المال اللانهائي. ويعدّ خفض الضرائب على الثروة والأرباح في مقدّمة عناصر الجاذبية المُقترحة، لأنه ليس هناك مكان للأثرياء، الذين يملكون رأس المال، أفضل من «الجنّات الضريبية» و«الملاذات الآمنة»، ومن ثمّ كلّما كنّا مستعدين لتمويل زيادة أرباح هؤلاء، فإننا سنحظى في المقابل بالبحبوحة، ولو كانت حصّة الأكثرية منها مجرّد فتات، فما يجدر أن نتذكّره دائماً أن المصلحة العامّة في الرأسمالية، وفق التفسير الليبرالي النظري والقانوني، تكمن في المحافظة على نمو الأرباح بأطّرادٍ وإلّا سيقع الاقتصاد برمّته في مشكلة وسيقع المجتمع في خسارة، ولذلك، علينا أن نقبل بأن تستمر الأرباح في النمو حتى ولو اضطرّنا ذلك إلى خسارة في الأجور وشبه الأجور. فمصلحة رأس المال بوصفها مصلحة عامّة تعلو المصلحة الفئوية الخاصة للطبقة العاملة، ولو كانت تشكل أكبر فئات المجتمع. فمن أجل مصلحة الجميع، على العمّال دائماً أن يتحمّلوا الخسارة، لا الرأسماليين.

إلّا أن المشكلة التي تواجهها هذه النظرية تكمن في أن الاعتماد على ضرائب مخفضة على الثروة والملكية والدخل يقلّص الحيّز المالي المُمكن لزيادة إيرادات الدولة، وبالتالي يفقدها القدرة على التحرّك في وقت الأزمات والاضطرابات، فضلاً عن أنه يساهم مساهمة فعّالة في تعميق اللامساواة في توزيع الدخل، التي تعدّ من أهم المعضلات التي تواجهها الرأسمالية في العالم، حيث يهدّد فقدان الوظائف وارتفاع البطالة وانخفاض الأجور والإحلال التكنولوجي في العمل، إلى تراجع القدرة على استهلاك المزيد من السلع والخدمات، وبالتالي تتراجع كمّية العمل المطلوب وقيمته لإنتاجها، وهو ما يهدّد نمو الأرباح التي تأتي في الحصيلة من ناتج العمل نفسه.

في التجربة اللبنانية، لجأت الحكومة، اعتباراً من عام 1994، إلى دعم الاستثمار في البلد الخارج للتوّ من حرب مدمّرة استغرقت 15 عاماً، عبر سياسات ضريبية تتّسم بالمغالاة قياساً إلى تجارب بلدان أخرى، فقد جرى إعفاء أرباح الفوائد من أي ضريبة حتّى عام 2002، ولم تخضع لاحقاً إلّا لمعدّل ضريبة نسبته 5%، تمّ رفعه قبل عامين إلى 7% ويتمّ اقتراح رفعه حالياً إلى 10%. وبالتالي سيبقى منخفضاً جداً وادنى بكثير من معدّلات الضريبة على أرباح الشركات والمهن والأجور. كما جرى إعفاء الريع العقاري من أي عبء ضريبي حتى الآن، وجرى تخفيض الضريبة على توزيع أنصبة الأرباح على المساهمين وأرباح المضاربات على الأسهم الى معدّل مقطوع يبلغ 10%.

هذه السياسة الضريبية التحفيزية، ترافقت مع سياسة تثبيت سعر صرف الليرة في اقتصاد مدولر وأسعار فوائد سخية، ما أدّى إلى انفجار مشكلة العجز المالي في بلد مثقل بالحرب وكلفة إعادة الإعمار والنهوض بالمجتمع والاقتصاد المنكوبين. فبين عامي 1993 و1997، سارت ثلاثة مؤشّرات معاً لتتشكّل بداية الأزمة التي يواجهها المجتمع اللبناني اليوم، إذ ارتفع العجز المالي من 8% إلى 24% من مجمل الناتج المحلّي، وقفز الدَّيْن الحكومي من 46% إلى 100%. وفي موازاة هذا العجز وذاك الدَّيْن تنامى عجز الحساب الخارجي ليبلغ 40% في عام 1995، واستنزف منذ ذلك الوقت ما يوازي ربع دخل الاقتصاد اللبناني.

في ظل ذلك، توجّه الأثرياء، إلى توظيف ثرواتهم المُعفاة من أي ضريبة في مجالات عالية الربحية ومدعومة بمعدّلات ضريبة منخفضة جدّاً أو غير موجودة، فتراكمت الودائع في المصارف واتجهت الرساميل إلى سوق المتاجرة بالأراضي والبناء، واستيراد السلع والخدمات، ما أدّى بدوره إلى ضمور الإنتاج الزراعي والصناعي وإضعاف القدرات ذات الإنتاجية العالية وتقليص فرص العمل وانخفاض الأجور والتشجيع على الهجرة... وبدلاً من استعادة السلاح الضريبي لتعديل الاقتصاد وزيادة الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، جرى الإمعان في الاتكال على زيادة تحويلات اللبنانيين المهاجرين والديون الخارجية، التي كلّما ارتفعت كمّيتها ترتفع معها كمّية الطلب الاستهلاكي، فصارت الآلية تعمل على الشكل الآتي: تسخير الأدوات المالية والنقدية لجذب التدفّقات المالية الخارجية، مهما كانت الكلفة، ومراكمتها كودائع لدى المصارف، واستعمالها في تمويل الاستهلاك عبر دعم أسعار الفائدة وزيادة المديونية العامّة (الدولة) والخاصّة (الأسر والشركات)، وتمويل هذه الحلقة من المال العام، ولا سيّما الضرائب على الاستهلاك.

ما يحصل الآن، ويدفع وصفة التقشّف إلى الواجهة، هو أن هذه الحلقة تعرّضت لانتكاسة كبيرة في ظل متغيّرات كثيرة محلّية وخارجية، فلم تعد التدفّقات المالية الخارجية تكفي لاستمرار تمويل هذا النموذج، أو بمعنى أوضح لم يعد هذا النموذج قادراً على جذب ما يكفي من دولارات لتمويل الاستهلاك وتغطية الالتزامات تجاه الخارج، وهو ما يعكسه العجز المتواصل في ميزان المدفوعات، وهذا يؤدّي إلى استنزاف الموجودات الخارجية وإفقاد البنك المركزي قدرته على تثبيت سعر صرف الليرة تدريجياً، وبالتالي تعريض النظام المصرفي كلّه للخطر وخسارة المودعين.

ما يجري اليوم عبر الموازنة التقشّفية هو مواجهة هذا الخطر تحديداً، فالأجور، سواء كانت نقدية أو اجتماعية، مدعوة دائماً لتحمّل ثمن إنقاذ المصارف.

كيف تؤثّر الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد والمجتمع؟

شروط صندوق النقد رافعة اللامساواة في الدول النامية

محمد بزيع

صدرت مؤخّراً ورقة بحثية بعنوان «كيف تؤثّر الإصلاحات الهيكلية على اللامساواة: تحليلٌ تفكيكي لشروط صندوق النقد الدولي، 1980-2014». تركّز هذه الورقة الصادرة عن دورية Social Science Research على دراسة عامل أساسي مؤثّر على تحديد مستوى اللامساواة في العالم ولا سيّما في الدول النامية. وهذا العامل المهم، إنّما غير المتداول والمدروس وفق الباحثين، هو برامج الإصلاحات الهيكلية التي يفرضها صندوق النقد الدولي.

تتناول الدراسة قاعدة بيانات 135 دولة حول العالم خلال الفترة الممتدة بين عامَي 1980 و2014. يدرس الباحثون اللامساواة في الدخل اعتماداً على قياسات رياضية بهدف تبيان أثر متغيّرات عدّة تتعلّق ببرامج الصندوق في النشاط الاقتصادي. وهذا الخفض في الإنفاق العام يؤدّي إلى ارتفاع في مؤشّر جيني، أي إلى تركّز أكبر للدخل الفعلي بيد فئة أقلّ. إلّا أن صندوق النقد كثيراً ما يلجأ إلى العمل ضمن هذا المجال عبر فرض شروط تتعلّق بإدارة الإنفاق الحكومي والحدّ منه، والشفافية المالية، والتدقيق المالي، وإعداد الموازنة، والديون المحلّية، وغيرها... يمكن لهذه الشروط أن تكون تفصيلية وجراحية جداً لناحية التدخّل المُفصّل في إدارة اقتصاد البلاد. ففي عام 1993، شمل برنامج صندوق النقد في السلفادور قيوداً صارمة على الإنفاق العام للحكومة المركزية. أي حدّد الصندوق السقف الذي لا يمكن للحكومة أن تتخطّاه في إنفاقها كل ثلاثة أشهر. هذا فيما تُعدّ الموازنة والإنفاق من الأمور السيادية الخاصّة بكل بلد؛ كذلك عام 2006، طالب الصندوق تركيا بتحديد سقف للإنفاق الكلّي الأساسي للحكومة المركزية ومؤسّسات الضمان الاجتماعي.

المجال الأول: لبرلة الاقتصاد

تتركّز الشروط التي يطلبها صندوق النقد من الدول تحت عنوان «إصلاح» العلاقة مع القطاع أو السوق الخارجي، على لبرلة التجارة وحسابات رأس المال. وغالباً ما تضمّنت الإصلاحات الهيكلية التي يطرحها الصندوق خفض القيود على حركة السلع وتدفّق رأس المال. يحاجج الليبراليون من أنصار خطوات مُشابهة بأن فتح السوق المحلّية على الخارج ورفع القيود والرسوم على التجارة ستؤدّي إلى خفض اللامساواة. ويشيرون إلى أن ارتفاع حجم التجارة مع الخارج سيؤدّي إلى تحسين الظروف المعيشية للعاملين في قطاعات إنتاجية موجّهة للتصدير. إلّا أن الوقائع تقدّم طرحاً مغايراً، فلبرلة التجارة في أميركا اللاتينية لم تؤدِّ إلى هذه النتائج الحميدة المُتخيلة. إذ ترافقت هذه الخطوات مع رفع الحماية عن القطاعات كثيفة اليد العاملة غير الماهرة، أي ببساطة القطاعات الإنتاجية التي تعتمد بشكل كبير على يد عاملة لا تملك مهارات عالية، ما أدّى إلى انخفاض سعر هذا النوع من العمل ورفع اللامساواة نتيجة لذلك. يُقرّ الباحثون بصوابية القول إن تدفّق الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى بلد معيّن تقترن ومستويات أعلى من النموّ الاقتصادي، وتقدّم في تشكيل ومراكمة رأس المال البشري. لكنّهم يلفتون إلى أن التنمية المالية ولبرلة حسابات رأس المال، الذي يعكس الفارق بين امتلاك الأجانب لأصول محلّية وامتلاك محليين لأصول أجنبية، كلّها أمور تميل لصالح الفئة في أعلى هرم توزّع الدخل، ما يؤدّي إلى زيادة أكبر في اللامساواة. تقدّم النيجر وسريلانكا أمثلة واضحة حول هذه النقطة. فقد أُجبرت الأولى على خفض السلع الممنوع استيرادها عام 1990. أمّا سريلانكا فقد أُجبرت عام 2001 على إلغاء تثبيت سعر الصرف والانتقال إلى سعر صرف مرن حتّى تتمكّن من الحصول على المساعدة المالية.

موروـ كوبا

المجال الثالث: إصلاحات القطاع المالي

يروّج صندوق النقد غالباً لإصلاحات في السياسات النقديّة، تبدأ بخصخصة المؤسّسات المالية، وتحدّد أهدافاً أو مستويات معيّنة لمؤشّر التضخّم. تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق استقرار القطاع المالي، وخفض التضخّم، وتقليص فرص حدوث انهيار للعملة المحلّية. إلّا أن مواجهة التضخّم لها كلفتها، وأحياناً تكون عالية، خصوصاً أن رفع معدّلات الفائدة بغية خفض التضخّم، هو إجراء يصبّ في صالح الدائنين على حساب المدينين، ومن شأنه أن يزيد من حدّة اللامساواة ويوسّع الفجوة. تطال هذه الإصلاحات كذلك إدارة المؤسّسات المالية، وسندات الخزينة، والبنك المركزي وغيرها... فمثلاً، شملت اتفاقية الإقراض بين الصندوق وغواتيمالا على سقوف كمّية لمعدّل نمو المطلوبات المصرفية للقطاع الخاص والدائنين المحلّيين. واللافت أن الصندوق أملى على أوغندا وجوب خصخصة «مصرف أوغندا للتنمية» عام 2002.

المجال الرابع: تقييد الدَّيْن الخارجي

يولي الصندوق أولوية للتعامل مع الدَّيْن الخارجي وفق مجموعة معايير تحدّ من الاستحصال على ديون خارجية جديدة. إلّا أن خجب الاقتراض الخارجي عن دولة ما قد يجعلها غير قادرة على الحفاظ على استدامة إنفاقها العام. وهو ما يدفع الحكومة إلى خفض الإنفاق، وبالتالي خفض حصّة الطبقات العاملة والمتوسّطة والفقراء من الدخل، ما يكرّس اللامساواة أكثر. وكان الصندوق قد أصدر توجيهاً عام 1983 للأوروغواي بأنه ومن أجل تحسين وضع استحقاقاتها الخاصّة بالدَّيْن الخارجي، يجب ألا تتعدّى الزيادة الصافية في دَيْن القطاع العام للخارج 50 مليون دولار فقط على الآجال المُحدّدة بسنة واحدة.

أثر الشروط على معدّل جيني

يُجري الباحثون قياسات رياضيّة للتحقّق من توافق الوقائع مع الحجج التي يعرضون. والنماذج «الرياضياتية» التي يعملون عليها تدرس تغيّر مؤشّر جيني في 135 دولة بين عامَي 1980 و2014. يأخذ الباحثون في الاعتبار متغيّرات عدّة مؤثّرة على هذا المؤشّر منها: عدد الشروط المفروضة من صندوق النقد مجزّأة وفق المجالات الأربعة السابق ذكرها، ونصيب الفرد من الناتج، والتضخّم، والبطالة، وشروط الدَّيْن، والتعليم، ومؤشّرات سياسية... إلخ.

تبيّن النتائج أن كل شرط إضافي يفرضه الصندوق بما يتعلّق بالسياسات المالية يزيد من تركّز الدخل الفعلي بنحو 0,495 نقطة مئوية وفق مؤشّر جيني. لكن إذا أخذنا في الاعتبار أن المعدّل الوسطي للشروط على الدول هو 3,5 نقطة مئوية، تصبح الزيادة الفعلية في المؤشّر 1,7 نقطة مئوية. يقابل ذلك زيادة بنحو 0,836 نقطة مئوية نتيجة لكل شرط إضافي يُفرض في المجال المتعلّق بلبرلة الاقتصاد وحسابات رأس المال، وهو يُترجم وفقاً للمعيار نفسه إلى زيادة فعلية تتعدّى نقطتين من مئة. أمّا كل شرط إضافي يتعلّق بالدَّيْن فيؤدّي إلى زيادة مقدارها 0,481 نقطة مئوية، إلّا أن معدّل الشروط الخاصّة بهذا المجال تتعدّى الثمانية، فيؤدّي ذلك إلى زيادة فعلية في مؤشّر جيني بأكثر من 4 نقاط من مئة.

وجهات نظر

كلام واضح في جوٍّ مشوّش

محمد كاظم المهاجر

الأمين العام المساعد لاتحاد الاقتصاديين العرب

الحكمة النظرية تكميل للمقدرة الفكرية على أن تعلم، وهي تصنيف للحكمة العملية وتمكين لها بأن تعلم ما يعمل به فتعمل. فالنظرية معرفة رأي، والعملية معرفة رأي هو في عمل، والعلاقة بينهما شرط أساسي لفهم الظواهر الاقتصادية بعد تشخيصها بدقة وفهم عليتها، وبالتالي امتلاك المقدرة الفكرية لطرح المعالجات في ما يجب أن يعمل. ما أريد تأكيده في هذا المدخل، أن الظواهر الاقتصادية لا يمكن النظر إليها جزئياً، أي النظر إلى كل قطاع أو جزء بمعزل عن الأجزاء الأخرى والقطاعات الأخرى، إذ إن الأجزاء، والقطاعات تتفاعل معاً بصيغة الارتطام ببعضها (الأوانى المستطرقة)، التي يبدأ تفاعلها بمجرد ارتطام الواحدة بالأخرى، وهذا ما يفرض علينا عرض الموضوع بصيغة الاقتصاد الكلي، وضمن جانب محدد منه يثير اليوم آراءً مشوشة في كيفية التعاطي معه، وهو موضوع الميزانية.

إن التشخيص الدقيق لظواهر الأزمة الاقتصادية اللبنانية، وعلّة هذه الظواهر، ومدى ارتباطها بالميزانية (الإنفاق وموارده)، يؤشر على مناحي خطيرة تراكمت وبدأت تؤتي فعلها في هذه المرحلة، التي تشكل مصدر القلق الذي يوجب التوجه إليه. يظهر شكلها الدال عليها كالآتي:

1- انخفاض الطلب الإجمالي إلى حالة من الركود.

2- ارتفاع معدلات البطالة وما يرتبط به من هجرة اللبنانيين، حيث أضحت البطالة العامل الطارد للبنانيين، في مقابل العامل الجاذب في أي مكان في العالم يستطيعون الوصول إليه هرباً من واقعهم.

3- ضعف القوة الشرائية للفئات الوسطى والدنيا.

4- انكماش في بعض الأسعار، ظاهرها الأبرز في القطاع العقاري، وأيضاً بعض السلع والخدمات المنتجة محلياً. وما التضخم الموجود، وبشكل محدود جداً، إلا في السلع المستوردة، أي تضخم مستورد في مقابل الانكماش في أسعار السلع المحلية.

5- تدني معدلات النمو.

هذه الظواهر تؤشر على مرحلة، في خلفية الاقتصاد اللبناني، جرى التعامل مع منحنى تطورها السابق بضعف في المفهومية وانعدام في الإرادة الوطنية، التي تمحورت حول المصالح الذاتية والفئوية والطائفية.

هذه الظواهر الخمس التي أشرنا إليها تؤكد أن الاقتصاد اللبناني في مرحلة أكثر من ركود، إذ دخل في مرحلة (كساد) لا بد من التنبه لعواقبها الخطيرة، واستحضار أبعادها عندما نبحث في الميزانية ودور الدولة الاقتصادي.

المنحنى الفكري في التعامل مع ما أشرنا إليه، والذي هو خلاصة الفكر الإنساني وتجاربه والوصول إلى أحكامه عبر الاستقراء، والاستدلال والاستنباط، نستحضره هنا للاسترشاد به دون أن نغفل مطلقاً أهمية ما يفرزه واقع الاقتصاد اللبناني وما ينبثق منه من أحكام تتلاءم مع هذا الواقع. فلا بأس بالاسترشاد بأدوات التحليل الاقتصادي مع الحذر في تكييفها وفقاً لواقع الاقتصاد اللبناني. وهنا نشير إلى كيفيات في التعامل مع (الكساد). ونستحضر كمثال كساد عام (1929) بعد انهيار بورصة الأوراق المالية، فقد كان رأي الاقتصاديين الكلاسيك التزام الصمت والترقب. إذ أشار الاقتصاديان الكبيران شومبيتر وليونيل روميز (من مدرسة لندن للاقتصاد) إلى ترك الكساد حتى ينتهي من تلقاء نفسه، وهو السبيل للعلاج، بالاستناد إلى "قانون ساي" في توازن الأسواق أو "اليد الخفية" الخفية في الفكر الكلاسيكي الرأسمالي. ولكن ذلك كان في اقتصاديات رأسمالية متطورة (وسنلتحظ ذلك عند التعرض إلى الاقتصاد اللبناني). أما الرأي الأبرز في معالجة الكساد، فكان العمل الهائل للمفكر الاقتصادي جون مايناردكينز (1883-1946)، الذي تصدى لنظرية «توازن العمالة» و«قانون ساي»، ودعا إلى التدخل المباشر للدولة (خلافاً للرأي النيو ليبرالي الداعي إلى إنهاء دور الدولة الاقتصادي) عبر أدوات تحليل وصفت (بالثورة الكينزية)، وتتلخص نظريته، في الجانب الذي يهمنا هنا، باستخدام ميزانية الحكومة لدعم الطلب والبطالة. بمعنى أن يكون هنالك نفقات حكومية من أجل دعم الطلب والعمالة، حتى لو أدى إلى تمويلها بالعجز (طبعاً هناك عرض تفصيلي لنظرية كينز وأدوات التحليل الكينزية في تفاصيل عمليات التصدي للكساد والبطالة وآثارهما لا يتسع المجال هنا لعرضهم)، ولكن ما أوردناه فقط حول ما يتعلق بالميزانية ووجوب الإنفاق لرفع كابوس الكساد والبطالة.

الصورة الكلية للاقتصاد اللبناني بكل معطياتها وجوانبها ومنحى تطورها تختلف تماماً عن صورة الاقتصاد الرأسمالي المتطور في الدول التي تعرضت لكساد 1929. ولكن هناك تشابه في ظواهرها مع اختلاف في عليتها (أي أسبابها)، فنحن في ظل اقتصاد، يوجهه فكر ليبرالي مشوه وفوضوي، وقد أدى الضعف الفكري لمنحى تطوره إلى إضعاف القطاعات المنتجة إلى أدنى حد ممكن مع تفكك ولا توازن في هيكله، وانحصاره في القطاعات الريعية المكشوفة. والأخطر من ذلك تغلل الفساد بكل أشكاله في مؤسسات الدولة (هدر المال العام، النهب للمال العام، وانعدام المسؤولية الوطنية)، فكان مصدر عجزه الأساس الوقوع في فخ الديونية وما تفرع منها من حالات اختلال يتولد منها الفساد في استخدام القروض، فما يقلق ليس القروض، بل في كيفية التصرف بها عبر هدر ونهب وإنفاق استهلاكي مبذر و غير مبرر. وبالتالي الوصول إلى العجز عن خدمة الدين وتسديد أصل الدين.

إذا «اقتصاد مشوه عاجز يعاني من اختلالات أساسية وبرزح تحت أعباء متعددة»، فهل هنالك من سبيل عبر تدخل الدولة بميزانتها لمواجهة الكساد والبطالة؟

قبل أن نقدم أي منظور إصلاحي ممكن، ووفقاً لمعطيات الاقتصاد اللبناني، لا بد أن نؤكد أن أي عملية إصلاح مهما كانت بمستوى علمي متقدم، وحتى معزز بإمكانات متقدمة، لا يمكن أن تجدي في ظل الفساد القائم، وأن المدخل الأساس لا بد أن يكون قائماً على التصدي للفساد والمفسدين وتراخي النظم والقوانين إزاءهم، واجتثاث ذلك جذرياً، عندما فقط يمكن الكلام عن الشروع في مناهج إصلاحية.

لذلك، إن بعض إجراءات، في ظل الوضع القائم لمؤسسات الدولة، ليست إلا مسكنات في جسم مريض يحتاج إلى عملية جراحية.

أمام هذا الوضع، إن التعامل مع الميزانية بكل دقة الأبرز في معالجة الكساد، فكان العمل الهائل للمفكر الاقتصادي جون مايناردكينز (1883-1946)، الذي تصدى لنظرية «توازن العمالة» و«قانون ساي»، ودعا إلى التدخل المباشر للدولة (خلافاً للرأي النيو ليبرالي الداعي إلى إنهاء دور الدولة الاقتصادي) عبر أدوات تحليل وصفت (بالثورة الكينزية)، وتتلخص نظريته، في الجانب الذي يهمنا هنا، باستخدام ميزانية الحكومة لدعم الطلب والبطالة. بمعنى أن يكون هنالك نفقات حكومية من أجل دعم الطلب والعمالة، حتى لو أدى إلى تمويلها بالعجز (طبعاً هناك عرض تفصيلي لنظرية كينز وأدوات التحليل الكينزية في تفاصيل عمليات التصدي للكساد والبطالة وآثارهما لا يتسع المجال هنا لعرضهم)، ولكن ما أوردناه فقط حول ما يتعلق بالميزانية ووجوب الإنفاق لرفع كابوس الكساد والبطالة.

الصورة الكلية للاقتصاد اللبناني بكل معطياتها وجوانبها ومنحى تطورها تختلف تماماً عن صورة الاقتصاد الرأسمالي المتطور في الدول التي تعرضت لكساد 1929. ولكن هناك تشابه في ظواهرها مع اختلاف في عليتها (أي أسبابها)، فنحن في ظل اقتصاد، يوجهه فكر ليبرالي مشوه وفوضوي، وقد أدى الضعف الفكري لمنحى تطوره إلى إضعاف القطاعات المنتجة إلى أدنى حد ممكن مع تفكك ولا توازن في هيكله، وانحصاره في القطاعات الريعية المكشوفة. والأخطر من ذلك تغلل الفساد بكل أشكاله في مؤسسات الدولة (هدر المال العام، النهب للمال العام، وانعدام المسؤولية الوطنية)، فكان مصدر عجزه الأساس الوقوع في فخ الديونية وما تفرع منها من حالات اختلال يتولد منها الفساد في استخدام القروض، فما يقلق ليس القروض، بل في كيفية التصرف بها عبر هدر ونهب وإنفاق استهلاكي مبذر و غير مبرر. وبالتالي الوصول إلى العجز عن خدمة الدين وتسديد أصل الدين.

إذا «اقتصاد مشوه عاجز يعاني من اختلالات أساسية وبرزح تحت أعباء متعددة»، فهل هنالك من سبيل عبر تدخل الدولة بميزانتها لمواجهة الكساد والبطالة؟

قبل أن نقدم أي منظور إصلاحي ممكن، ووفقاً لمعطيات الاقتصاد اللبناني، لا بد أن نؤكد أن أي عملية إصلاح مهما كانت بمستوى علمي متقدم، وحتى معزز بإمكانات متقدمة، لا يمكن أن تجدي في ظل الفساد القائم، وأن المدخل الأساس لا بد أن يكون قائماً على التصدي للفساد والمفسدين وتراخي النظم والقوانين إزاءهم، واجتثاث ذلك جذرياً، عندما فقط يمكن الكلام عن الشروع في مناهج إصلاحية.

لذلك، إن بعض إجراءات، في ظل الوضع القائم لمؤسسات الدولة، ليست إلا مسكنات في جسم مريض يحتاج إلى عملية جراحية.

أمام هذا الوضع، إن التعامل مع الميزانية بكل دقة وحذر يضحي ضرورة لمواجهة وضع أسوأ، وهي حالة تفرض علينا فرضاً لا خيارات لنا فيها. فالحالة السوية، لو أن وضعنا مناسب، هي ألا نتردد باستخدام أدوات التحليل الكينزية واستخدام الإنفاق لتقوية القوة الشرائية، وخاصة للفئات الوسطى والدنيا، بما يعزز الطلب الفعال، وبالتالي القدرة الإنتاجية القادرة على مواجهة الكساد والبطالة وإدارة عملية الاقتصاد اللبناني. ولكن الواقع القائم يسحب من أيدينا هذه الإمكانية لنجد أنفسنا نذهب إلى الاقتطاع من الميزانية للتخلص من الهدر والاستخدام السيئ للمال العام والنهب. وهذا طبعاً لا يُعفي أن تكون الاقتطاعات في مواضع محددة بالنواحي المشار إليها، والحذر بل ودق ناقوس الخطر إذا امتدت الاقتطاعات إلى موارد الأفراد وسبل معيشتهم، والذي يوازي ميلهم الحدي للإنفاق، أي بمعنى أن كل دخلهم يذهب للإنفاق لمواجهة متطلبات حياتهم الذي بدوره يرفع من الطلب الفعال على السلع والخدمات. لذلك، قد يكون المناسب إجراء مناقلة في بنود الميزانية تعزز من إمكانات الإنفاق على مداخيل الفئات الوسطى والدنيا، والحذر من فرض أية ضرائب مضافة إلى هذه الفئات المشار إليها، والاتجاه أن تنصبّ أية ضريبة تضاف باتجاه أصحاب المداخيل العالية الذين يكدسون ثرواتهم في البنوك الخارجية.

العبر المستقاة من التحليل الكينزي التي تتوافق مع أوضاعنا، تسمح أيضاً بخفض معدلات الفائدة إلى أدنى حد ممكن، وخاصة للقروض الاستثمارية في القطاعات المنتجة، ما يعزز الطلب الفعال والقدرة على امتصاص جزء من البطالة، وكذلك بحث إمكانية تحريك ودائع البنوك، سواء (M1) و(M2)، علنا نخفف من شبح الكساد والبطالة اللذين يهددان سياق حياتنا اليومية.

موشّر

أزمة مالية عامّة أم أزمة نموذج اقتصادي؟

علي هاشم

في السجال الدائر حول الموازنة العامّة، يتمّ التركيز على ضرورة إجراء «الإصلاحات» التي يترقّبها الدائنون والمانحون من لبنان، وفي طليعتها الإجراءات التقشّفية المطلوبة في الموازنة العامّة. ينطلق هذا السجال من تصوّر مُعيّن للأزمة القائمة، جرى تسويقه بإصرار في تصريحات المسؤولين والملاعبين الرئيسيين، وهو تصوّر يختصر المشكلة في كونها أزمة مالية عامّة، مُرتبطة بالعجز في الموازنة والدَّيْن العام وحجمهما قياساً إلى حجم الاقتصاد اللبناني، وبالتالي يفترض هذا التصوّر تلقائياً أن التقشّف هو الطريق البديهي للخلاص من الأزمة، ولعلّ أبرز من عبّر عن ذلك هو حاكم مصرف لبنان، الذي أطلق في شهر آذار/ مارس الماضي في مؤتمر «الحوكمة الرشيدة في القطاع العام»، تصريحات تدعو إلى «خفض حجم القطاع العام» كشرط لتحسين الاقتصاد اللبناني، مُعتبراً أن المصرف المركزي يقوم «بجميع واجباته للحفاظ على الاستقرار»، أمّا الحكومة فلا تقوم بواجباتها.

لا يوجد خلاف اليوم في كون تضخّم الدَّيْن العام الناتج عن العجز المُزمن في الميزانية العامّة شكّل دائماً أحد عوارض أزمة النموذج الاقتصادي القائم منذ التسعينيات، لا بل كان أحد الآليّات الرئيسة لعمل هذا النموذج وترسّخه على مدى أكثر من ربع قرن. وفي كلّ الحالات، شكّلت هذه المسألة، أي تضخّم الدَّيْن العام، مشكلة قائمة بذاتها تستنزف الموارد والمداخيل. ولكن، هل الأزمة التي يواجهها المقيمون في لبنان هي أزمة عجز مالي مُزمن فقط، وبالتالي يمكن التصدّي لها وتجاوزها بالتقشّف وتخفيض الإنفاق وتقليص الشروة في يد قلّة من المودعين على حساب الغالبية من دافعي الضرائب، لكن تطوّر العجز والدَّيْن الحكومي قياساً إلى الناتج المحلّي يبيّن بوضوح أنهما بلغا سابقاً مستويات أعلى وأخطر ممّا هي عليه اليوم. وهذا كافٍ ليدحض التحليل التبسيطي الذي يختصر الأزمة الراهنة، بوصفها أزمة قطاع عام عاجز ومُتضخّم، وهي الحجج التي يتمّ اعتمادها اليوم للدفع باتجاه التقشّف والخصخصة.

في مقابل هذا التبسيط، يظهر عامل مُتغيّر ومُربك جداً، يتمثّل بانخفاض صافي التحويلات المالية من الخارج، والذي عبّر عنه عجز ميزان المدفوعات. فحتى 2011، وهو تاريخ ظهور الموازنة من الناتج المحلّي، فقد بلغت 11,4% في السنة الماضية، وهي نسبة مرتفعة جدّاً، ولكنّها ليست الأعلى. فقد سجّل العجز طيلة السنوات المُمتدة بين عامَي 1994 و2003 مستويات أعلى من 14%، وصلت إلى 24% في 1997 و23% في 2000.

لا تقلّل هذه الأرقام من أهمّية العجز والدَّيْن العام. لا سيّما أن خدمة الدَّيْن العام أصبحت تشكّل أبرز آليّات تركيز الثروة في يد قلّة من المودعين على حساب الغالبية من دافعي الضرائب، لكن تطوّر العجز والدَّيْن الحكومي قياساً إلى الناتج المحلّي يبيّن بوضوح أنهما بلغا سابقاً مستويات أعلى وأخطر ممّا هي عليه اليوم. وهذا كافٍ ليدحض التحليل التبسيطي الذي يختصر الأزمة الراهنة، بوصفها أزمة قطاع عام عاجز ومُتضخّم، وهي الحجج التي يتمّ اعتمادها اليوم للدفع باتجاه التقشّف والخصخصة.

في مقابل هذا التبسيط، يظهر عامل مُتغيّر ومُربك جداً، يتمثّل بانخفاض صافي التحويلات المالية من الخارج، والذي عبّر عنه عجز ميزان المدفوعات. فحتى 2011، وهو تاريخ ظهور أولى علامات الأزمة الراهنة، كانت التحويلات الخارجية الواردة، ولا سيّما تحويلات العاملين في الخارج والودائع المصرفية والرساميل الموظّفة في المضاربات العقارية، تكفي لتعويض العجز الكبير في الميزان التجاري الناتج عن الفارق بين الصادرات والواردات، ولعلّ ذلك، كان أبرز علامات الاقتصاد الريعي الذي رعت تنامیه السياسات الرسمية المعتمدة منذ التسعينيات. وهكذا، كانت هذه التحويلات المصدر الأساسي لتمويل الدَّيْن العام المتنامي من خلال المصارف وتضخّم ودائعها، وفي الوقت نفسه، عوّضت حاجة السوق للعملة الصعبة من أجل الاستيراد.

ومع تنامي عجز ميزان المدفوعات منذ 2011، وعدم قدرة هذه المنظومة على الاستمرار وفق هذه المعادلة، انكشفت عوامل الخلل البنيوية القائمة، والتي يكمن جزء كبير منها في عدم قدرة الاقتصاد المحلّي على توفير العملة الصعبة المطلوبة على المدى الطويل لتمويل الاستيراد وتثبيت العملة، كما يكمن جزء آخر من تحدّياتها في مسألة إعادة تمويل الدَّيْن العام وخدمته وخصوصاً بالعملة الصعبة. وهكذا تكون الأزمة قد كشفت مشاكل عميقة ترتبط ببنية الاقتصاد اللبناني ووضع القطاعات المُنتجة فيه والسياسات التي أدّت إلى هذا الأمر، وهي مشاكل تتجاوز بطبيعتها مسألة العجز في الميزانية العامّة وحدها (وإن شكّلت أزمة الدَّيْن العام إحدى نتائجها الخطيرة).

وفي هذا المجال تحديداً، تكمن خطورة حصر النقاش في الشقّ المُتعلّق بالدَّيْن العام والعجز المالي في تشخيص خاطئ للمسألة، سيؤدّي بطبيعة الحال إلى حلول لا تعالج المشكلة القائمة بالضرورة. كان من المُفترض أن تدفعنا الأزمة إلى إعادة النظر في بنية الاقتصاد القائم، والسياسات القادرة على التأثير في هذا المجال، وخصوصاً دور الدولة في توجيه الاستثمارات، بدلاً من أن تصبّ هذه النقاشات، كما يحصل راهناً، في السبل الأمثل والحدود الأقصى للتقشّف، حتّى لو أدّى إلى عكس المطلوب تماماً، أي تعميق الركود الاقتصادي، وانسحاب الدولة الكلّي من أدوارها في تعزيز القطاعات المُنتجة، وترك المجتمع يواجه مصيره المجهول.

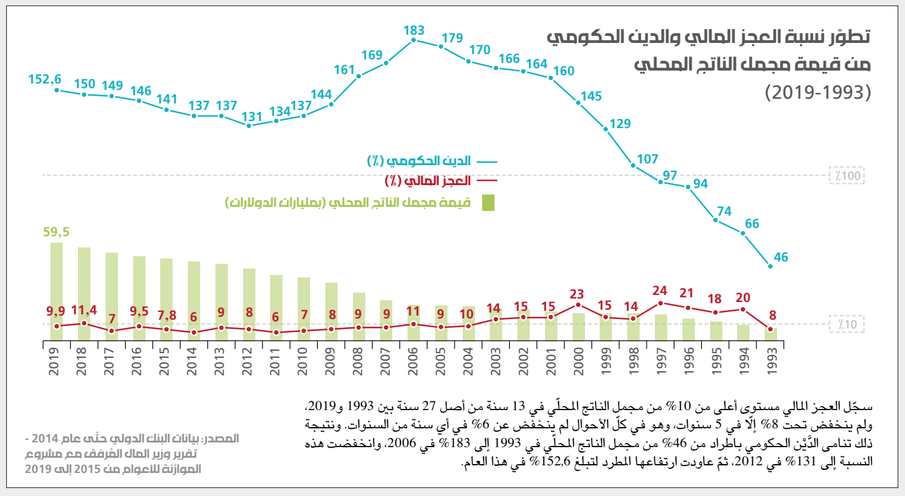

سجّل العجز المالي مستوى أعلى من 10% من مجمل الناتج المحلّي في 13 سنة من أصل 27 سنة بين 1993 و2019، ولم ينخفض تحت 8% إلّا في 5 سنوات، وهو في كلّ الأحوال لم ينخفض عن 6% في أي سنة من السنوات. ونتيجة ذلك تنامى الدَّيْن الحكومي باطراد من 46% من مجمل الناتج المحلّي في 1993 إلى 183% في 2006، وانخفضت هذه النسبة إلى 131% في 2012، ثمّ عاودت ارتفاعها المطرد لتبلغ 152,6% في هذا العام.

المصدر: بيانات البنك الدولي حتّى عام 2014 - تقرير وزير المال الظرفي مع مشروع الموازنة للأعوام من 2015 إلى 2019

قراءات

مقال

«الرأسمالية في لحظة حسّاسة»

مايكل روبرتس

كشف اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن (اجتماعات الربيع الأخيرة)، مرّة أخرى، أن اقتصاد العالم في تراجع، وأن احتمالات وقوعه في الركود في ازدياد. وقد قلّص اقتصاديو صندوق النقد الدولي توقّعاتهم للنموّ العالمي إلى أدنى مستوى منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2009، وسط توقّعات أكثر قتامة في معظم الاقتصادات المتقدّمة، وإشارات إلى أن رفع التعريفات الجمركية يثقل التجارة، أو كما يصف صندوق النقد الدولي الوضع فهو في «تباطؤ في النموّ وانتعاش محفوف بالمخاطر».

يتوقّع صندوق النقد الدولي أن يسجّل الاقتصاد العالمي نموّاً بنسبة 3,3%، في تراجع عن توقّعاته السابقة في كانون الثاني/ يناير بأن يبلغ النمو 3,5%. وهذه المرّة الثالثة التي يخفّض فيها صندوق النقد الدولي توقّعاته خلال ستة أشهر. وتعتقد كبيرة الاقتصاديين الجديدة في صندوق النقد الدولي غيتا غوبيناث أن الاقتصاد العالمي دخل «لحظة حسّاسة». وقدّمت غوبيناث نظرة حاسمة للوضع شرحتها بما يلي: «إذا لم تتحقّق المخاطر المتوقّعة وكانت سياسة الدعم المطبّقة فعّالة، يجب أن ينتعش النموّ العالمي. ولكن إذا تحقّق أي من المخاطر الكبرى فإن الانتعاشات المتوقّعة في الاقتصادات المأزومة والاقتصادات المُعتمدة على الصادرات والاقتصادات المثقلة بالديون، لن تحصل».

وبالتوازي مع رأي صندوق النقد الدولي، قدّمت مؤسّسة «بروكينغز» نظرتها حول الاقتصاد العالمي، وخلصت من مؤشّرها لتتبع النشاط الاقتصادي إلى أن العالم دخل «تباطؤاً منزامناً»، قد يكون من الصعب قلبه. ويقارن مؤشّر «بروكينغز - فايننشال تايمز» لتتبع الانتعاش الاقتصادي العالمي (تايغر) مؤشّرات النشاط الحقيقي والأسواق المالية وثقة المستثمرين بمعدّلاتها التاريخية للاقتصاد العالمي ولكل دولة على حدة. وقد تراجعت القراءات الرئيسية بشكل ملحوظ في نهاية العام الماضي، وهي الآن في أدنى مستوياتها للاقتصادات المتقدّمة والناشئة على حدّ سواء منذ عام 2016، العام الذي شهد أضعف أداء للاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية.

لم تعتقد بروكينغز أن الركود كان وشيكاً، ولكنها لاحظت أن «جميع أجزاء الاقتصاد العالمي تفقد زخمها». فحتى لو لم يقع الركود العالمي بعد، فإن أحدث البيانات عن الاقتصادات الكبرى تظهر بأن الكساد الطويل، كما وصفت هذه الفترة منذ عام 2009، لا يزال مستمراً. وبرأي الخبير الاقتصادي (المُخالف للإجماع) فرانسيس كوبولا، فإن الرأسمالية حبيسة حالة كساد طويل، ويطرح أفكاراً مماثلة لأفكاري حول النتائج. ولكن بالنسبة إلى الأسباب، يتمسّك كوبولا، شأنه شأن الكينزيين الآخرين، بفكرة «الركود طويل الأمد»، لا سيّما أن الكساد يعود إلى «نقص مزمن في الطلب». ويعرف القرّاء المنتظمون لمدوّنتي أنني لا أعتقد أن هذا تفسير مناسب للأزمات والكساد. ففي اقتصاد يحقّق الربح، تعتبر ربحية رأس المال هي العامل الأهم.

وفي هذا السياق، يقدّم التقرير الجديد حول الاستقرار العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي دعماً أكبر لتفسيري لأسباب الكساد الطويل. وتأكيداً لما أظهرته التجربة من قبل، وجد صندوق النقد الدولي أن ربحية الشركات (كما تقاس بأرباح الشركات كحصّة من مخزون الأصول) في الاقتصادات الكبرى لم تستعد مستواها لما كان عليه في عام 2008. والواقع أنّ ربحية رأس المال أدنى من مستويات أواخر تسعينيات القرن العشرين.

يتّسم الكساد الطويل بخاصّيات مشابهة لكساد القرن التاسع عشر والكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد تمثّل الحلّ الأول في سلسلة من التخفيضات في الأسعار قادت في نهاية المطاف إلى رفع الربحية، والثاني تمثّل حلّه بحرب عالمية. وبرأيي سيعالج الكساد الحالي مثل كساد القرن التاسع عشر. قبل كل شيء، يفسّر انخفاض الربحية سبب ضعف استثمارات الشركات منذ عام 2009. وتحوّلت الأرباح المحقّقة إلى مضاربات مالية: عمليات دمج واستحواذ، إعادة شراء للأسهم وتوزيع أرباح. وكان هناك تكديس للسيولة. وكل ذلك لأن ربحية الاستثمار المُنتج بقيت منخفضة تاريخياً.

وكما كتبت جيليان تيت في «فايننشال تايمز»: «يحتسب صندوق النقد الدولي بأن الشركات الأميركية أجرت عمليات توزيع للأرباح على المساهمين وإعادة شراء للأسهم تساوي قيمتها 0,9% من الأصول في العام الماضي، أي ضعف المستوى المسجّل في عام 2010. وليس غريباً أن ترتفع أسواق الأسهم. وتستخدم الشركات أيضاً هذه الفورة في عمليات الدمج والاستحواذ: التهمت هذه الصفقات دفعات نقدية تعادل 0,4% من الأصول في عام 2019، مقارنة بلا شيء تقريباً في عام 2011. ولكن على النقيض من ذلك، بقي مقدار التدفّق النقدي الذي أنفق على النفقات الرأسمالية، ثابتاً منذ عام 2012، حيث يبلغ نحو 0,7% من جميع الأصول - أصغر من التدفّق النقدي الذي ينفق على توزيع الأرباح على المساهمين». أو كما يشير تقرير صندوق النقد الدولي: «استُخدمت الأرباح الصلبة في الولايات المتّحدة لتوزيع الأرباح وغيرها من المخاطرات المالية». ولكن ليس للمزيد من الاستثمارات على ما يبدو.

أمّا العامل الرئيسي الآخر في الكساد الطويل فكان ارتفاع الديون لا سيّما ديون الشركات. ففي ظل انخفاض الربحية، تراكم الشركات الدَّيْن من أجل تمويل مشاريع أو المضاربة. ويمكن لشركات مثل «أبل» أو «مايكروسوفت» أن تفعل ذلك لأن لديها تراكماً للسيولة يدعمها في حال وقوع أي خلل. أمّا الشركات الأصغر فيمكنها أن تعالج حلقة الدَّيْن هذه لأن معدّلات الفائدة تبقى عند أدنى مستوياتها، وبالتالي تبقى خدمة الدَّيْن مُمكنة طالما لم يحصل تراجع في المبيعات والأرباح. ومجدّداً لخّص تقرير الاستقرار العالمي لصندوق النقد الدولي المسألة: «تحسّنت القدرة على سداد خدمة الدَّيْن في معظم الاقتصادات المتقدّمة، وتبدو الميزانيات العامة قوية بالقدر الكافي لتحمّل حدوث تباطؤ اقتصادي معتدل أو تشديد تدريجي للأوضاع المالية. ولكن بلاحَظ ارتفاع الدَّيْن والمخاطر المالية ككل، وتدهور المرتبة الائتمانية لبعض المقترضين في أسواق السندات الاستثمارية وأسواق القروض المدعومة. ويمكن لحدوث هبوط اقتصادي كبير أو تشديد حادّ للأوضاع المالية أن يقود إلى إعادة تسعير ملحوظة لمخاطر الائتمان كما يمكن أن يفرض ضغوطاً على قدرة الشركات المدينة على خدمة ديونها. وإذا ظلت الأوضاع النقدية والمالية ميسّرة، فمن المرجح أن يزداد ارتفاع الدَّيْن في غياب أي إجراء علاجي من خلال السياسات، ما يثير شبح هبوط أعمق في المستقبل».

لكل أزمة مسبّب مختلف أو تقريبي. فالركود الدولي الذي حدث بين عامي 1974 و1975 نجم عن الارتفاع الحادّ في أسعار النفط وإلغاء الولايات المتحدة للتحويل الدولي المباشر من الدولار الأميركي إلى الذهب. أما الركود الذي حدث بين عامي 1980 و1982، فنجم عن فقاعة الإسكان في أوروبا وأزمة التصنيع في الاقتصادات الكبرى. وتسبّبت حرب العراق وأسعار النفط بالركود بين عامي 1990 و1992. أما الركود المعتدل في عام 2001 فكان نتيجة انفجار فقاعة الإنترنت. وبدأ الركود العظيم بانفجار فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة وما تلاها من أزمة ائتمان ناجمة عن التنويع الدولي لمشتقّات الائتمان. ولكن المشترك بين كل هذه الأزمات كان تراجع ربحية رأس المال الإنتاجي، والذي قاد في نهاية المطاف إلى تباطؤ كتلة الأرباح أو انخفاضها (علاقة الربح بالاستثمار).

هذه المرّة، أعتقد أن المسبّب سيكون ديون الشركات، فمع رزوح الأخيرة تحت ثقل الائتمان الرخيص في ظلّ تراجع الأرباح وارتفاع تكاليف الفائدة، تصبح معسّرة. ويوافق الاقتصادي الماركسي إيريك توسان على ذلك، إذ يرى أن «جبل ديون الشركات الخاصة سيشكّل عاملاً رئيسياً في الأزمة المالية المقبلة». ويشير إلى أنه «مع ارتفاع معدّلات الفائدة تتراجع قيمة ديون الشركات. وكلّما زادت حصّة الديون الغارقة في أصول الشركة، كلّما تعاظم التأثير السلبي على ميزانيتها. وتتراجع قيمة أسهم الشركات أيضاً وقد تصل إلى حدّ لا تستطيع أن تغطّي التزاماتها. ففي عام 2016، أبلغت شركة «أبل» السلطات الأميركية أنه في حال زيادة أسعار الفائدة بنسبة 1%، ستخسر 4 مليارات دولار. بالطبع، مثلها مثل الشركات الأخرى، اقترضت شركة «أبل» لتمويل شراء ديونها. في عام 2017، اقترضت 28 مليار دولار ما رفع مجموع ديونها إلى 75 مليار دولار. ومن شأن ذلك أن يؤدّي، من خلال تأثير الدومينو، إلى أزمة تضخّم بحجم الأزمة المالية في الولايات المتحدة عامي 2007 و2008».

وكما قالت كبيرة اقتصاديي صندوق النقد الدولي: «الرأسمالية في لحظة حسّاسة».

Michael Roberts Blog

ترجمة ليا، الساحلي

صندوق النقد الدولي يخفّض توقّعاته للنموّ العالمي لعام 2019 إلى 3,3٪ الادنى منذ الأزمة المالية العالمية

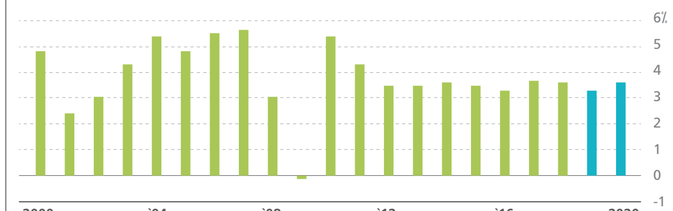

البيانات الصلبة في تراجع مؤشّر النشاط الحقيقي

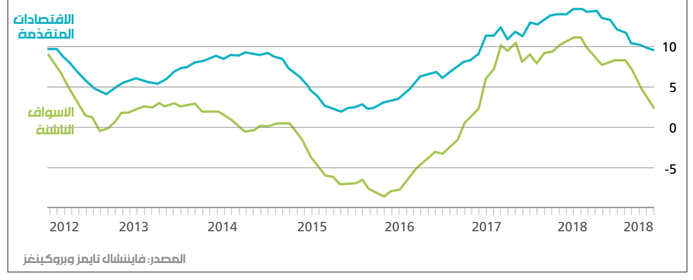

ربحية الشركات

(نسبة هامش الارباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك واهلاك الدين EBITDA إلى الارصدة) (2018. 1996)

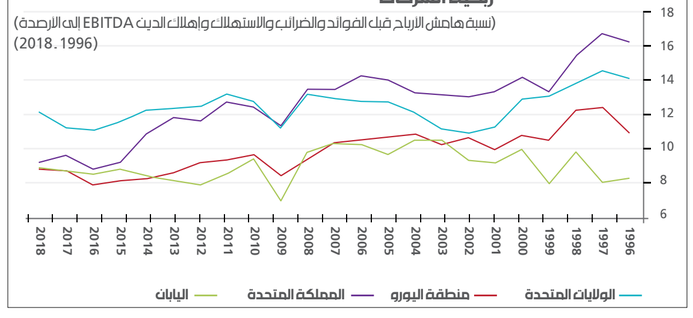

الديون غير المالية للشركات - النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

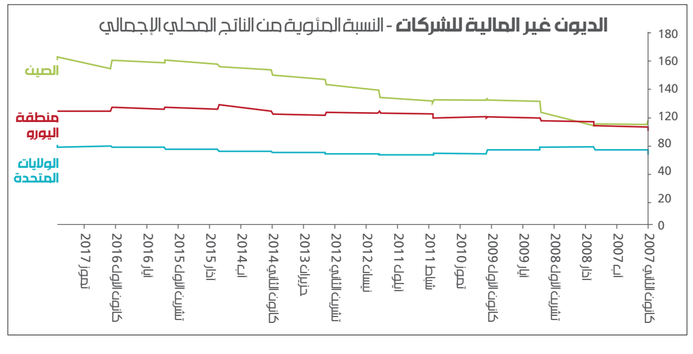

66 دولاراً متوسّط سعر برميل النفط في العام 2019

عدّل البنك الدولي توقّعاته لتطوّر أسعار النفط الخام في العام 2019، وتوقّع انخفاض متوسّط سعر البرميل الواحد عمّا كان متوقّعاً في تشرين الأوّل/ اكتوبر الماضي بنحو 3 دولارات، ليصل إلى 66 دولاراً، وأن يواصل الانخفاض وصولاً إلى 65 دولاراً في العام 2020، ومن المتوقّع أن ينسحب هذا الانخفاض على أسعار الطاقة بشكل عام، بما فيها أسعار الغاز الطبيعي والفحم، بنسبة تبلغ 7,9% عن مستواها في عام 2018. ويعيد البنك الدولي هذا الانخفاض إلى أسباب عديدة أبرزها ضعف آفاق النموّ العالمي وزيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام الصخري عمّا تمّ توقّعه قبل ستة أشهر، عندما شهدت أسعار النفط ارتفاعاً مُطرداً نتيجة قيام «أوبك» وشركائها بخفض الإنتاج وتراجعه في فنزويلا وإيران. يشار إلى أن تراجع أسعار النفط يلقي ضغوطاً على الدول المُصدّرة، فيما يشكّل فرصة للبلدان المستوردة، إسوة بلبنان، للاستفادة عبر تخفيف العجز في ميزانها التجاري أو زيادة استثماراتها، مع احتمال أن تعاني من تراجع تحويلات العمّال المهاجرين.

مؤشّرات الاسعار الاسمية (فعلي وتقديري) والتوقّعات المُعدّلة

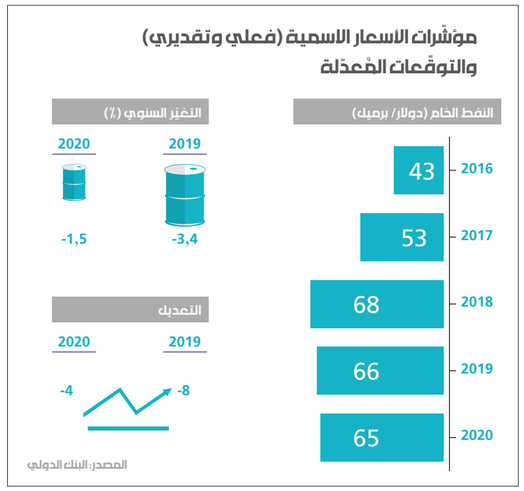

529 مليار دولار حجم التحويلات المالية في العام 2018

سجّلت التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسّطة الدخل مستوى قياسياً في عام 2018، وفقاً لتقرير «الهجرة والتنمية» الصادر عن البنك الدولي في نيسان/ أبريل 2019، إذ بلغت 529 مليار دولار بالمقارنة مع المستوى القياسي المُسجّل في عام 2017 والبالغ نحو 483 مليار دولار، وهو ما يشكّل زيادة بنسبة 9,6%. ومن المتوقّع أن تنمو التحويلات إلى هذه البلدان وصولاً إلى 550 مليار دولار في عام 2019، لتصبح أكبر مصدر للتمويل الخارجي فيها.

استحوذت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ على القيمة الأكبر من التحويلات، إذ بلغت قيمتها 143 مليار دولار، أي بزيادة بنسبة 7% عن عام 2017. استقطبت الفيليبين 24% من مجمل التحويلات الوافدة إلى البلدان المتوسّطة والمنخفضة الدخل في المنطقة، أي ما يشكّل 34 مليار دولار، ذلك على الرغم من معدّل النموّ الأبطأ الذي سجّلته، بالمقارنة مع عام 2017، والذي يعود إلى انخفاض التحويلات الخاصّة الوافدة من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

حلّت منطقة جنوب آسيا في المرتبة الثانية لناحية حجم التحويلات الوافدة إليها، وبلغت قيمتها 131 مليار دولار، أي بزيادة بنسبة 12% عن القيمة المُسجّلة في عام 2017. يعود نموّ قيمة التحويلات نحو هذه المنطقة إلى تحسّن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة وانتعاش أسعار النفط التي كان لها تأثير مباشر على التحويلات المالية الوافدة من بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتعدّ الهند البلد المستفيد الأوّل من التحويلات إلى المنطقة، إذ استحوذت على 63% منها (79 مليار دولار)، مدفوعة بكارثة الفيضانات في كيرالا التي أدّت إلى رفع قيمة المساعدات المالية التي يرسلها المغتربون إلى أسرهم.

استحوذت منطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي على 88 مليار دولار من مجمل قيمة التحويلات، وهي ارتفعت بنسبة 10% بالمقارنة مع عام 2017، متأثّرة بشكل مباشر بتحسّن الاقتصاد الأميركي. وتعدّ المكسيك أكبر متلقٍّ للتحويلات بين بلدان هذه المنطقة، إذ استحوذت على 41% منها (36 مليار دولار)، وكذلك سجّلت بلدان أخرى في المنطقة معدّلات نموّ مرتفعة في حجم التحويلات، أبرزها كولومبيا التي حقّقت زيادة بنسبة 16% وغواتيمالا (13%) والدومينيكان وهندوراس (10%).

حلّت منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الرابعة لناحية حجم التحويلات الوافدة إليها والتي بلغت 62 مليار دولار، علماً بأنها ارتفعت بنسبة 9% عن عام 2017. كان هذا النموّ مدفوعاً بزيادة التحويلات إلى مصر التي استحوذت على 47% منها (29 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 17% عن عام 2017). لكن من المتوقّع أن يتراجع نموّ التحويلات إلى المنطقة وصولاً إلى 3% في عام 2019، نتيجة تراجع النموّ في منطقة اليورو. يشار إلى أن لبنان يحلّ في المرتبة الثالثة بين بلدان المنطقة، و17 عالمياً، لناحية نسبة التحويلات الوافدة إليه من مجمل الناتج المحلّي، والتي تصل إلى 12,7%. ارتفعت قيمة التحويلات إلى أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 11% بالمقارنة مع عام 2017، وبلغت قيمتها 59 مليار دولار. شكّلت بولندا وروسيا وإسبانيا والولايات المتّحدة المصادر الرئيسة للتحويلات نحو المنطقة، والتي استفادت منها البلدان الأصغر حجماً مثل قرغيز وطاجيكستان وأوزبكستان.

حلّت منطقة أفريقيا في المرتبة الأخيرة لناحية حجم التحويلات الوافدة إليها والتي بلغت 46 مليار دولار، مسجّلة زيادة بنسبة 10% بالمقارنة مع عام 2017. ويعود ذلك إلى تحسّن الأوضاع الاقتصادية في الاقتصادات المرتفعة الدخل، حيث يعمل جزء مهم من اليد العاملة الأفريقية. وقد سجّلت جزر القمر النسبة الأكبر من التحويلات إلى مجمل ناتجها المحلّي وبلغت 19,1%.

التحويلات المالية الى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل
رقم قياسي جديد في 2018

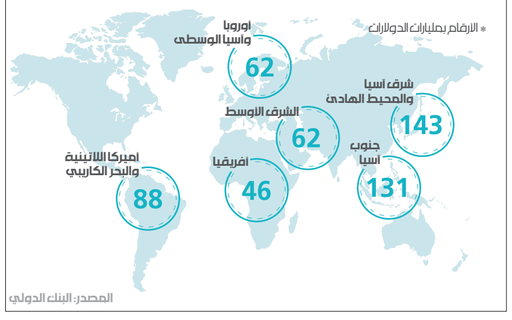

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

معركة العمّال
ضدّ سياسة الانكماش وضدّ الموازنة

«في البدء أتوا على الشيوعيين ولم أهتم لأنني لم أكن شيوعياً.....في النهاية أتوا إلي. عندها لم يبقَ أحد ليدافع عني»

القس الالماني مارتن نويمولر

هناك خوف يعمّ لبنان وهو الخوف من الانهيار المالي. في مواجهة هذا الخوف تحاول الحكومة أن تلقي بالثمن، بذريعة درء الانهيار، على العمّال والموظّفين الحكوميين خصوصاً، وعلى الطبقات المتوسطة والعاملة عموماً، وقد جاء مشروع تيار المستقبل الاقتصادي الأخير كتتويج، أو النسخة الأكثر تطرّفاً، لهذا التوجّه العام. فعلياً، حظوظ هذا التوجّه المتطرّف ليست كبيرة اليوم، وقد جاء مشروع الموازنة، وإن كان سيئاً، ليثبت أن الحكومة ليست قادرة على اتّباع نهج واضح في التقشّف، فأتت الأمور، كما يُقال، خبط عشواء. وهذا العجز الحكوميّ ينبع من خوف نشوء حركة معارضة أكثر تشدّداً من التظاهرات المدنية التي جرت عام 2015، كذلك إن نظام المحاصصة الطائفية الذي يقف عائقاً أمام التقدّم الاقتصادي والإصلاح، يقف أيضاً عائقاً أمام أي محاولة تقشفية واضحة بسبب تهديدها المحتمَل لمصالح ما يسمّى «جماهير» الأحزاب الحاكمة، وبالتالي ستخضع أي سياسة تقشّفية لميزان القوى في ما بين هذه الأحزاب في تحالفها القوي والهش في آن.

لبنان ليس اليونان والدولة ليست الموظّفين

طبعاً الأمور اليوم ليست سهلة ولا بالبساطة التي تُطرح بها. سأبدأ أوّلاً بآخر الحيل، وهو التشبيه السهل باليونان. باختصار، إن الذي فجّر الأزمة في اليونان كان شرارة الأزمة المالية العالمية في 2008 وارتفاع الدَّيْن الخارجي والقروض من مصارف منطقة اليورو وخصوصاً الألمانية، وخضعت بعد ذلك اليونان لشروط الترويكا القاسية، وذلك من أجل استمرارها في الحصول على أموال الإنقاذ المالي. بالإضافة إلى تلك الظروف المختلفة، الفرق بين لبنان واليونان، إن لبنان أوّلاً، لا يخضع حالياً لأي شروط إجبارية لا من صندوق النقد الدولي ولا حتى من مؤتمر «سيدر»، فشروط هذا الأخير على الرغم من الانطباع العام، هي كشروط «باريس 2 و3»، يمكن أن تبقى حبراً على ورق، وإن أدّى ذلك إلى خسارة لبنان بعضاً من القروض التي ستشكّل سنوياً أقل من 2% من الناتج المحلّي، والتي يمكن تعويضها بالضرائب على الأرباح والثروة (بالمقارنة حصلت اليونان على 289 مليار يورو في 4 سنوات أو نحو 150% من الناتج المحلّي اليوناني، كذلك حصلت على تخفيض لسندات دَيْنها المملوكة من القطاع الخاص بمقدار أكثر من النصف!). ثانياً، لا ينتمي لبنان إلى منطقة عملة موحّدة، وخيار تثبيت سعر صرف العملة هو اختياري وليس مفروضاً من الخارج. ثالثاً، إن الدَّيْن اللبناني هو بأكثريته دَيْن داخلي، ولبنان يخضع لترويكا محلّية وليست خارجية، وبالتالي حلّ معضلة الدَّيْن هو حلٌّ توزيعي داخلي. أي إن الدولة ليست مضطرة لطلب المساعدات من الخارج لدفع ديون خارجية، إذ يمكنها أن تفرض الضرائب على رأس المال المالي، بشكل أساسي، وهي الثروة التي تراكمت وتتراكم لدى القلّة من المصارف وأصحاب رؤوس الأموال الكبرى بسبب تراكم الدَّيْن العام نفسه داخلياً.

أمّا الأمر الثاني، فهو أن الدولة ليست شخصاً (ولا حتى معنوياً) وهي ليست مكوّنة من الأفراد الذين يعملون فيها. الدولة هي عميلٌ اقتصادي، تشكّل عبر إنفاقها وواردتها جزءاً أساسياً من الاقتصاد وديناميكيّته، وتؤمّن مداخيل لقطاعات واسعة وعلى رأسها القطاع الخاص، وأخيراً نظامها الضريبي وملكيّاتها العامّة (مثل الكهرباء والاتصالات والمياه إلخ) يلعبان دوراً أساسياً في توزيع وإعادة التوزيع الدخل والثروة. في هذا الإطار، إنفاق الدولة في لبنان هو مصدر أساسي لربح القطاع الخاص وعلى رأسه خدمة الدَّيْن العام للمصارف، والإنفاق على المقاولات والتلزيمات مثل النفايات، والإنفاق على الصحّة والتعليم. بالتالي، فإن أي إجراء إن كان تقشّفياً أو توسّعياً سيؤثّر على كل هذه الأمور، وبالتالي هو ليس إجراءً محاسباتياً صرفاً. فمثلاً، التقشّف يؤدّي إلى ركود وتراجع في المواقع الاقتصادية للكثير من قطاعات المجتمع. والذي حصل في بريطانيا واليونان في السنوات العشر الماضية خير دليل على ذلك.

وينطبق هذا الأمر على قطاع الكهرباء أيضاً، بحيث يجب أن يكون هدف الدولة في مجال إنتاجها السلع الأساسية (كهرباء، اتصالات، مياه...) تحقيق التوازن المالي ورفاهية المستهلك. بالتالي من الواضح أن أي زيادة مرتقبة للواردات في الكهرباء، يجب أن يقابله خفض الواردات في قطاع الاتصالات، عبر خفض الأسعار، الذي يحقّق اليوم فوائض أو أرباحاً للدولة توازي تقريباً الخسارة في الكهرباء. إن عدم تطبيق هذا المبدأ سيعني أن الدولة ستتحوّل إلى احتكار عام يحقّق الأرباح الطائلة على حساب المواطنين والمستهلكين.

سياسة الانكماش والتفرقة

صحيح أن مشروع الموازنة لم يقترح خفض الأجور لكن لا بدّ من التحذير من مغبّة ذلك. إن اقتراح تيار المستقبل بخفض الأجور في القطاع العام بنسبة 15% هو ظاهرياً حلّ لمعضلة عجز الخزينة، لكنه جزء ومقدمة لعملية انكماشية قد تطال الأجور كافة في لبنان. وهذه السياسة باستعمال «الخفض الداخلي لقيمة العملة» (internal devaluation) بدلاً من خفض قيمة العملة، هو أمر حذّر منه جون مينارد كينز في عشرينيات القرن الماضي، إذ إن الانكماش هذا سيكون موجعاً جدّاً للطبقات العاملة والموظّفين. وتبيّن هذا الأمر جلياً في تجربة اليونان مؤخّراً حيث اتّبعت هذه السياسة بشكل غير مسبوق منذ أيام كينز. وبالتالي فإن التعطّش لتدفيع العمّال والموظّفين ثمن الأزمة هو الذي سيدفع لبنان إلى أن يكون شبيهاً باليونان!

في هذا الإطار، هناك أمر خطير يحدث اليوم في خضم هذا الضخّ الإعلامي والأيديولوجي المركّز، إذ يتحوّل الموظّف الحكومي إلى كبش محرقة في هستيريا جماعية تطالب بمعاقبة من أوصلَنا إلى هنا. وليس بالصدفة، أن موظّف سكك الحديد تحوّل إلى رمز في هذا المناخ الشبيه بكل الحملات العنصرية والفاشية والإلغائية والشعبوية عبر التاريخ.

انجل بوليغان ـ المكسيك

قد تظنّ بعض الأجنحة الحاكمة أن هذه الأمور سهلة وأنها ستنطلي على المواطن اللبناني، وبالتالي ستضع الشعب في مواجهة الموظّفين (كما وضعت في السابق الأهل ضدّ الأساتذة)، وفي مواجهة أنفسهم في عقدة الذنب في الكهرباء. كذلك تستعمل بعض الأصوات الفاشية الصغيرة العداء للأجانب عبر تحميلهم أسباب الأزمة. هذه هي السياسة حالياً في لبنان، وهي الشكل المتطرّف والمُعمّم للسياسة في زمن النيوليبرالية التي تكلّم عنها برانكو ميلانوفيتش. يقول الأخير «السياسيون شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً خضعوا بشكل كامل للإمبريالية الاقتصادية النيوليبرالية، القائلة إنّ كل النشاطات الإنسانية هي مدفوعة بالرغبة في النجاح المادي، وإن النجاح في تحصيل المال هو مؤشّر القيمة الاجتماعية، وإن السياسة ما هي إلّا مجال آخر من عالم الأعمال». في لبنان، بينما تعتبر الأحزاب الحاكمة أن الدولة هي مجال من «عالم الأعمال» لأفرادها وجماعاتها، تحاول اليوم أيضاً أن تجعل فئات اجتماعية مُصطنعة تتصارع في ما بينها على «النجاح المادي» بعدما دمّرت (أي الأحزاب الحاكمة) الاقتصاد والدولة.

سياسة العقاب

لجأت الموازنة إلى مجموعة من الإجراءات المنتقاة بطريقة حسابية وإلى حدّ كبير عشوائية. فبدلاً من خفض الأجور، هناك أجزاء «عقابية»، غير مفهومة حتى مالياً، موجّهة إلى موظّفي الدولة مثل خفض أيام العطلة السنوية وفرض ضريبة إضافية على المتقاعدين العسكريين وسحب الحق في التقاعد المُبكر من الموظّفين. لكن الأمر اللافت، كان في التعديلات المُقترحة على النظام الضريبي. فالمقترح الضريبي برفع معدّل الضريبة على الشطر الأعلى من الأرباح والأجور إلى 25 % وإبقاء الضريبة المسطّحة على شركات الأموال بمعدّل 17%، هو انحياز تامّ لأصحاب الشركات الكبرى ورأس المال الكبير على حساب الموظّفين والشركات الصغيرة والمتوسّطة المُنتجة وعلى حساب الرأسماليين الرياديين. فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو مبرّر رفع الضريبة في حدّها الأعلى على الأفراد إلى 25% وإبقاء الضريبة مسطّحة بنسبة 17% على الشركات الكبرى؟ فضلاً عن أن هذا التعديل لا يأخذ بالاعتبار «الزحف الضريبي» الذي حصل منذ 20 عاماً وحتى الآن، وأدّى إلى ارتفاع معدّلات ضريبة الدخل على الطبقات الوسطى والعاملة، (أنظر مقالتي «وقفة إنجلز أم نهاية الطبقة الوسطى في لبنان»). فبدلاً من تغيير الشطور أتى الاقتراح عشوائياً ويزيد، فوق الأعباء الحالية، أعباء عقابية أيضاً جديدة على الشركات الفردية والموظّفين.

إن الإجراءات التقشّفية أذا أُخذت إلى حدّها المتطرّف لن تكون سيئة فحسب، بل ستشكّل بداية نهاية النظام، لذلك تعلم الأحزاب الحاكمة أن هناك حدّاً لا يمكن تجاوزه. في الوقت نفسه، على الطبقات العاملة والوسطى ألّا تركن إلى «اختفاء» التقشّف في غياهب نظام الطائف. فهناك احتمال أن تعيد الأحزاب الحاكمة في مفاوضاتها في ما بينها، تلزيم الاقتصاد مرّة أخرى لهذا التيّار الذي يستعيد في برنامجه أسوأ النظريات الاقتصادية، وذلك دفاعاً عن مصالح طبقة وعن نظام أصبحا يشكّلان «الثنائي المريض»، الذي يبحث عن فرصة أخيرة له، وليس عن فرصة جديدة لوطن أو لشعب أو لأجيال قادمة. إن تحالف «سياسة الهوية» للأحزاب الطائفية مع «السياسة الطبقية» للرأسمال المالي، سيكون اليوم أكثر شراسة ممّا كان عليه في التسعينيات، وهذا التحالف يهدّد الآن، حتى من دون التقشّف، الاقتصاد اللبناني وبالتالي يجب إنهاؤه قبل أن يأتي تباعاً على الطبقات العاملة والمتوسّطة والشباب والمتعلّمين والأجزاء المتقدّمة من عالم الأعمال.